د. أحمد بن محمد الضبيب

اللغة العربية في عصر العولمة

مكتبة العبيكان

الفهرس

المقدمة ٥

اللغة العربية في عصر العولمة ٩

في ظل العولمة: علاقتنا باللغة العربية ٣٣

المصطلح العربي في عصر العولمة ٨٣

مستقبل الثقافة العربية من خلال اللغة ١٣٣

اللغة العربية والإعلام: الواقع والمأمول ١٦٧

لقاء مع مجلة المعرفة ١٩٣

بل الواجب أن تكون بالعربية ٢١٧

الفهرس

المقدمة ٥

اللغة العربية في عصر العولمة ٩

في ظل العولمة: علاقتنا باللغة العربية ٣٣

المصطلح العربي في عصر العولمة ٨٣

مستقبل الثقافة العربية من خلال اللغة ١٣٣

اللغة العربية والإعلام: الواقع والمأمول ١٦٧

لقاء مع مجلة المعرفة ١٩٣

بل الواجب أن تكون بالعربية ٢١٧

مقدمـــــة

تمثل هذه الفصول، التي كتبت في مناسبات مختلفة، شجونًا يحملها الكاتب حول واقع اللغة في هذا العصر، وخاصة بعد حلول ما يسمى بعصر العولمة الذي ينذر بالاختراق الكامل لثقافات الشعوب، ومحاولة فرض أنماط مختلفة من المواقف والمفردات الثقافية. وهو واقع قد لا يختلف كثيرًا عما كان سائدًا في بداية القرن العشرين في البلاد العربية المشرقية على وجه الخصوص. ولعل من المناسب وقد انقضى القرن العشرون، بكل ما فيه من مآس وآلام بالنسبة للأمة العربية، أن يقف العرب وقفة تقويمية لكثير من المكونات الأساسية ذات التأثير الحاسم في حياة الإنسان العربي، وأن يفيدوا من التجارب التي مرت بهم في هذا القرن، وأن يغيروا ما استطاعوا تغييره مما ثبت إخفاقه من مناهج أو سياسات أو مواقف.

وإذا نظرنا إلى الشأن اللغوي فإننا نجد العرب ـ للأسف ـ قد أخفقوا إخفاقًا ذريعًا في هذا المجال. فالدراسات اللغوية في معظمها لم تخرج عن نوعين من الدراسات:

١ـ دراسات تبجيلية للغة تبين مكانتها وسعتها وقدرتها في القديم على استيعاب معطيات الحضارة وهي دراسات تقوم على الإنشائية والتفاخر دون أن تقدم للعربي المعاصر حلولاً نافعة لمواجهة احتياجاته اللغوية.

٢ـ دراسات تناولت اللغة في التراث القديم ثم أعادت إنتاجه في صورة بحوث حديثة تجتر القديم كما وضعه الأسلاف وقد تحاول ـ بطريقة قسرية أحياناً ـ أن تطبق عليه النظريات اللغوية الغربية.

ونحن هنا لسنا نعارض أيا من النوعين من الدراسات، ولسنا نرى عدم الحاجة إليها، ولكننا نرى أن الأولى دراسة الواقع اللغوي للغة الفصحى في هذا العصر والخروج منه إلى تشخيص لهذا الواقع، تمهيداً للوصول إلى نتائج تعمق الوعي باللغة الفصحى، وتساعد على الاقتراب منها في الكتابة والحديث، وتستشرف آفاقها في المستقبل. ففي الوقت الذي كانت فيه معظم الدراسات تنصب على هذين الجانبين كانت معاول الهدم تعمل على تقويض الأساس النفسي والوجداني لهذه اللغة لدى الإنسان العربي. وفي غياب اليقظة العلمية لدى الدارسين والاستراتيجية لدى أصحاب القرار، تشكلت لدى بعض العرب قناعات مناهضة للفصحى، امتد تأثيرها إلى مواقع أقصيت فيها الفصحى، وحجمت فيها بصورة واضحة. ونتج

عن ذلك نوع من السلبية تجاه اللغة، فلم يعد العامة غير معنيين بها وإنما امتد الأمر إلى الخاصة من المفكرين والمثقفين، وأصبح عدم إتقان اللغة أمراً عادياً بين هؤلاء كما أصبح الخطأ ـ لغوياً كان أو إعرابياً ـ أمراً مستساغًا لا ينكره الأديب ولا يستحي منه الخطيب، فضلاً عن المتخصصين في العلوم والمجالات الأخرى. هذا بينما يندى جبين الواحد منهم ويتفصد عرقه لو أخطأ بكلمة إنجليزية أو تعبير فرنسي.

في مثل هذا الوضع اللغوي الغريب الذي لا نظن أمة متقدمة ترضى به، تحاول هذه الفصول أن تشير إلى بعض مواضع الخلل، وأن تضع بعض الصوى على طريق الاهتمام بالفصحى، وإحلالها مكانتها الطبيعية في حياة الأمة لا لكونها لغة الدين والثقافة والتراث، وعنوان الهوية، وأداة التواصل المشتركة بين أبناء الأمة وحسب ولكن بوصفها أداة من أدوات الرقي التي لا غنى عنها لأمة تنشد التقدم.

فإن نجحت هذه الفصول فيما هدفت إليه من التوعية اللغوية فذلك منتهى ما يطمح إليه الكاتب، وإن كانت الأخرى فحسبها أن كانت صوتاً أراد أن يغير باللسان والقلم ما لم يستطع أحد تغييره باليد، والله من وراء القصد.

أحمد بن محمد الضبيب

اللغة العربية في عصر العولمة*

قد لا يكون من المناسب أن ننحاز إلى تعريف محدد للعولمة في بداية هذا الحديث فقد كثرت التعريفات التي أطلقها الباحثون والدارسون لهذه الظاهرة التي تلف العالم الآن، والتي ذهبوا في تفسيرها والحديث عن آثارها كل مذهب.

ومن هؤلاء من يرى أن تعريف العولمة الجامع المانع لم يوجد بعد، نظرا لعدم اكتمال الظاهرة ووضوح تآثيراتها. ولعل في هذا الاتجاه شيئاً من الصواب، إذ كيف نعرف شيئاً ما زال في حالة التكون والتشكل، ولعل ما يشهد لذلك أن كثيراًمن المثقفين العرب عندما قرأوا أدبيات العولمة الغربية أول الأمر ظنوا أن العولمة، وبخاصة في صورتيها الإنتاجية والمالية، تنطوي على تدويل متساو للإنتاج والمال بين دول العالم المختلفة، دون أن ينتبهوا إلى أن هذا التدويل يصب بالدرجة الأولى في مصلحة دول المركز في أوروبا وأمريكا، وأن دور دول الهامش ـ كما سماها فارلشتاين في نظريته الاجتماعية المتعلقة بالنسق العالمي منذ ما يقارب العشرين عاماً ـ ليس إلا دوراً ضئيلاً يتمثل في إيجاد القاعدة لمؤسسات التمويل الضخمة والشركات المتعددة الجنسيات كي تنتج بضاعتها من خلال مراكز قد تَستخدم فيها

الأيادي العاملة الرخيصة والمواد الأولية المتوافرة، إن وجدت. وإلا استوردَت الثنتين وكانت الدولة المضيفة مجرد قاعدة للإنتاج والتوزيع عليها وعلى دور الجوار.

وبمعنى آخر تتحول هذه الدولة أو تلك إلى قاعدة للاستهلاك وبخاصة إذا كانت من الدول ذات الموارد الطبيعية.

ومثل هذا الوضع لا يختلف عملياً كثيراً عما كان عليه الأمر عند بدء الاستعمار الأوروبي للعالم منذ بدايته في القرن الخامس عشر الميلادي وبعده، حين ساد نوع من التبادل غير المتكافئ بين دول الهامش والمركز[1]، فقد تسبب الاستعمار في الماضي بـ "إقامة نظم اقتصادية ـ اجتماعية منبتة الصلة بالتاريخ الوطني والقومي الأصيل للمجتمعات المستعمرة، فبعد أن كانت هذه المجتمعات تنتج وتتاجر لنفسها ومع بعضها البعض ومع غيرها على قدم المساواة ولو بشكل تقريبي، أصبحت هذه المجتمعات تنتج وتتاجر لغيرها"[2].

غير أن ما يهمنا الآن أن نظرية المركز والهامش وإن وجدت بعض الانتقادات من بعض الباحثين الغربيين من حيث التناول من قبل صاحبها[3] إلا أنها قد أثبتت وجودها عملياً، بشكل أو بآخر، في العصر الحديث الذي يكثر فيه الكلام عن العولمة وتأثيراتها المختلفة. وبعيداً عن التعقيدات الاقتصادية تبدو العولمة

في أوضح صورها ظاهرة تكرس الهيمنة المركزية لدول الشمال المتقدمة على دول الجنوب النامية أو المتخلفة، ومن خلال هذه الهيمنة تفرض شروطها الاقتصادية والسياسية والثقافية.

وإذا اقتصرنا على الجانب الثقافي باعتبار اللغة هي أبرز معالمه نجد أن الهيمنة الثقافية تعد نتاجاً مقصوداً أو غير مقصود لظاهرة العولمة فلا شك أن أذرعة العولمة الطويلة المتمثلة في الشركات المتعددة أو المتعدية الجنسيات وشبكات الإعلام العملاقة والأخطبوطية، وما يصاحب مواكب العولمة من أنماط السلوك والممارسات، يمثل اختراقاً صارخاً لخصوصيات الشعوب وثقافاتها. الأمر الذي ينذر بالتهديد لهويات هذه الشعوب، ولا شك أن الشأن الثقافي لكل أمة هو الذي يحدد بقوة ملامح هويتها، وعندما نتكلم الآن عن الثقافة فإنما نتكلم عنها بمنظورها الواسع المستمد من عقيدة الأمة ولغتها وتراثها المشترك.

وتعد اللغة من أهم الملامح التي تكون هوية الأمة وتميزها عن غيرها من الأمم، فاللغة والدين هما العنصران المركزيان لأي ثقافة أو حضارة، كما يؤكد ذلك هنتجتون في كتابه "صدام الحضارات"[٤] ومن هنا فإن أي تحد لثقافة ما ينطوي على تحد للغتها، فهل تواجه العربية تحدياً من هذا النوع في عصر العولمة؟

إن كل لغة تتعرض للاحتكاك باللغات الأخرى هي لغة مرشحة للتحدي، ذلك أن الاحتكاك الحضاري يستتبع احتكاكاً لغوياً في الغالب بين اللغة الأصلية واللغة الوافدة. عندما كان العرب يعيشون منعزلين نسبياً في جزيرتهم العربية لم تكن لغتهم تتعرض للاحتكاك بالدرجة التي تؤثر فيها تأثيراً عميقاً، ولذلك اقتصرت التأثيرات الأجنبية فيها على بعض الألفاظ التي أفادها التجار أو الشعراء من البلدان المجاورة، والمتعلقة في الغالب بأسماء الأدوات أو النباتات التي لم يكن للعرب بها عهد في جزيرتهم.

لكن بعد أن انتشر العرب في بلاد الله الواسعة، بفعل الفتوحات، واستقروا في الأمصار الإسلامية التي دانت بالإسلام أخذت التحديات تواجه العربية بفعل احتكاكها بلغات البلاد المفتوحة، ومع أن اللغة العربية في ذلك الوقت كانت هي التي تكسب الجولات المختلفة، فتنتصر على تلك اللغات في بلدانها، وتحول أبناءها إلى الثقافة العربية واللغة العربية كما حدث في فارس ومصر على سبيل المثال، إلا أن تأثير هذه اللغات الأجنبية عليها كان واضحاً بالدرجة التي جعلت المخلصين من علمائنا القدماء يبادرون إلى جمع اللغة من أفواه العرب الأصلاء، ويضعون القواعد النحوية من أجل تفادي اللحن.

أما في العصر الحاضر فإن اللغة العربية تواجه بتحديات شرسة من قبل قوى العولمة المختلفة، المتمثلة في المصالح المادية الناجمة عن الاتصال بالأجنبي، والتأثير الإعلامي القائم على الصخب والضجيج والتبشير باللغة الإنجليزية على أنها اللغة العالمية التي هي لغة البشر.

والواقع أن الادعاء بأن اللغة الإنجليزية لغة عالمية ادعاء ليس له نصيب من الصحة عندما يوضع على محك البحث العلمي. ونحن هنا لا نلقي الكلام على عواهنه، وإنما نفيد من بحث ساموبل هنتجتون في كتابه "صدام الحضارات" الذي أثبت فيه أن القول بعالمية اللغة الإنجليزية ما هو إلا وهم كبير، بل إن المعلومات المتوافرة لديه تظهر العكس فقد كان عدد الذين يتحدثون الإنجليزية في العالم بوصفها لغة أولى لهم سنة ١٩٩٢م لا يزيد عن ٦,٧٪ من بين المتحدثين بلغات يزيد من يتكلم بها عن مليون نسمة، بل إنه يبين أن نسبة المتحدثين بالإنجليزية قد تدنى سنة ١٩٩٢م عنه في سنة ١٩٥٨م التي كان يوازي فيها المتحدثون باللغة الإنجليزية نسبة ٨,٩٪ ويخلص إلى النتيجة الآتية وهي "أن لغة تعد أجنبية لدى ٩٢٪ من سكان الأرض لا يمكن أن تكون لغة عالمية"(٥) ولذلك فإن الوصف الحقيقي للغة الإنجليزية كما يرى ذلك الباحث هو أن اللغة الإنجليزية يمكن أن تعد في هذا العصر لغة الاتصال العالمية بين مختلف الثقافات

والحضارات، هي لغة يتبادل بها المنافع أبناء التجمعات الثقافية المختلفة فيما بينهم، ولا يتكلمون بها داخل هذه التجمعات التي يستعملون فيها لغاتهم الخاصة.

وبذلك يضع هذا الباحث اللغة الإنجليزية في حجمها الحقيقي، بوصفها لغة للاتصال بين المختصين أو من يحتاجونها من الأفراد من جهة، ومن يتعامل معهم من أفراد أو جماعات من تجمعات ثقافية أخرى من جهة أخرى، ولهذا تنتفي الحاجة بها لكل أفراد المجتمع، وإنما يكون إتقانها مطلوباً لمن له اتصال بشكل أو بآخر مع أي عنصر أجنبي حسب تخصصه، سواء كان تاجراً أو دبلوماسياً أو باحثاً، أو غير ذلك.

إن التحدي الذي يواجه اللغة العربية في هذا العصر مرده إلى الشعور المبالغ فيه بأهمية اللغة الأجنبية الناتج غالباً عن الانبهار بكل ما هو أجنبي، والظن الزائف بأن التقدم لا يأتي إلا عن طريق إتقان اللغة الأجنبية للجميع، بل والتحدث بها بين العرب أنفسهم. وغني عن الذكر أن هذا الشعور يأتي من الإحساس بالهزيمة النفسية التي يعاني منها الإنسان العربي في هذا العصر، و الإعجاب المتنامي بصانع الحضارة المعاصرة الذي يمثل المنتصر والغالب. ومعروف رأي ابن خلدون في مثل هذه الحالة التي يعجب فيها المغلوب بالغالب فيتشبه به " في شعاره وزيه ونحلته وسائر أحواله وعوائده " .

إن هذا الإعجاب يبدأ من المجتمع حين يتحذلق بعض الناس باستخدام ألفاظ وتعبيرات لا تدعو إليها الضرورة، وبعضها له أكثر من مرادف بالعربية، مثل كلمة OK التي لها أكثر من مرادف منها: (حسن، طيب، كويس) والكلمة الثانية كانت مستعملة في عاميتنا إلى عهد قريب إلى أن حلت محلها كلمة OK عند كثير من الناس، أما كلمة «كويس» فقد دخلت إلينا من اللهجة المصرية وهي كلمة صحيحة فصيحة.

وتعد أسماء الأدوات الحضارية التي وردت إلينا من أكثر ألوان الدخيل توغلاً في لغتنا، ولكثرتها وعدم ملاحقتها بالتسميات المقابلة لها فإنها تملأ معجمنا المعاصر، ولا شك أن كثرة الدخيل في اللغة يغير من ملامحها ويجعلها أشبه ما تكون باللغة التابعة أو المعتمدة على اللغة الأخرى، مما يحيلها في نهاية الأمر إلى مسخ لا تتبين ملامحه.

والغريب أن الولع باللفظ الأجنبي يؤدي بكثير من الناس إلى ترك اللفظ العربي المتيسر إلى اللفظ الغريب، مثال ذلك كلمة (هاتف) فقد استقرت لدى كثير من العرب وأصبحت مفهومة ومستساغة، ومع ذلك فإن كثيراً منهم ما زالوا يستعملون كلمة (تلفون) ويشتقون منه فعلاً بل إن "المعجم الوسيط" الصادر عن مجمع اللغة العربية بالقاهرة أثبتها ووضع لها تعريفاً

ضمن مواده مشيراً إلى أنها من الدخيل وعندما أورد كلمة "هاتف" جعل من معانيها "التلفون أو من يتكلم به" وأشار إلى أنها كلمة مجمعية، وفي ذلك تأصيل لكلمة أجنبية في اللغة ما كان لها أن تدخل المعجم وتكتسب القبول، ما دام قد وجد البديل عنها. ومن صور افتتان الناس باللفظ الأجنبي واستعمالهم إياه مع وجود بديل كلمة Mobile وهي تعني «الهاتف الجوال» فإن كثيراً من الناس في البلاد العربية يستعملون هذا اللفظ الأجنبي، مع وجود أربعة أسماء عربية في الأصل متوافرة على امتداد الوطن العربي هي: الجوال، والنقال والمحمول والخلوي.

ومما يجدر ذكره في هذا المجال أن الاستعمال الرسمي هو الذي يكسب اللفظ العربي السيرورة، ويجعله راسخاً في الاستعمال الرسمي، ولذلك كانت سورية من البلدان العربية المبكرة التي التفتت إلى هذه الناحية فعندما بدأت الحكومة العربية تمارس نشاطها ألفت لجنة لترجمة المصطلحات الحضارية الدخيلة من التركية والفرنسية.

وعندما أنشئ المجمع اللغوي السوري سنة ١٩١٩م كان من بواكير أعماله دراسة الألفاظ الأجنبية الشائعة في دوائر الدولة، ووضع ألفاظ مقابلة لها، فنقيت اللغة بذلك من كثير من الألفاظ الدخيلة واستبدلت بها ألفاظ عربية.

ولعل مما يحمد لدولتنا السعودية أن الاستعمال الرسمي فيها كان دائماً في صف اللفظ العربي، ولذلك فإننا منذ وقت مبكر لم نصطدم بألفاظ دخيلة كثيرة على المستوى الرسمي، فلم نعرف كلمة "التلغراف" التي شاعت في البلاد العربية، وإنما استعملنا منذ البداية كلمة "برق" ولم نعرف كلمة "بوسطة" وإنما استعملنا رسمياً منذ البداية كلمة "بريد"، كما أننا استعملنا في بداية احتكاكنا الحضاري على المستوى الشعبي بعض الكلمات الدخيلة مثل كلمة "موتر" بمعنى "سيارة" وكلمة "ريل" بمعنى "قطار" وغيرها، ولكن الاستعمال الرسمي ما لبث أن أعاد الأمور إلى نصابها وجعل اللفظ العربي هو السائد. وكان للاستعمال الرسمي الفضل في ترسيخ كلمة "هاتف" وكلمة "جوال".

ويبدو التحدي سافراً للغة العربية في المجتمع بفعل العولمة والتشبه الساذج بالأجنبي عندما تجاهر كثير من المحلات التجارية، والمؤسسات الخاصة والشركات العاملة في المملكة والوطن العربي بكتابة لافتاتها بالأجنبية، وتسطير تقاريرها وصياغة عقودها وإصدار تعليماتها إلى العاملين فيها ـ وإن كانوا عرباً ـ باللغة الأجنبية، الأمر الذي يمس الوضع السيادي للغة العربية بوصفها اللغة الرسمية للمملكة وجميع دول الوطن العربي (حسب ما نص عليه النظام الأساسي للحكم في المملكة

والدساتير السائدة في سائر البلاد العربية) وفي هذه الحالة يرقى الفعل إلى درجة الاستهتار بهيبة الدولة، والانتقاص من كرامة البلاد، وفي بعض البلدان المتقدمة يشكل هذا الفعل جريمة يعاقب عليها القانون.

والواقع أن قرارات دولتنا السعودية كانت دائماً مع نصرة اللغة العربية، وهنالك تعليمات كثيرة تؤكد التأييد الرسمي للغة كي تأخذ مكانها المناسب في المجتمع، لكن المشكلة تكمن في تنفيذ هذه التعليمات ومتابعتها من قبل الجهات المختصة.

وعندما ننظر إلى وضع اللغة العربية في سوق العمل نجد أن المبالغة في أهمية اللغة الإنجليزية واشتراط إجادتها كتابة وقراءة وتحدثاً من قبل الشركات الأجنبية وغير الأجنبية قد أصبح ظاهرة تستحق الوقوف عندها وتأملها بل وتأمل انعكاساتها على مصلحة الوطن وملامح الهوية، ومن المتوقع أن تزداد مزاحمة اللغة الأجنبية للعربية شراسة في سوق العمل مع استفحال ظاهرة العولمة، إذا ترك الحبل لهذه اللغة الأجنبية على الغارب.

ويكفي أن نعرف أن اشتراط إجادة اللغة الإنجليزية ـ سواء كانت ضرورية للعمل أو لم تكن ـ قد وقف حائلاً أمام المواطن العربي في منطقتنا العربية دون الحصول على لقمة العيش، وفتح الباب على مصراعيه لأعداد غفيرة من الأجانب حلوا محل

المواطنين وكلف المواطن العربي الكثير كي يتعلم هذه اللغة ويجيدها من أجل أن ينافس العامل الأجنبي، ومن المنتظر أن تسهم الشركات العالمية العابرة للحدود في تعميق هذا الوضع وجعله أشبه ما يكون بالأمر الواقع، مما يتسبب في استجلاب المزيد من العمالة الأجنبية، وسد الباب أمام المواطن العربي إلا إذا وفى بهذا الشرط المجحف، الذي لا يشترط في أي بلد متقدم.

لقد خلق تكاثر العمال الأجانب وتشبه بعض العرب بهم بهذه الطريقة أزمة لغوية في الوطن العربي، فأصبح المواطن غريباً لغوياً في كثير من المؤسسات والشركات وأماكن النفع العام. مثل المستشفيات والفنادق ووكالات السفر وبعض المطاعم، وأصبح من الواجب على المواطن كي يحصل على مطلوبه من الخدمة أن يتعلم لغة أجنبية، وهو وضع شاذ لا نكاد نجد له مثيلاً في البلاد المتقدمة، إذ إن المسؤولية اللغوية تقع على عاتق العامل الأجنبي فهو الذي يطلب منه عادة إجادة لغة البلاد التي ينوي العمل فيها وليس العكس.

لقد كان من آثار التضخيم الإعلامي لأهمية اللغة الأجنبية وسد باب العمل أمام المواطن العربي دون إجادة هذه اللغة أن ارتفعت الأصوات تنادي بتعليم اللغة الأجنبية للأطفال منذ نعومة أظفارهم بادعاء أن إتقان اللغة الأجنبية إنما يتم في هذه

السن المبكرة، بل إن بعض المدارس أخـذت تعلم بعض المواد العلمية للأطفال باللغة الأجنبية، على أساس أن يتعرف الطالب عليها منذ الصغر لتسهل عليه دراستها في المراحل المتقدمة.

وهذه الأصـوات والممـارسـات تذكـرنا بالأيام الأولى للاستعمار في البلاد العربية مصر وسورية والمغرب العربي، حين أخذ الإنجليز بنجلزة التعليم تمهيداً لطمس الهوية العربية لمصر، وقام الفرنسيون بفرنسة التعليم في بلاد الشام وفي بلاد الشمال الإفريقي العربية للسبب نفسه، وكان العذر الوحيد الظاهر هو جذب هذه البلدان إلى أحضان التقدم والرقي.

والفرق بين الحالين أن الوضع في عصر العولمة يتم بمبادرة تلقائية من العرب العاملين في مجال التربية والتعليم، دون النظر للآثار الخطيرة التي يسببها تعليم اللغة الأجنبية للصغار على انتماءاتهم الوطنية، فيكرس في نفوسهم الغضة التبعية للأجنبي والاستخفاف بكل ما هو عربي، وازدراء التراث العربي والتعلق بأنماط الثقافة الأجنبية الوافدة، وفي ذلك كله تعميق للهزيمة النفسية وتعويق عن النهوض. هذا إلى جانب أن كثيراً من المدارس الخاصة التي انتهجت هذا النهج قد كونت نوعاً من الطبقية في المجتمع الواحد أدت إلى شروخ ثقافية في المجتمع وأسهمت في تفتيت وحدته.

وأكبر مثال على ذلك ما يحدث في لبنان الآن، الذي قادت المدارس الخاصة فيه هذه التجربة منذ وقت مبكر، وذلك بتدريس اللغات الأجنبية للأطفال أولاً ثم بتدريس المواد العلمية لهم منذ المدارس الابتدائية والمتوسطة باللغتين الإنجليزية أو الفرنسية حسب انتماء المدرسة إلى أي من الثقافتين مع تدريس بعض المواد باللغة العربية، وبذلك أقصيت اللغة العربية عن مكانها الطبيعي والطليعي في التعليم، لتحل محلها اللغات الوافدة، التي كونت طبقة جديدة بين أفراد المجتمع تعتمد على الثقافة الأجنبية المكتسبة، واستتبع ذلك ظهور شعور بالنقص لدى خريجي المدارس العربية وذويهم، ولم يلبث التعليم الرسمي أن فتح الباب على مصراعيه للمدارس الرسمية بالقرار رقم ٥٥٨٩ الصادر عام ١٩٩٤م كي تدرس المواد العلمية بالمدارس الابتدائية بإحدى هاتين اللغتين اللتين أخذتا تتصارعان على أرض الواقع، لتنتج بسببهما انتماءات ثقافية متعددة قد تصيب الوحدة الوطنية في الصميم.

وإذا كان هذا القرار قد ساوى بين المدارس في البلاد فإن تلك المساواة لم تكن في الواقع في صالح التحصيل الدراسي بل لا بد أن تكون قد أسهمت بشكل ملموس في ضعف الطلاب في المواد العلمية، لأن تدريس هذه المواد باللغة الأم يعطي الطلاب ذخيرة أوفر، ويحقق جودة أعمق، ويخفف من كثرة الرسوب والتسرب.

إن الدراسات العلمية تشير إلى أن للّغة العلمية بعداً اجتماعياً لا يدركه الطالب الأجنبي يمكن أن يؤثر على الفهم والاستيعاب تأثيراً واضحاً، ففي بحث لصوما بو جودة وفؤاد صياح ـ وهما أستاذان جامعيان لبنانيان والأول منهما مختص في موضوع تعلم العلوم والمفاهيم العلمية ـ نقرأ الآتي: "دلت الدراسات الميدانية في الولايات المتحدة أن للّغة تأثيراً مهماً على استيعاب المفاهيم العلمية ولكن هنالك ما هو أدق إذ يؤكد Gara-way أن العامل اللغوي في تدريس العلوم بلغة أجنبية (والمقصود هنا غربية) يتخذ هنا مظهرين مختلفين:

المظهر الأول يؤثر على الناطقين باللغة الأجنبية وغير الناطقين بها على السواء وهو يتناول الاستعمال اليومي واللغوي لكلمة ما.

أما المظهر الثاني وهو يؤثر على غير الناطقين باللغة الأجنبية من حيث إنه يتعلق بالخلفية الثقافية لهؤلاء الأشخاص، إذ أنهم بالإضافة إلى إمكانية عدم معرفتهم الجيدة للغة الأجنبية يحملون خلفية ثقافية مختلفة عن الخلفية الغربية، وهي تؤثر على كيفية حل المشاكل العلمية.

لذلك، يضيف Garaway، فإن غير الناطقين باللغة الأجنبية الذين يتعلمون العلوم بهذه اللغة يواجهون مشكلة ذات وجهين:

ضعف اللغة واختلاف الثقافة، بالإضافة إلى المزج بين اللغة اليومية واللغة العلمية مع ما يستتبع ذلك من المشكلات في تعليم العلوم، ومن النظريات الخاطئة عند المعلمين افتراضهم أن قدرة التلاميذ على التكلم بلغة ما كافية لاستيعاب مفاهيم علمية بواسطة هذه اللغة.

فإذا ما أخذنا البعد الاجتماعي للغة العلمية بعين الاعتبار لوصلنا إلى الاستنتاج بأن للغة الأم أفضلية في تعليم العلوم. "[٦]

وقد استعرض الباحثان الدراسات التي تناولت هذه القضية في بيئات ودول مختلفة، مثل الدراسة التي قام بها مجموعة من الباحثين حول استيعاب طلاب أستراليين وهنود لمفاهيم عملية تتعلق بطبيعة المادة، [أجابت عليها كل مجموعة منها بلغتها الخاصة فأظهوت نتائج الاختبار عدم وجود اختلاف بين تحصيل المجموعتين مما يدل على أن اللغة ليس لها علاقة باستيعاب المفاهيم العلمية في نظامين تربويين يستخدمان مناهج متشابهة (لانتمائهما إلى مجموعة الكومنولث) ويختلفان في لغة التعليم].

كما استعرضا دراسات مثل هذه على طلاب أسكوتلانديين وماليزيين، وطلاب كينيين درسوا بالإنجليزية وباللغة السواحيلية، كما استعرضا دراسة لباحث آخر اسمه Ehendero

أجراها في الصفوف الابتدائية في نيجيريا بينت أن استخدام اللغة الأم في تعليم العلوم يحسن التحصيل في هذه المادة، ودراسة مجموعة من الباحثين تتناول استخدام اللغة الإنجليزية بشكل حصري ومنع استخدام اللغة المحلية على استيعاب الطلاب للمفاهيم العلمية، وقد أظهرت النتائج أن فهم الطلاب للعلوم قد تأثر بشكل سلبي عند استخدام الإنجليزية بشكل حصري بينما مكن استخدام اللغة الأم من جعل المادة العلمية ذات معنى من خلال ربطها بحياة الطلاب العادية.

وفي ثلاث دراسات أجريت على الطلاب الفلبينيين الذين يستخدمون اللغة الفلبينية في دراسة العلوم تبين أن هؤلاء الطلاب قادرون على فهم التعابير العلمية بشكل أفضل من الطلاب الذين يستخدمون اللغة الإنجليزية[٧].

تلك بعض من دراسات علمية شملت نماذج من دول العالم المختلفة، كلها تثبت بما لا يقبل الشك أو الجدل أن استعمال اللغة الأم وبخاصة في المراحل الأولى من التعليم أولى من استعمال اللغة الأجنبية، لا من باب التعصب القومي أو الشعور العاطفي نحو الذات، وليس من باب رفع الشعارات، ولكن استناداً إلى حقائق موضوعية علمية تنير الطريق للمخططين الذين يريدون لبلادهم أن تمتلك العلم والتقنية في عصر هو عصر العلم والتقنية.

وإذا تركنا هذه الدراسات جانباً ونظرنا في تجارب الدول المتقدمة التي يجدر بنا أن نفيد من تجاربها المفيدة وجدنا أن هذه الدول جميعاً بلا استثناء لا تعلم اللغة الأجنبية في المرحلة الأولى من التعليم كما أنها لا تعلم العلوم بتاتاً بلغة أجنبية في أي مرحلة من مراحل التعليم. فهل غفلت هذه الدول عن الفوائد الكبيرة التي انتبه إليها المخططون التربويون العرب وحدهم؟ ما بالنا ندير ظهورنا لهذه الحقائق الناصعة لنجري وراء سراب اسمه اللغة الأجنبية، ولماذا لا يسعنا ما يسع شعوب الأرض التي خطت خطوات حثيثة في سبيل التقدم باستخدام لغاتها القومية في التعليم بكل مراحله؟ وإلى متى كتب علينا أن نظل ضيوفاً ثقلاء على فتات موائد هذه الأمم المتقدمة، يمنحوننا متى شاءوا ويحرموننا متى شاءوا، وتأبى العولمة في هذه الحالة إلا أن تجعل منا أُجَراء لمشروعاتها، أو مستهلكين لبضائعها، أو سماسرة لأسواقها؟!

أما الإبداع والمشاركة في صنع الحضارة والوقوف أمام الهيمنة الحضارية فلا يكون بالوسائل التي اتبعناها منذ بدأت علاقتنا بالغرب والقائمة على تقديس اللغة الأجنبية، وإنما يتم ذلك بمشروع نهضوي يعمل على توطين العلم والتقنية في البلاد العربية ولن يتم ذلك إلا من خلال الإصلاح التربوي الحقيقي الذي يجعل العرب يتعلمون بلغتهم، ويفكرون بها ويبدعون من

خلالها، مع تهيئة البيئة المتوازنة ذات الاستراتيجية الواحدة التي تتكون من حلقات مترابطة يعتمد بعضها على بعض للوصول إلى الهدف.

إن الاعتزاز باللغة العربية لا يكون من خلال الخطب الرنانة والتعبيرات الشعرية والمديح المتكلف، وإنما يكون من خلال التطبيق العملي لإحلال هذه اللغة محلها اللائق في نفوس الصغار بحيث يُنَشّأون على حبها والتعلق بها وجعلها سهلة ميسرة لهم والبعد بها عن التكلف، وصياغة المادة العلمية والإعلامية والترفيهية لهم بلغة فصحى جميلة محببة وإشعارهم عملياً بقدرتها على استيعاب المنجزات الحضارية وتنمية المهارات اللغوية لدى هؤلاء الطلاب، وإكسابهم القدرة على التفكير المنظم بلغتهم الأم.

ولا يقتصر الأمر على ذلك بل لا بد أن يجد الإنسان العربي لغته فاعلة في المجتمع، مقبولة في المجالات المختلفة من تجارة وصناعة ووسائل إنتاج وتوزيع حتى إذا تخرج الطالب وجد العمل المناسب لا يرده عنه شرط اللغة الإنجليزية إلا إذا كانت طبيعة عمله تتطلب ذلك، في مواقع محددة ومعروفة سلفاً، يتهيأ لها الإنسان أو يؤهل لها حتى نتفادى حالات الإخفاق التي رافقت حركات التعريب في بعض الدول العربية، حين أُهِّل الطلاب بالعربية في جهد وطني شاق ورائع، وعندما خرجوا

إلى الحياة أوصدت الأبواب في وجوههم من قبل المتنفذين من أتباع اللغة الأجنبية، بحجة ضرورة إجادة هذه اللغة، فأجهض الهدف وانكمشت حركة التعريب الإصلاحية، وابتعد الناس عن اللغة العربية ليزدهر التغريب وتتحقق التبعية.

لقد تحدثت حتى الآن عن التحديات التي تواجهها اللغة العربية في عصر العولمة وركزت على وضع المجتمع ومجالات العمل والتعليم الأساسي ولا شك أن هنالك تحديات أخرى تواجه اللغة العربية الفصحى في هذا العصر، منها التحدي الإعلامي، والتحدي اللغوي المتمثل في الازدواجية اللغوية بين العامية والفصحى، والتحدي العلمي والتقني وهذه كلها موضوعات طويلة وعلى جانب من التعقيد ولكنها جميعاً تتصل بما قد أشرت إليه من التخطيط التربوي والعملي الذي لابد من إيجاده من أجل صياغة مشروع جديد للنهوض الحضاري.

إن ما ذكرته من الحديث عن اللغة الأجنبية لا يعني عدم فائدتها أو أهميتها ثقافياً وعلمياً ولا يعني الدعوة إلى الانعزال والتقوقع والاكتفاء بالعربية دون الإطلال على ما عند الآخرين، وإنما يعني توظيف هذه اللغة الأجنبية بما يناسب حاجة المجتمع والأفراد وإعطاء الحجم المناسب لها بوصفها لغة أجنبية لا يحق لها أن تقصي العربية عن مواقعها، ولا أن تجور عليها في ألسنة أهلها أو مجتمعهم.

بقي أن أقول إن أجواء العولمة المنفتحة والمتطورة يمكن أن تعين على إيجاد وسائل وآليات تستخدم في صالح اللغة العربية كي تأخذ مكانتها المأمولة في حياة الإنسان العربي، وتكون عوناً له على النهوض من الكبوة الحضارية، فالتقدم الهائل في وسائل الاتصال من شأنه أن يخدم العربية الفصحى سواء من حيث نشرها أو سهولة التواصل بين الباحثين في قضاياها، كما أن اللغة العربية يمكن أن تفيد من الثورة المعلوماتية من حيث إنتاج البرامج التعليمية والثقافية الجذابة والميسرة لإجادة العربية، وتعميم الإفادة من كنوزها المخبوءة، كما أن البحوث العلمية لتعريب الحواسب الآلية وتطبيق المستجدات في مجال الترجمة الآلية سوف يكون له المردود العظيم على نهضة اللغة واستجابتها لمعطيات هذا العصر عصر العولمة.

وقبل أن أختم هذا الحديث أود أن أزف إليكم خبراً سمعته من أحد الزملاء المشتغلين بدراسات الحاسب الآلي والمعلوماتية مفاده أن دراسة أجريت في اليابان على اللغات العالمية تستهدف معرفة أكثر اللغات وضوحاً صوتياً في استخدامات الحاسب الآلي، أثبتت أن اللغة العربية تتصدر هذه اللغات في هذه الناحية بينما تأتي اللغة الصينية في آخر القائمة مما يؤكد تميز اللغة العربية من ناحية الوضوح الصوتي، وهكذا هي اللغة العربية دائماً هي لغة الإبانة كما قال تعالى: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾ بينما تكون اللغات الأخرى كلها لغات رطانة.

الهوامش:

* محاضرة ألقيت ضمن فعاليات جائزة المدينة المنورة يوم الثلاثاء ١٨/٨/١٤٢١ هـ. في قصر الإمارة

١ـ انظر: ألبرت بيرجسن، "قلب نظرية النسق العالمي رأساً على عقب" في **ثقافة العولمة**، إعداد مايكل فيذرستون، ترجمة عبد الوهاب علوب، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة سنة ٢٠٠٠م، ص ص ٦٩ وما بعدها.

٢ـ محمد عبد الشفيع عيسى، "رؤية إلى المستقبل العربي في **"العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي**، القاهرة: مدبولي ١٩٩٩ م ص ص ١٦٤ .

٣ ـ ثقافة العولمة، مرجع سابق، ص ٧٢ وما بعدها.

٤ ـ ساموبل هنتنجتون، صدام الحضارات، (بالإنجليزية) نيويورك ١٩٩٧م، ٥٩ .

٥ ـ نفسه ص ٦٠ .

٦ـ صوما بو جودة وفؤاد صياح: تعليم العلوم باللغة العربية: اتجاهات وحلول، **اللغة والتعليم**، بيروت، الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية، ٢٠٠٠م، ص ص ١٥١ ـ ١٥٢ .

٧ـ نفسه: ص ص: ١٥٢ ـ ١٥٦ .

في ظل العولمة:
علاقتنا باللغة الأجنبية

عندما يتحدث المفكرون عن العولمة وآثارها فإنهم يشيرون إلى الخطر المتوقع المتمثل في القضاء على هوية الشعوب النامية، ويربطون ذلك بالاكتساح الثقافي الذي تمارسه قوى العولمة الكبرى، من دول عظمى، وشركات عملاقة، ومؤسسات إعلامية طاغية. ويذهبون إلى أن طمس الشخصية العربية الإسلامية من أكبر أهداف الغزو الثقافي ونتائجه.

كما يشيرون إلى أن ربط البلدان النامية بتلك القوى الكبرى لن يتم إلا على حساب المكونات الأساسية للثقافات الأصيلة، وتسخير هذه البلدان لتقبل الثقافة الوافدة، حتى تصطبغ بصبغتها وتدور في فلكها باستسلام كامل، واقتناع داخلي.

ومن الخطأ أن يلوم أحد هذه القوى الكبرى على ما تقوم به فهي تفعل ذلك في حدود البحث عن مصالحها الذاتية، المرتبطة بالمردود النفعي دون النظر إلى المبادئ الأخلاقية أو المواقف الإنسانية.

وما دام مستقبل العولمة ينذر بهذا الوضع فإن من الواجب علينا، عرباً ومسلمين، أن نحاول ـ قدر الإمكان ـ التصدي لهذا الخطر، لا بالشعارات والكتابات الجوفاء، ولكن بالعمل الجاد المنظم الذي يكسبنا مناعة ضد أخطار العولمة وشرورها، ويجعلنا نشارك الآخرين في معطياتها ومنافعها.

ومن هنا فإنه لابد لنا من أن ندقق النظر في علاقتنا بالأشياء التي تتصل بهويتنا وشخصيتنا، فنحدد علاقتنا بها كما يجب أن تكون لا كما يريد الآخرون.

ومن الطبيعي أننا ونحن ننظر في هذه العلاقات أن نوازن بين الأمور، فإذا كان من المعقول أن نتعامل مع ظاهرة العولمة بالحذر المطلوب، فإن من غير المعقول أن نتحصن منها بالرفض الكامل والانعزال عن العالم، أو ننسحب من المواجهة بالهروب والانكفاء على الذات، فذلك لا يكسبنا المناعة بقدر ما يجعلنا هدفاً سهلاً للتحطيم. وإذا كان لنا أن نفعل شيئاً في هذه المواجهة فإن من الواجب علينا أيضاً أن نبادر بالعمل مسرعين، ذلك أن الأحداث تتوالى، والعالم يسير بسرعة مذهلة، وقد يأتي الوقت الذي يصعب فيه تدارك ما فات.

ومن أهم الأمور التي يجب أن نحسم علاقتنا بها موضوع اللغة الأجنبية . . ولست في هذا المقال أو غيره أدعو إلى

(مقاطعة) اللغة الأجنبية أو الاستغناء عنها، ولا أدعي عدم فائدتها . . ولكنني أدعو إلى (تنظيم) علاقتنا بهامع الإقرار بأهميتها في بعض شؤون الحياة.

إن اللغة من أهم ملامح الشخصية الإنسانية إن لم تكن أهمها . . فقد يجتمع لديك العديد من الأشخاص المتشابهين في صفات أجسامهم وملامح وجوههم، ولكنك لا تعرفهم حق المعرفة حتى تعرف اللغات التي نشأوا عليها وتحدثوا بها؛ فهي التي تربطهم بالجغرافيا والتاريخ . . تربطهم بالأرض التي قدموا منها والثقافة التي ينتمون إليها.

ومن هنا فإن إضعاف اللغات القومية وإحلال اللغات الأجنبية القوية مكانها يعد شكلاً من أشكال الاحتواء في عصر العولمة، بل هو شكل من أشكال تحطيم الثقافات لدى الشعوب الضعيفة، وإضعاف انتماءاتها إلى حضاراتها الأصلية. وسواء أكان هذا الأمر مخططاً تسهر عليه مؤسسات أجنبية، أم كان عشوائياً متمثلاً في إعجاب المغلوب بلغة الغالب وجريه وراءه (كما أشار إلى ذلك فيلسوفنا الفذ ابن خلدون) فإن النتيجة واحدة وهي القضاء على اللغة الأصلية، وإحلال اللغة الأجنبية محلها . .

والناظر في الوضع اللغوي لدينا يجد أن اللغة الإنجليزية قد اكتسحت المنزل والمدرسة والسوق، وبدأت تتحكم في كثير من

مناحي حياتنا. بل ظهرت أصوات (من بني جلدتنا) تتعالى وتطالب بتعليمها لأطفالنا منذ الصغر، وظهر آخرون يرون أن تدرس بها العلوم جميعاً. وبدأت مدارس بالفعل في ذلك وهنالك دعوات لفتح أبواب المدارس الأجنبية لأبنائنا حتى يتمكنوا من دراسة العلوم جميعها باللغة الإنجليزية.

وأصبحت اللغة الإنجليزية مطلباً أساسياً للوظيفة، وإن كانت الوظيفة تؤدى في محيط عربي لا يستدعي اللغة الأجنبية، وتحولت مستشفياتنا وفنادقنا وبعض أقسام جامعاتنا، وكثير من معارض البيع في أسواقنا إلى بيئات أجنبية، يتبادل فيها العرب اللغة الإنجليزية، واصطبغت لوحات المحلات في شوارعنا بألفاظ أجنبية، كتبت باللغة العربية.

وهكذا طغت اللغة الإنجليزية على حياتنا، وهي في كل يوم تحقق انتصاراً في مجال من مجالات الحياة، وموقعًا من مواقع المجتمع، وإذا احتلت موقعاً من هذه المواقع أقصت عنه اللغة العربية، وتكاد ـ بعد دخول عصر الإنترنت والفضائيات ـ أن تنتزع لغتنا من ألسنتنا، بل أن تفرغ منها أدمغتنا !!.

والسؤال الذي يجب أن نسأله أنفسنا في هذا العصر الهائج المائج بكل ما هو غربي . . ما الذي نريده؟ هل نريد أن ننسلخ عن هويتنا العربية الإسلامية فنهاجر بعقولنا وألسنتنا إلى الغرب

ونمسخ خواجات، ونتحول إلى مخلوقات تفكر بعقول أولئك القوم وترطن بألسنتهم ؟ . . هل نتخلى عن إسلامنا وتراثنا وشخصيتنا المتميزة بين البشر في سبيل منافع آنية؟ أم نقف ضد تحطيم ثوابتنا، ونبني أنفسنا ـ تدريجياً ـ في سبيل المشاركة في الحضارة المعاصرة، من منطلق الاعتزاز بأنفسنا والحفاظ على هويتنا وانتمائنا إلى حضارتنا؟

إذا كان الأمر المعقول هو الالتصاق بثقافتنا ولغتنا والتحصن بإسلامنا وتراثنا، فإننا مطالبون بأن نحدد علاقتنا فيما يخص الثوابت بما ينسجم ومصلحتنا العامة، لا بما ينسجم وغاياتنا الآنية، وأن ننظر في الأمور باعتبار ما ستؤول إليه ، لا با عتبار ما تبدو عليه في اللحظة الراهنة.

ومن هذه الأمور التي يجب أن نحدد علاقتنا بها اللغة الأجنبية، فلا بد أن ننظر في الحجم الذي يمكن أن نسمح لهذه اللغة الأجنبية أن تتمدد به في مجتمعنا. كي لا تزاحم لغتنا العربية، فتكون معولاً لهدم ثقافتنا، بدلاً من أن تكون مساعداً لنا على النهضة والتقدم.

ومن أجل ذلك، فإن من المناسب أن نناقش محاور هذا الموضوع كلا على حدة . . ولعل أهم هذه المحاور ـ في نظري ـ ما يأتي:

١ـ تعليم اللغة الإنجليزية للصفوف الأولى من التعليم العام.
٢ـ تدريس العلوم باللغة الإنجليزية في الجامعات.
٣ـ اللغة الإنجليزية وسوق العمل.
٤ـ اللغة الإنجليزية والمجتمع.
٥ـ اللغة الأجنبية ومقياس التقدم.

١ـ اللغة الإنجليزية في التعليم العام (المرحلة الابتدائية):

لقد طالب بعض الكتاب بإدخال اللغة الإنجليزية منذ الصفوف الأولى للتعليم العام، وتقوم المدارس الأهلية بتدريس هذه اللغة بصفتها مادة إضافية منذ سنوات. وقبل أن نقرر صلاحية هذا المقترح أو عدم صلاحيته علينا أن نسأل أنفسنا السؤال الآتي: هل اللغة الإنجليزية (ضرورية) لكل مواطن؟ وهل تتساوى أهميتها بأهمية اللغة العربية له؟

وللإجابة عن هذا السؤال فإننا لا نتردد في القول بأن اللغة الإنجليزية ليست (ضرورية) لكل مواطن بحيث يمكن أن تدرَّس بوصفها لغة ثانية، فليس بيننا جماعات مواطنة تتكلم اللغة الإنجليزية، وتساكننا في بلادنا فنضطر إلى كتابة لغتها على محلات النفع العام، أو الشوارع أو تدريس لغتها والتحدث معها بهذه اللغة (كما يحدث في بعض بلدان أوروبا أو كندا أو بعض ولايات أمريكا)، فنحن ـ ولله الحمد ـ جميعاً عرب مسلمون،

نتحدث العربية، وننتمي إليها. ولا نحتاج، ـ ضرورة ـ لتكون لدينا ثنائية في اللغة.

أما المقيمون في هذه البلاد من الأجانب فوضعهم مؤقت سينتهي عندما يتولى المواطنون وظائفهم، ولذلك فإن مثل هؤلاء لا يُحسب حسابهم عند التخطيط للتعليم الوطني.

إن الإنسان العادي في المملكة ـ شأنه شأن الإنسان العادي في جميع أنحاء العالم ـ ومن ذلك (معظم دول أوروبا) . . يعيش حياته بنجاح دون أن يحتاج إلى اللغة الإنجليزية، لأن احتياج المواطن إلى لغة أجنبية ليتفاهم بها في بلاده هو خلل كبير يجب تصحيحه. فالأساس أن تكون اللغة الأم هي صاحبة السيادة في البلاد، وما عداها من اللغات لا يكون له ظهور بأي وجه في المجتمع.

إن أهمية اللغة الأجنبية تندرج حسب اهتمامات الأشخاص، والمواقع التي يحتلونها في المجتمع، من حيث قربها من مصادر هذه اللغة أو بعدها عنها. ولذلك فإن اللغة الإنجليزية قد تكون مهمة جداً لبعض الناس الذين تتصل أعمالهم بها اتصالاً مباشراً، ولكنها تكون أقل أهمية للآخرين، بل إن الحاجة إليها تنعدم إلى درجة الصفر عند كثير من الناس الذين يجب أن تقدم لهم الخدمات والاحتياجات في بلادهم باللغة العربية، كما يحدث لمعظم مواطني بلاد الدنيا.

إذن ما دامت اللغة الإنجليزية غير (ضرورية) لكل مواطن ولكنها (مهمة) لبعضهم وتتدرج أهميتها حسب الاختصاص والثقافة والموقع، فليس هنالك ما يدعو إلى تعليمها منذ الصفوف الأولى في المدرسة. لأن التعليم العام ملزم بتقديم الضروريات، التي لا يستغني عنها المواطن في حياته، أما ما يتفاوت فيه الناس فإن ذلك متروك لكل شخص على حدة، فهو أقدر على إشباع رغباته واحتياجاته الثقافية بالطريقة التي يختارها. من غير فرض أو إجبار.

فإذا كانت هذه النتيجة منطقية فإن من الشطط الكبير أن نفرض على أبنائنا تعلم اللغة الإنجليزية منذ نعومة أظفارهم، وأن نتمادى بتدريسهم المواد العلمية بالإنجليزية، فنضيف إلى المجهود الذي يبذلونه في فهم المواد مجهوداً آخر يتمثل في فك رموز اللغة الأجنبية، وحفظ مفرداتها والإلمام بقواعدها. ونُشَتِّت أذهان هؤلاء الصغار بين لغتين، مما سوف ينتج عنه آثار سلبية على هؤلاء الأطفال، تتمثل في الازدواجية اللغوية، التي تجعل اللغة الأجنبية مساوية للغتهم الأم، الأمر الذي يضعف لديهم الانتماء الوطني، والارتباط بالثقافة العربية.

فإذا أضفنا إلى ذلك البريق الذي يرافق اللغة الإنجليزية بما أتيح لها من مناهج حديثة، وكتب جذابة، وطرق تدريس

متطورة، وما تحاط به من فنون الإعجاب والانبهار الغوغائي، وجدنا أن المردود النفسي لدى صغارنا حول اللغة العربية سوف يكون في غير صالح هذه اللغة التي تمر بوضع بائس في التعليم. وكأننا بذلك نؤسس ـ إن لم نكن نكرس ـ النظرة الدونية التي تنتشرفي بعض الأوساط إلى اللغة العربية.

ناهيك عن الأموال الطائلة ـ شبه المهدرة ـ التي سوف تتكبدها مؤسسات التعليم العام في الإعداد لهذه الدروس الإنجليزية ـ وشراء كتبها الأجنبية الباهظة الثمن، واستيراد معاملها المكلِّفة، واستقدام المعلمين الأجانب الذين يديرون عجلة هذا التعليم.

ولعلنا نتساءل في هذا المجال، إذا كان تعلم اللغة الإنجليزية في الصفوف الابتدائية مطلباً حضارياً، فأي الدول المتقدمة الكبرى مثل فرنسا وألمانيا والصين وروسيا أخذت بذلك؟ ولماذ حُرمت هذه الدول من خيرات اللغة الإنجليزية وتركتها لتنعم بها بعض الشعوب النامية؟ . وما الذي أفادته هذه الشعوب النامية من ذلك التعليم وقد مضى على بعضها أكثر من مائة سنة، تدرس فيها العلوم منذ الصفوف الابتدائية باللغة الأجنبية فرنسية أو إنجليزية.

إن الأجدر بالطفل الصغير أن تخصص سنواته الدراسية الأولى لإجادة لغته العربية، والارتباط بثقافته، وتنمية المحبة لها

من خلال الولاء لوطنه، وتراثه وأمته. وأن يستغل كامل وقته من أجل أن يلم بالمهارات الأساسية، ومنها النطق بلسان عربي فصيح، والتعبير بفكر متناسق واضح. لا أن يتلجلج لسانه بالرطانات، ويشوش دماغه بالانتماء لعدة لغات.

٢ ـ اللغة الأجنبية والتعليم الجامعي:

على الرغم من مرور زمن طويل على إنشاء الجامعة الحديثة في البلاد العربية يقدر بأكثر من تسعين سنة (إذا اتخذنا الجامعة المصرية التي أنشئت سنة ١٩٠٨م ممثلة لهذا البدء) فإن جامعات الدول العربية (ما عدا العدد القليل منها) ما زالت محجمة عن تدريس الطب ومعظم العلوم الحديثة باللغة العربية، بل إن من المؤسف أن بعض الجامعات وكليات التعليم العالي أخذت مؤخراً، تدرس بعض العلوم الإنسانية والاجتماعية باللغة الإنجليزية.

لقد تناول الباحثون هذا الموضوع باستفاضة في كتب ومقالات، وعقدت له الندوات والمؤتمرات التي أوضح فيها الداعون إلى التعريب أهمية نقل المعرفة العلمية إلى الطلاب بلغتهم الأم، كي يسهل استيعابهم لها، ويمكنهم في المستقبل من الإبداع فيها. إذ أن اللغة أداة التفكير، واللغة العربية ـ وهي قادرة على نقل العلوم وفنون التقنية ـ أقرب إلى عقول الطلاب ومداركهم من اللغة الغريبة عنهم مهما كانت درجة إتقانهم لها.

ويضرب الداعون إلى تعريب التعليم الجامعي في هذه التخصصات المثل بالتجارب العالمية المعاصرة (ما دامت تجارب الحضارات السابقة، وعلى رأسها الحضارة الإسلامية، لم تعد تقنع المعاندين)؛ فيذكرون أن الأمم المعاصرة الناهضة تدرس هذه العلوم بلغتها الأم، ابتداءً من مختلف دول أوربا التي هي أقرب إلى الإنجليزية حضارةً ولغةً، ومروراً بدول آسيا الناهضة، وانتهاءً بدولة الكيان الصهيوني، التي أحيت لغة مندثرة، لا تاريخ لها ولا حضارة، فجعلت منها لغة العلم والأدب والحياة.

ولقد دلت الدراسات العملية التي قام بها الأساتذة الذين مارسوا التدريس باللغة الإنجليزية أولاً ثم بالعربية أن التدريس باللغة العربية قد أسفر عن نتائج باهرة فيما يخص سرعة القراءة والفهم والاستيعاب. ومن هذه الدراسات تلك الدراسة التي أجراها الدكتور زهير السباعي ونشر نتائجها في كتابه القيم: "تجربتي في تعليم الطب باللغة العربية" فقد دلت دراسته العلمية العملية على أن قدرة الطالب على القراءة قد زادت بقدر ملحوظ وكذلك قدرته على الاستيعاب والفهم.

وفي دراسة استطلاعية ذكرها الدكتور زهير السباعي في كتابه الآنف الذكر أجريت في كلية الطب بجامعة الملك فيصل "أجاب أكثر طلبة كلية الطب الذين شاركوا في الدراسة بأنهم سوف يوفرون ٥٠٪ أو أكثر من وقتهم لو أنهم قرأوا أو كتبوا باللغة العربية".

إن الرافضين للتعريب لا يخرجون عن ثلاث فئات :

١ ـ فئة حسنة النية تحب العربية، وتعتقد بقدرتها على نقل العلوم وسائر معطيات التقنية، ولكنها تتردد وتحجم نظراً لتدفق المعلومات الهائل في هذا العصر، والخشية من صعوبة اللحاق بالركب العالمي إن نحن اقتصرنا على التعريب. وهم، في تخوفهم، لا يغفلون النظر إلى حالة الوهن العربي، التي كان من نتائجها ضعف التنسيق بين المؤسسات العلمية في هذا المجال. ويشيرون ـ بصفة خاصة ـ إلى قضية المصطلحات العلمية، وصعوبة صياغتها، وفوضى استعمالاتها في أرجاء الوطن العربي.

٢ ـ فئة تجهل اللغة العربية جهلاً يكاد يكون تاماً، فهي تشعر بالعجز عن أداء هذه المهمة، وأفراد هذه الطائفة يتصرفون بمزيج من الخجل المستتر والمكابرة المعلنة، ويرون أن بقاء الحال على ما هو عليه يريحهم من جهة، ويحفظ لهم كرامتهم من جهة أخرى.

٣ ـ فئة مستغربة مستلبة، لا ترى الدنيا إلا بعيون غربية وتعتقد أن استعمال اللغة الأجنبية في تدريس الطب والعلوم هو الخيار الوحيد للنهضة، وأن الإقدام على استعمال العربية في هذه المجالات ضرب من الهوس القومي.

إن حجج المترددين والرافضين لا تثبت أمام النظر الدقيق في ضوء المصلحة العامة والنظرة البعيدة لمستقبل الأمة. فتعريب العلوم ليس طموحاً خيالياً يرضي غروراً وطنياً أو قومياً. وإنما هو ضرورة تقتضيها نهضة الأمة، فإذا كنا نطمح إلى الخروج من حالة الركود العلمي والتخلف الحضاري فلا بد لنا من أن نتخذ السبل والوسائل إلى ذلك، ومن أهم هذه السبل نقل العلوم باللغة القومية. والعرب، إن فعلوا ذلك، ليسوا بدعًا بين الشعوب، فهذه أمم العالم المتقدمة والناهضة، شرقاً وغرباً، تنقل العلوم إلى لغاتها وتُدَرِّس أبناءها بلغتهم الأم، فيقطعون أشواطاً في مضمار التقدم، ويحققون نجاحات في هذه المجالات، بينما تقف الأمة العربية بكل ما لها من مجد حضاري في مؤخرة الركب.

ماذا يريد الرافضون للتعريب الجامعي من الأساتذة والمخططين للتعليم العالي في البلاد العربية، أكثر من هذا الإخفاق الذريع في نقل العلوم والتقنية إلى الوطن العربي بفضل سياستهم التعليمية الفاشلة التي دامت أكثر من ثمانين عاماً، قضوها كلها في تدريس الطب والعلوم باللغة الأجنبية، وهل يراد لنا أن ننتظر قروناً أخرى، لا ندري مقدراها، كي نصل إلى التقدم المنشود على أيديهم؟ وبخاصة أن العالم من حولنا يسير بسرعة مذهلة؟ ألم يحن الوقت لمراجعة تجاربنا السابقة وبخاصة تلك التي ثبت إخفاقها؟ ولماذا الإصرار على الخطأ إذا بدا واضحاً للعيان؟

إنّ المطالبة بتعريب التعليم الجامعي لا تعني غلق الأبواب أمام المعلومات العلمية المتدفقة، ولا الانقطاع عن تعلم اللغة الأجنبية وإنما تعني تربية جيل يفكر بالعربية، ويبدع من خلال ذاته العربية، فتتوطن لديه العلوم والتقنية بوصفها منتجاً عربياً لا منتجاً أجنبياً، ويتفاعل معها ذاتياً بلا وسيط. ولاشك أن الوصول إلى هذه المرحلة يتطلب وقتاً وجهداً ولكن أول خطوة في هذا المجال هي تعريب التعليم الجامعي وذلك عن طريق: نقل المعلومات إلى الطلاب باللغة العربية في قاعة الدرس، وإعداد الكتب الدراسية الأساسية لهم باللغة العربية، ومطالبتهم بكتابة بحوثهم وأوراقهم الفصلية باللغة العربية، وإجراء امتحاناتهم بهذه اللغة. وذلك كله ممكن التنفيذ إذا صدقت النيات، وحسنت المتابعة.

إن كثيراً من المترددين في التعريب يخشون من انقطاع الباحثين والأطباء عن مصادر المعرفة، ويرون أن في اعتمادهم على اللغة العربية ابتعاداً بهم عن المصادر الأجنبية المباشرة، وسبباً لغيابهم عن الجديد في الطب والعلوم.

ويحسن ألا يغيب عن البال أن تعريب التعليم الجامعي ليس معناه الانقطاع عن تعلم اللغة الأجنبية، إذ لا أحد ينكر ضرورة هذه اللغة لكل من له صلة بهذه العلوم. فلا بد من تكثيف

دراستها مستقلة في الكليات الجامعية، ولا بد من تعريض الطلاب للكتب والمراجع الأجنبية حتى يستطيعوا البحث فيها والإفادة منها. بل لابد أن يتصل الأساتذة والأطباء بالبيئات العلمية الأجنبية، سواء من خلال أوعية المعلومات المختلفة، من كتب ومجلات ووسائل بث علمي حديثة، أو من خلال المشاركة الفاعلة في المؤتمرات والندوات العلمية.

لقد أثبتت التجارب أن الحرص على الاطلاع على الجديد في العلم والطب يعتمد - بالدرجة الأولى - على الشخص ذاته من حيث طموحه، وعشقه للعلم الذي تخصص فيه، ورغبته في تطوير نفسه وليس على مجرد دراسته هذا العلم بلغة أجنبية ركيكة كما يحدث في جامعات الوطن العربي. والواقع يؤيد ما نقول، فكثير من الأطباء العامِّين الذين تعلموا الطب باللغة الأجنبية انتهت علاقتهم بالقراءة الطبية من يوم أن تخرجوا من الكلية، وانصرفوا إلى عياداتهم التي يرابطون فيها آناء الليل وأطراف النهار، فمن أين لمثل هؤلاء الوقت لمتابعة المستجدات في الطب؟! لقد تحول كثير منهم إلى كتاب وصفات طبية يفرغون فيها معلوماتهم التي تزودهم بها، باستمرار، شركات الأدوية التي أخذت تكتب تعليمات ما تنتجه من أدوية باللغة العربية، بناء على قرار حكيم من قبل مجلس وزراء الصحة العرب. وكان لهذا القرار الشجاع الآثار الجيدة التي رفعت من الوعي الصحي لدى الناس، وجنبتهم كثيراً من المخاطر.

أما الأطباء المتميزون ـ وكذلك العلماء من أي تخصص ـ فإنهم يحرصون على تطوير أنفسهم بشتى الوسائل، فلا يتركون باباً من أبواب المعرفة في تخصصهم إلا ولجوه، ومنهم أطباء تلقوا دراستهم الطبية باللغة العربية ومثل هؤلاء قد لا يكتفون بلغة واحدة أو اثنتين لتلبية احتياجاتهم، ولن يقف طموحهم عندما درسوه في الجامعة.

ومن المعارضين للتعريب من يظن أن في دراسة الطب والعلوم باللغة العربية هبوطاً بالمستوى. والواقع أن مثل هؤلاء محكومون غالباً بشعور عدم الثقة بالنفس، الذي ينتج عنه النظر بإعجاب لكل ما هو أجنبي والنظر بازدراء لكل ما هو محلي، وإلا فإن الطبيعي أن يكون تمكن الإنسان من العلم الذي درسه بلغته أكبر وأعمق من تمكنه من العلم الذي درسه بلغة أجنبية بعيدة عن مناخها العلمي والاجتماعي، فيكون مستواه تبعاً لذلك أرقى من مستوى من درس بلغة أجنبية في البلاد العربية. ومع ذلك فقد أثبتت الدراسات أن مستوى الأطباء السوريين الذين درسوا الطب باللغة العربية ودخلوا امتحان المجلس التعليمي للأطباء الأجانب في الولايات المتحدة لم يقل عن مستوى زملائهم من جميع أنحاء العالم. هذا مع العلم أنهم قد أدوا الامتحان باللغة الإنجليزية (انظر تفصيلا لذلك في كتاب الدكتور زهير السباعي: تجربتي في تعليم الطب، ص: ٣٣ وما بعدها).

إن ما يقال عن الصعوبات التي يمكن أن تواجه التعريب يمكن أن يتغلب عليها بالعزيمة الصادقة والإخلاص للهدف النبيل، والتخطيط السليم لإنجاح هذا المشروع فبالنسبة لموضوع ندرة المصطلحات، هنالك مئات الآلاف من المصطلحات هي حصيلة جهود مجامع اللغة العربية، وجهود المؤسسات العلمية المختلفة والأفراد العلميين المهتمين بشؤون التعريب والمصطلح وصناعة المعجمات. هذا إلى جانب أن كل مختص من حقه أن يصوغ المصطلح المناسب لموضوعه مهتدياً بالقواعد والأسس التي وضعتها مجامع اللغة العربية، والمؤسسات العلمية المهتمة بالمعجمية والمصطلح.

أما قضية توحيد المصطلحات بين الباحثين على مستوى البلاد العربية فلست أراها تستحق هذا الضجيج الذي يثار حولها. صحيح أن توحيد المصطلحات مطلب مثالي لكن ليس علينا أن ننتظر حتى تتوحد المصطلحات لكي نبدأ التعريب، إن تعدد الصيغ للمصطلح الواحد يمكن أن يغني اللغة، و يدل على سعة معجمها والإفادة من طاقاتها الجبارة. فالمصطلحات المتعددة للمسمى الواحد تشبه المترادفات التي كانت شائعة بين القبائل العربية المختلفة إبَّان جمع اللغة، وكانت معروفة لدى العلماء، ولم يؤثر وجودها على فهم ما أنتجوه من تراث علمي.

كما لم يؤثر اختلاف المصطلحات وتعددها على تقدم العلوم، وآية ذلك أن فكرة توحيد المصطلحات وتنميطها لم تأخذ مكانها بين العلماء إلا في العصر الحاضر، وذلك بعد أن استبحرت العلوم، واتسعت مجالاتها، وأصبح من المهم أن توضع الأسس والمعايير للتقييس، وخضعت المصطلحات العلمية لذلك. ومن المنتظر، في القريب العاجل، أن تحل مشكلة المصطلحات من حيث شيوعها وانتشارها إذا ما تهيأ للأمة العربية مكنز للمصطلحات، شامل للجهود المبعثرة المحفوظة في الكتب المتعددة التي وضعتها المجامع العلمية، أو الهيئات المتخصصة، أو الأفراد، أو دور النشر المختلفة، وهي جهود كبيرة كثيرة، ضيعها عدم التواصل العلمي بين الأفراد من العلماء بعضهم ببعض، وكذلك المؤسسات العلمية، لأسباب شتى منها سوء توزيع المطبوعات، وغياب التنسيق بين الجهود.

إن الأمل الذي يلوح في الأفق، والذي أرجو أن لا يطول انتظاره، يتمثل في إنشاء هذا المكنز ووضعه على الشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنت)، وتحديثه دورياً من قبل إحدى الهيئات العلمية فيصل الباحث العربي ـ من الخليج إلى المحيط ـ إلى ما يريده بسهولة ويسر، ويطلع بذلك على أحدث ما صيغ من مصطلحات، فتنشط الترجمة، وتزدهر حركة التعريب. ولا يعود هنالك مسوغ للتقاعس في هذا المجال.

إن تعريب التعليم الجامعي خطوة مهمة نحو إثبات الوجود في هذا العالم المضطرب الذي لا يحترم إلا الأقوياء، وإن لنا لأسوة حسنة في الدول المتقدمة التي سارت في هذا الاتجاه فحصدت الخير الكثير. وفي هذا المجال أذكر أنني عندما كنت عميداً لشؤون المكتبات في جامعة الملك سعود التقيت أحد كبار الناشرين اليابانيين فسألته كيف تسنى لليابان أن تترجم الكتب والمراجع الأجنبية كي توفر المادة المطلوبة للتعليم الجامعي في اليابان باللغة اليابانية؟ فقال لي: إن اليابان لا تحتاج أن تترجم الكتب الدراسية، إذ إن الناشرين الأجانب هم الذين يصدرون طبعات خاصة باليابانية لكتبهم. إن عليك أن تتخذ القرار وما دام السوق مربحاً فإن الناشرين الأجانب هم الذين يتولون الأمر بإشرافك وتبعاً لرغبتك.

وعندها تساءلت: ترى لو أن البلاد العربية اتبعت سياسة التعريب في المجال الجامعي أليست تمثل سوقاً يعتد بها في هذا المجال؟ وكيف غاب ذلك عن العرب فقضوا أكثر من ثمانين عاماً أسرى للغة الأجنبية التي أغلقت في وجوههم أبواب الإبداع، وجعلتهم يراوحون مكانهم في ساحة التبعية والتقليد؟!.

٣ ـــ اللغة الأجنبية وسوق العمل:

إن من مظاهر العولمة الضارة التي تستهدف القضاء على هوية الشعوب، وتدمير ملامحها الأصيلة تسلط اللغة الأجنبية على ألسنة الناس وأقلامهم، ومزاحمتها للغات الوطنية لهذه الشعوب، وطردها لهذه اللغات من المواقع المهمة في الحياة، ولعل من أهم تلك المواقع ـ إن لم يكن أهمها ـ سوق العمل الذي ترتبط به لقمة العيش، ويحتاج إليه معظم الناس.

والواقع أن الناظر في استفحال اللغة الأجنبية في سوق العمل لدينا يدركه العجب، ويظن أننا لا نعيش في بلد عربي، فكثير من المؤسسات التجارية والشركات تقصر التوظيف فيها على من يجيدون اللغة الإنجليزية قراءة وكتابة وتحدثاً، وهي بذلك تطرد من سوق العمل كثيراً من شبابنا المؤهل بحجة عدم إتقان هذه اللغة، وتتخذ ذلك ذريعة لاستقدام الأجانب وتوظيفهم.

ولا نحتاج كبير ذكاء عندما نظن أن وراء ذلك سبباً آخر يتمثل في الراتب المنخفض نسبياً الذي يحصل عليه الأجنبي، مقارنة بما يحتاجه الشاب السعودي، إلى جانب توفر شروط أخرى يوافق عليها العامل الأجنبي قد لا يتحملها السعودي.

وحتى لا نغرق في العموميات ومن أجل أن نقترب من حقيقة ما يجري في سوق العمل فإن من المناسب أن نتأمل ما يجري

داخل هذا السوق علنا نعرف أسباب استفحال اللغة الإنجليزية فيه وطردها للغة العربية من سوق بلادها، بل حرمان أبنائها من الفرص الوظيفية فيه، وهل الحاجة إلى اللغة الإنجليزية في سوق العمل تتناسب والحقيقة أم أن الواقع الذي فرضها واقع غير صحي تنفرد به بعض الدول النامية وانتقل إلينا بالعدوى.

إن سوق العمل ـ بشكله العام ـ يتكون من تاجر لديه أعمال فنية وإدارية. بعض هذه الأعمال يتعلق بالشؤون الإدارية العامة كشؤون الموظفين والإدارة المالية والمستودعات وغيرها مما لا تحتاج في العادة إلى خبرة أجنبية بل هي ممارسة في البلاد على نطاق واسع باللغة العربية، وقد لا تحتاج اللغة الإنجليزية إلا في نطاق ضيق من أجل التطوير ومتابعة الجديد. فلا تلزم اللغة الإنجليزية كل موظف في هذه الإدارات وإنما تقتصر الحاجة على بعض الأفراد؛ الذين يعملون في المشتريات الخارجية، فيتعاملون مع المصدرين الأجانب، أو يطلعون على ما يكتب باللغات الأجنبية حول المنتجات التي يسوِّقونها أو المنتجات المنافسة، كما تقتصر على بعض التنفيذيين الذي يشاركون في تمثيل المؤسسة في الخارج، أو الفنيين الذين تتطلب أعمالهم الإحاطة ببعض دقائق المعلومات عن المنتجات المصنعة أو المسوقة، والحاجة ـ في تصوري ـ للغة الأجنبية في هذه المواقع واضحة ولكنها محدودة، ولا ينبغي أن تكون اللغة الأجنبية شرطاً لكل موظف أو عامل

كما نجد في بعض الإعلانات التي تظهر في الصحف والتي تطالب الشباب بشرطين تعسفيين :

الأول : شرط إجادة اللغة الإنجليزية‹

والثاني : شرط الخبرة السابقة .

فمن أين لشبابنا المتخرج حديثاً من الجامعة أو المرحلة الثانوية الوفاء بهذين الشرطين؟

إننا إن أصررنا على ذلك فإن شبابنا لن يجد فرصته في العمل بالقطاع الخاص في وقت قريب ، وسوف يطول أمد اعتمادنا على العنصر الوافد وهو أمر يتعارض وخطط التنمية الطموحة التي تهدف إلى تطوير العنصر البشري السعودي .

إن من شأن توظيف السعوديين في هذه الوظائف أن يحقق قرارات دولتنا الرشيدة بضرورة أن تكون جميع الملفات والعقود لدى الشركات والمؤسسات السعودية باللغة العربية . غير أن الواقع للأسف غير ذلك ، فبسبب كثرة استخدام الأجانب في سوق العمل أصبحت اللغة الإنجليزية مهمة ومطلوبة ، لا من أجل الاطلاع على الجديد عند الأمم المتقدمة علمياً وتقنياً ، وإنما من أجل كسر الحاجز بيننا وبين عمالة أجنبية متوسطة أو أقل من المتوسطة ، وفدت إلينا وتربعت على المواقع الوظيفية في مؤسساتنا وشركاتنا ، واستراح رجال أعمالنا إليها ، فأدارت

شؤونهم ورتبت مستودعاتهم وكتبت مراسلاتهم (حتى للعرب) وقيدت سجلاتهم باللغة الأجنبية، وربطتهم بها، وفرضت وجودها وأنماطها الإدارية على الأغلبية العظمى من المواطنين السعوديين، الذين اضطرتهم للتخاطب معها بلغة غير لغتهم وخاصة في بعض المواقع التي يضطر الإنسان إليها اضطراراً كالمستشفيات ونحوها.

هؤلاء الوافدون، غير العرب، هم الذين يدبرون أمر السوق في المملكة، وإن كان أصحاب الشركات والمؤسسات سعوديين، فالوافدون هم الذين يطلبون البضائع وهم الذين يستقبلونها، وهم الذين يقومون بتخزينها، وهم الذين يرتبون مستودعاتها وهم الذين يقومون ببيعها، ومعظمهم ليسوا بذوي خبرة، بل إن بعضهم تعلم الحلاقة في رؤوسنا، وتدرب على مختلف الأعمال لدينا، ومنها أعمال متطورة لم يسمع بها في بلاده. ولذلك تحول السوق إلى سوق أجنبي يعمل في بلاد عربية، بل بلاد هي مهد العروبة والإسلام.

لقد استوردنا البضائع واستقدمنا معها من يقوم بشؤون استيرادها وحفظها وتسويقها، وتحولنا نحن إلى مستهلكين. وليس ذلك كل ما في الأمر بل أصبح من المطلوب منا أيضاً ـ إن كنا نطمح إلى أن نستفيد مما يعرض علينا في هذا السوق من سلع

وخدمات ـ أن نتقن اللغة الأجنبية، وأن نتحدث إلى هؤلاء العاملين في السوق من الأجانب باللغة التي يحسنونها هم ضاربين عرض الحائط بلغتنا التي فطرنا الله عليها.

وهكذا أصبحت المشكلة مشكلتنا، والعيب فينا إن لم نتكلم اللغة الأجنبية، لا في الوافد الأجنبي الذي يفترض فيه أن يتعلم لغة البلاد التي يأتي إليها للعمل، كما يحدث في كل بلاد العالم. وهو أمر لا يحتاج إلى دليل فكل من قدر له السفر خارج المملكة يدرك ذلك دون كبير عناء. انظروا إلى العمال الأتراك في ألمانيا وهولندا، وإلى العمال المغاربة في فرنسا وإسبانيا، وإلى العمال المصريين في النمسا وإلى أجناس العمال المختلفة في أمريكا هل يخاطبهم المواطنون في هذه الدول بلغة غير لغة البلاد الرسمية؟ بل هل يجرؤ أحد من هؤلاء الوافدين أن يخاطب المواطنين بغير لغتهم الرسمية؟ إذا كان ذلك غير ممكن في تلك البلاد فما الذي جعله ممكناً في بلادنا؟ لماذا نضطر إلى التحدث باللغة الأجنبية مع البائع في المتجر، ومع عامل الهاتف في الفندق، ومع الفني في المستشفى ومع الموظف في وكالة السفر، وقس على ذلك مواقع كثيرة في القطاع الخاص.

ويعجب الإنسان حين لا يجد من أبناء الوطن من يقوم بمعظم هذه الأعمال العادية التي يمكن أن يجيدها المواطنون

بسهولة ويسر، وإذا تأملت وجدت أن استخدام اللغة الأجنبية وراء ذلك كله، فلو كانت اللغة العربية حية في سوق العمل لوجدت السوق لدينا عربياً منسجماً مع هويتنا وشخصيتنا، أما في الوضع الحالي فإن سوق العمل لدينا يشبه شعب بوان الذي زاره المتنبي وجال في نواحيه ومغانيه ولكنه خرج منه بحسرة سجلها بقوله:

ولكنّ الفتى العربيّ فيها غريب الوجه واليد واللِّسان

فإلى متى سيظل سوق العمل لدينا مملوءاً بالوافدين الذين احتلوه بدعوى إجادة اللغة الأجنبية ولو لم تكن لها حاجة حقيقية؟.

إن من المستحيل أن نحوِّل كل سعودي إلى متحدث باللغة الإنجليزية من أجل أن يحصل على قوت يومه في سوق العمل لدينا، ومثل هذا الوضع لا يكون عادة إلا في دول فرض عليها الاستعمار لغته كما في بعض الدول الإفريقية ونحن ـ ولله الحمد ـ عشنا في هذه البلاد أحراراً منذ أن خلقنا الله، وكانت سياسة بلادنا وما زالت حرة عربية إسلامية تتلمس كل ما فيه مصلحة الأمة والمواطن.

وقد أصدرت الدولة، وفقها لله، الكثير من القرارات التي تهدف إلى الحفاظ على اللغة العربية في سوق العمل منها قرار

مـــجلس الوزراء الموقـــر رقم ٢٦٦ وتاريخ ٢١/ ٢/ ١٣٩٨هـ. وقـرار مـجلس الوزراء الموقـر رقم ١٣٣ وتـاريخ ٧/ ٨/ ١٤٢٠هـ المتـوج بـالمرسـوم الملكي الكريم رقم م/ ١٥ وتـاريخ / ٨/ ١٤٢٠ ١٢الصـادر بالمصـادقـة عليـه والمتعلق بـنظام الأسـمـاء التـجـارية. ولمجلس القوى العاملة قرارات مهمة أيضاً تخص هذا الموضوع.

فلمـاذا لا يلتـزم سـوق العـمل بهـده القـرارات؟ مـا المسـوغ لكتابة العقـود بين المؤسسات والشـركـات من جهـة وبين المواطنين من جـهـة أخـرى باللغـة الإنجليـزية؟ ولماذا تصـدرالفـواتيـر من المحلات التجارية مكتوبة باللغة الإنجليزية وكـذلك الإيصـالات على مـخـتلف أنواعـهـا؟ وهي مـسـتندات رسـمـيـة يحـتـاجـهـا المواطن، تحفظ حقوقه ويرجع إليها عند الحاجة؟ ولماذا لا يستشعر الأجنبي أي حـرج في ذلك؟ بل لماذا هانت علينا أنفسنا وكـرامـة بلادنا فقبلنا ذلك وتقبلناه؟

إن وجـود أجانـب مهـمـا كـان عـددهم لا ينبغي أن يجعلنا نتنازل عن سيادتنا على أرضنا، واللغة من أهم مظاهر السيادة، وقد جـعلها النظام الأساسي للحكم لغة البلاد الرسمية، فلا يجوز أن يطردها من مواقعها الطبيعية في البلاد أي لغة أخرى أجنبية مهما كانت أهميتها.

لا تقل لي إن مصلحة السوق والاستثمار تستدعي شيئاً من ذلك، فبلاد العالم المتقدمة لا تؤثر شيئاً على لغتها الوطنية مهما

كانت الأسباب. ودعني أذكر لك مثلين: الأول: أن القانون الفرنسي الصادر في أغسطس سنة ١٩٩٤ المتعلق باستخدام اللغة الفرنسية. ينص في المواد ٢ و٣ و٤ على لزوم استخدام اللغة الفرنسية في بيان وتسمية الممتلكات والمنتجات والخدمات وتقديمها وعرضها وكذلك في النصوص الدعائية، والإعلانات المخصصة للإعلام الجماهيري ومنها:

أ ـ جميع الوثائق المخصصة لإعلام المستخدم أو المستهلك الملصقات أو الكراسات، المنشورات الدعائية. الكتلوجات، وغيرها من الكتيبات الإعلامية، وكذلك إيصالات الطلبيات وإيصالات التسلم، وشهادات الضمان وطرائق الاستعمال.

ب ـ قوائم وجبات الطعام والفواتير وبراءات الذمة وإيصالات الدفع وتذاكر النقل وعقود التأمين وعروض الخدمات المالية وكذلك طرائق الاستعمال المرفقة ببرامج الحاسب وألعاب الفيديو المتضمنة تعليمات تظهر على الشاشة أو إعلانات صوتية مصاحبة لطرائق الاستخدام. ولا أريد أن أطيل في الاقتباس والتلخيص، وإنما أردت أن أبين كيف تحمي الأمم المتقدمة في مضمار الحضارة هويتها وشخصيتها من خلال الحفاظ على لغتها في عصر العولمة.

المثل الثاني يمكن أن يؤخذ من ممارسات الدول المتقدمة في هذا المجال، فالسياحة مثلاً من أكثر الصناعات ازدهاراً في أوروبا ومع ذلك فإن الأوروبيين لا يكادون يغيرون من أنماطهم التقليدية ـ وعلى رأسها اللغة ـ شيئاً من أجل عيون السياح.

يرتاد إسبانيا سنوياً أكثر من ٥٠٠٠٠٠٠٠ (خمسين مليون سائح) وتعد السياحة الصناعة الأولى في البلاد ومع ذلك لم يكتب الأسبان أسماء شوارعهم أو تعليمات المرور بلغة أجنبية، ولم يغيروا الإرشادات في متاجرهم أو مقاهيهم أو فنادقهم إلى اللغة الأكثر استعمالاً في العالم، أعني اللغة الإنجليزية.

أذكر أنني نزلت مرة في فندق من فنادق الدرجة الأولى في مدينة قرطبة التاريخية المكتظة بالسياح الذين يتحدث أكثرهم اللغة الإنجليزية، ومع ذلك وجدت صعوبة حقيقية في التحدث مع العاملين في الفندق باللغة الإنجليزية، إذ لم أجد منهم من يملك الحد الأدنى من هذه اللغة.

وفي ألمانيا تتكرر الصور في كثير من المدن السياحية وبخاصة في المطاعم حيث يحرص المسلمون على معرفة ما تحتويه قوائم الطعام خوفاً من الوقوع في لحم الخنزير أو شيء من مكوناته أو المحرمات الأخرى، ففي معظم المطاعم تقدم قوائم الطعام باللغة الألمانية، التي تختلف اختلافاً جذرياً عن اللغة الإنجليزية، وأعتقد

أن كثيراً من السياح الأجانب الذين لا يعرفون الألمانية يعانون من الصعوبات نفسها في التعرف على ما يروق لهم من طعام. وهذا طبعاً لا يمنع من وجود بعض المواقع التي يوجد فيها من يحسن الإنجليزية، أو تقدم فيه قوائم الطعام بأكثر من لغة، وإنما حديثنا عن السائد بين الناس، وكيف أن القوم لم يرضوا السياح على حساب أساسيات شخصيتهم الوطنية أو هويتهم القومية.

أما في فرنسا وهي أكثر مناطق أوروبا جذباً سياحياً فقد ذكرت لك آنفاً ما يقضي به القانون الفرنسي الصارم بالنسبة لاستخدام اللغة الفرنسية، ومن الملاحظ في فنادق جميع دول أوروبا أن عامل بدالة الهاتف، وموظف الاستقبال ونادل المطعم أو ما يسمى بخدمة الغرف لا يبدؤك بالكلام حين تتصل به إلا باللغة الوطنية، بينما نجد الموظف نفسه في الفنادق العربية للأسف، يبدؤك باللغة الأجنبية، وإن كان يعلم أنك عربي اللسان، أو كان على بعد خطوات من المسجد الحرام!

إن اللغة الأجنبية تتمدد في سوق العمل لدينا بصورة سرطانية تنهش هويتنا وتهزأ بوجودنا، وتحاول أن تجعل منا أمساخاً وأشباحاً تدور في فلك غريب يبعد بنا عن تكويننا الثقافي، وجذورنا الأصيلة، وملامح شخصيتنا المتميزة، وفي ذلك خطر لا بد من التنبه له، وأخذ الحيطة منه، والتحرك بسرعة

لتفاديه، قبل أن تلفنا العولمة بضبابها، وتأخذنا بأمواجها إلى حيث تتعذر الرؤية ويصعب الرجوع.

٤ ـ اللغة الأجنبية في المجتمع.

عندما نتحدث عن وظيفة اللغة الأجنبية في المجتمع العربي فإن سؤالاً قد يطرأ على ذهن القارئ: وهل للغة الأجنبية وظيفة في مجتمع عربي يتحدث بالعربية ويكتب بها؟ وبعبارة أخرى هل يمكن للغة الأجنبية أن تكون جزءاً من نسيج لغتنا؟

والجواب على ذلك يحتاج إلى شيء من التفصيل. وأول ما يمكن أن نشير إليه باطمئنان أن اللغة ـ أي لغة – هي وليدة الثقافة التي تنتمي إليها وهي ثقافة محكومة بشروط تاريخية وجغرافية، وعندما نتكلم عن التاريخ فإننا نشير إلى نشاط الأمة التي تنتمي إليها اللغة في معترك الحضارة ومقدار الإسهامات التي قدمتها للبشرية والتي تمثل خبرتها وإنجازاتها على مر العصور، أما الشروط الجغرافية فهي بمثابة الوعاء الذي تشكلت فيه اللغة ضمن الثقافة الخاصة التي ترتبط بالبيئة الجغرافية ارتباطاً وثيقاً، فتصدر عنها في الغالب في نشاطها المعيشي وممارساتها اليومية، بل وفي تصوراتها للكون والحياة.

ولذلك فإن القول بأن لغة من اللغات يمكن أن تستغني بما لديها من رصيد لغوي للتعبير عما تريده من معان طارئة مستجدة

بعيدة عن تجربتها التاريخية وبيئتها الجغرافية قد يكون ضرباً من الخيال، ذلك أن كل لغة من لغات العالم إنما تستمد رصيدها اللغوي من خبرة أهلها التي تكونت عبر العصور، فإذا لم تكن للناطقين بها خبرة قريبة أو بعيدة بناحية من نواحي الحياة فإن من الطبيعي أن لا نجد في الرصيد اللغوي لهذه اللغة ما يمكن أن يعبر عن هذا الجانب، ولذلك فإن من المتوقع أن لا نجد في لغة الإسكيمو مفردات تعنى بحياة الجمل، كما لا نجد في اللغة العربية مفردات تتعلق بحياة طائر البطريق، لذلك تلجأ اللغات إلى الاقتراض بعضها من بعض للتعبير عن ما ينقص معجمها من معان.

والواقع أن الاحتكاك الحضاري أيًّا كان نوعه لا بد أن ينتج عنه تأثر وتأثير في مجال اللغة، ويعتمد هذا النشاط على قوة اللغة المؤثرة، وقوة أهلها السياسية والاقتصادية والثقافية، فقد تكتسح اللغة القوية اللغة المستسلمة فتحيلها إلى أشلاء، أو تجعل منها جسداً ميتاً محنطاً يقصده المتفرجون للعظة والعبرة، أو للدراسة والمقارنة، دون إسهام فاعل في مجرى الحياة، أو مشاركة جادة في صنع الحضارة. ولعل من الغني عن الذكر أن نقول إن ضعف اللغة إنما يكون في العادة ناتجاً عن ضعف أهلها لا عن ضعف متأصل فيها بوصفها لغة.

إن قضية اندثار اللغات قضية محسوسة في التاريخ الإنساني، فكم من اللغات كانت ذات صولة وجولة، كتبت بها العلوم، وسجلت بها أروع ما أنتجه العقل البشري من آداب وفنون، وانتشرت في مساحات واسعة من الأرض، ولكن عوادي الزمن عدت عليها بسبب انصراف أهلها عن حمايتها والحفاظ عليها، إما بتشجيع اللهجات العامية المحلية وتطويرها حتى غدت لغات مستقلة، وإما بالاستسلام للغات الأجنبية تنخر فيها حتى تقوضها من كل جوانبها فلا يبقى منها إلا الاسم، وإما باكتساحها من قبل لغات قوية تنتزعها من أفواه السكان وأقلامهم وتحل محلها. فأين اللغة السنسكريتية ذات السطوة الهائلة في وسط آسيا؟ وأين اللغة الفرعونية؟ وأين لغات وادي الرافدين: البابلية والآشورية والسومرية؟ وأين اللغة الآرامية تلك التي كان لها نفوذ واسع في الشرق العربي؟ بل أين اللاتينية التي كانت لغة العلم والدين في بدايات عصر النهضة الأوروبي؟ كل هذه اللغات بادت وتحولت إلى لغات تاريخية ميتة، ليس لها إسهام فاعل في حياة الأمم المعاصرة.

ومن اللافت للنظر أن اندثار اللغات في عصرنا هذا يبدو أكثر حدوثاً من العصور الماضية، وذلك بفعل التقارب الكوني بين البشر وطغيان اللغات ذات النفوذ على اللغات المحلية، ومن

المنتظر أن يؤدي الانفتاح العالمي الذي أحدثته العولمة إلى المزيد من اندثار اللغات المحلية، أو تفريغها من مفرداتها الأصيلة، لتحل بدلها مفردات أجنبية واستعمالات غريبة على تلك اللغات، تقلب وجه اللغة المحلية وتجعلها تدور في فلك اللغة الغازية.

وتشير الدراسات الحديثة إلى أن في بداية القرن العشرين كان هنالك أكثر من ١٥٠٠٠ (خمسة عشر ألف)، لغة حية على وجه الكرة الأرضية تقلصت بالتدريج حتى وصلت إلى ما يقارب ٥٠٠ (خمسمئة) لغة، ويقال إن ٣٠٠ (ثلاثمئة) لغة تعد في قائمة الخطر، ويتوقع أن تستخدم البشرية في القرن الحادي والعشرين ١٢ لغة فقط [١] ويرى بعضهم أن اللغات ذات الانتشار سوف تكون في حدود ست لغات.

والسؤال الذي لا بد أن نورده في هذا المجال هو ما موقع اللغة العربية مما ذكرناه؟ وبعبارة أخرى: هل هي ضمن اللغات الموضوعة في قائمة الخطر؟ أم هي من اللغات السعيدة الست التي قد يكتب لها البقاء والانتشار؟.

إن الإجابة عن هذا السؤال ليست من السهولة بمكان، إذ استمرار اللغة وديمومتها يعتمد بالدرجة الأولى على وعي الأمة التي تنتمي إليها هذه اللغة، وحرصها على رعايتها وحمايتها ونشرها في أرجاء العالم والعمل على تقدمها، وجعلها صالحة

لمقتضيات العصر الحديث ومعطيات الحضارة المعاصرة. وتلك أهداف كبرى تخطط لها الدول المتقدمة، وتجري من أجلها الدراسات وتقيم المؤسسات المتخصصة ومراكز البحوث، وليس بخاف ما تقوم به الولايات المتحدة من جهود لنشر الثقافة الأمريكية من خلال الإمكانات الهائلة الموظفة في هذا المجال، وتعد اللغة الإنجليزية في طليعة ركب هذه الثقافة فهي الناطقة بلسانها والمعبرة عن أوجهها المختلفة، كما لا يخفى ما تقوم به بريطانيا ـ من خلال المجلس البريطاني وغيره من مؤسسات ـ لخدمة اللغة الإنجليزية ونشرها في العالم، وتثبيت وجودها في الدول التي نطقت بهذه اللغة.

أما فرنسا فهي من أكثر أمم الأرض اعتناء بلغتها وحرصاً عليها وعلى نشرها بين الناس، والمحافظة على المناطق التي انتصرت فيها هذه اللغة وانتشرت فيها، وتتبدى جهودها المكثفة في أنشطة كثيرة سواء من خلال المؤسسات العلمية المختلفة أو من خلال منظمة الفرنكفونية التي أصبحت منظمة سياسية تستقطب الدول الناطقة بالفرنسية، وتعمل على ربط هذه الدول من كمبوديا حتى كندا باللغة الفرنسية والثقافة الفرنسية وما ينبثق عن هذه ا لمنظمة من مؤسسات تعمل جميعها في خدمة هذه اللغة والثقافة التي ترتبط بها.

نحن إذن ندخل سباقاً رهيباً لا خيار لنا فيه، والعالم يتحرك بسرعة، ولا مكان للمترددين والمتثاقلين، وإذا كنا نريد للغتنا العربية أن تصمد في هذا المعترك، كي نحفظ ثقافتنا من الذوبان ووجودنا من الاضمحلال، فلا بد لنا من وضع الخطط المناسبة وتقوية المناعة الذاتية، والتعامل مع اللغة الأجنبية بشيء من الحذر، وبث الوعي بين الناس بأهمية الانتباه إلى الشأن اللغوي بوصفه مكوناً مهماً من مكونات الشخصية العربية الإسلامية.

ولعل أول ما ينبغي أن يشار إليه عند الحديث عن وجوب إيقاظ الوعي اللغوي عند الناس التأكيد على الضرر الذي يمكن أن يلحق اللغة من جراء التساهل في استعمال اللغة الأجنبية الدخيلة أثناء الكلام العربي، سواء فيما يخص المفردات أوالتعبيرات أو الرموز والمختصرات، وخلط هذه العناصر الغريبة باللغة العربية، في مجالي الحديث والكتابة

والواقع أن اللّغات قد تضطر إلى استخدام اللفظة الأجنبية مؤقتاً أو بصفة دائمة، لكن ذلك لا بد أن يخضع لضوابط معينة، ولا يكون عشوائياً، وقد عرف أسلافنا منذ القدم المعرَّب والدخيل وألفوا فيه الكتب والرسائل التي رصدوا فيها ما دخل العربية من الكلمات الأجنبية، وهي كلمات قليلة إذا قورنت بثروة المعجم العربي الهائلة، وحتى في زمن الاحتكاك الحضاري

بين العرب والأمم الأخرى فإن العرب لم يأخذوا من هذه الأمم إلا بمقدار ما يسد حاجتهم الماسة للتعبير عن بعض المعاني التي لم تكن موجودة في لغتهم، ولم تفتنهم لغات الحضارة المجاورة مثل لغتي الفرس والروم عن لغتهم الأم، بل زادتهم تمسكاً بها وحرصاً عليها، والعجيب في التجربة التاريخية العربية في هذا الشأن أن أبناء الأمم المتحضرة الأخرى هم الذين كانوا يتسابقون لتعلم العربية، بل هم الذي نبغوا فيها وشاركوا على نحو مدهش في وضع قواعدها، وجمع معجمها، انطلاقاً من الشعور الإسلامي الرائع الذي أحل العربية أرفع المنازل لكونها لغة التنزيل الكريم ولغة الأمة الإسلامية.

تنقسم المصطلحات الأجنبية التي وفدت إلينا إلى نوعين رئيسيين:

الأول: المصطلح العلمي، وهو المصطلح الذي يتعلق بعلم من العلوم، ويشيع بين طبقة العلماء والباحثين، وهي طبقة محدودة نوعاً ما، وهذا المصطلح تصدى له الباحثون في المجامع العلمية والجامعات وما زال الجدل دائراً بينهم حول قضاياه، ومن العلماء من يرى استخدام المصطلح العلمي الأجنبي كما هو اختصاراً للوقت من أجل الإسراع في حركة الترجمة والتعريب. وهو موقف لا غبار عليه إن كان ذلك يمثل مرحلة من المراحل،

تعقبها مرحلة تالية هي مرحلة التنقيح وإحلال مصطلحات عربية أصيلة مكان المصطلح الأجنبي. وهذا الوضع يشبه ما قام به أسلافنا القدماء في بداية عهدهم بالترجمة، حتى إذا امتلكوا العلم بادروا إلى وضع مصطلحاتهم الخاصة.

ومن العلماء من يرى البدء بصياغة المصطلح العلمي العربي تأصيلاً أو ترجمة وهو ـ بلا شك ـ وضع مثالي لولا ما يأخذه من وقت وجهد. ومع ذلك فإن المصطلح العلمي لا يؤثر تأثيراً بالغاً على مجرى اللغة، إذ هو يسير بين طائفة محدودة من العلماء مهما كان عددهم، ويمكن التحكم في مساره عن طريق اتفاق العلماء في كل مجال من مجالات العلوم.

النوع الثاني: هو المصطلح الحضاري، وهو مصطلح يتعلق بأنماط الحياة وما يتعلق بها من أدوات تستعمل في البيت أو الشارع أو العمل أو المدرسة، في السفر والحضر، وفي أحوال الحياة المختلفة، كأنماط الأكل وأدوات المطبخ والأثاث والفرش وما يتعلق بالمباني والمعمار، والاتصالات المواصلات، وغير ذلك مما لا يمكن حصره من شؤون الحياة. وهذه المصطلحات تسمى بها كثير من المخترعات الحديثة التي قدمت إلينا بأسمائها المختلفة كما وضعها أهلها الذين اخترعوها. وقد يكون المصطلح الحضاري اسماً أجنبياً لمعنى مجرد أو محسوس، ساد في بلاد

الغرب وانتقل إلينا بفعل وسائل الاتصال المعاصرة. ولذلك فإن المصطلح الحضاري أوسع مجالاً وأرحب ساحة من المصطلح العلمي، ولهذا السبب فهو أبلغ تأثيراً وأشد خطراً على اللغة منه، لأنه يتغلغل في النسيج اللغوي وينخر في جسم اللغة حتى يحيلها لغة مختلفة.

ويمكن أن نمثل لهذا الفساد اللغوي بفعل طغيان الدخيل على اللغة المحلية، بما حدث للغة المالطية فهذه اللغة كانت من الناحية التاريخية لهجة عربية، كما يبدو من كثير من مفرداتها وتراكيبها وطريقة تأليف الجملة فيها، ولكنها وقد أصيبت بالانقطاع عن جذورها الأصيلة، وانفتحت لاستقبال المؤثرات الحضارية المختلفة من كل صوب وبدون ضوابط، وبخاصة من اللغات ذات النفوذ القوي، كالإيطالية والإنجليزية، فقد أدى الأمر بها لأن تكون خليطاً من اللغات التي تمتزج بها بقايا العربية بالمؤثرات الوافدة، مما جعلها تبتعد كثيراً عن أمها العربية لتصبح لغة مشوهة.

إن الهيمنة اللغوية ـ كما يقول بلومفيلد ـ قد تملأ اللغة بالكلمات الدخيلة، ويمثل لذلك باللغة الألبانية التي تحتوي في معجمها على بضع مئات قليلة من الألفاظ الأصلية، أما بقية الكلمات فهي ألفاظ مقترضة من لغات ذات نفوذ كاللاتينية والرومانية والإغريقية والسلافية والتركية [٢].

بقي لنا أن نسأل أنفسنا: كيف ننجو من الهيمنة اللغوية التي بدأت بوادرها تظهر بشكل واضح عن طريق الألفاظ الدخيلة التي تنتشر بيننا، والتعبيرات المستوردة بلغتها الأجنبية التي أخذت مكانها في ألسنة شبابنا وبعض مثقفينا وعامتنا؟، وماذا عملنا في السابق لوقف التدفق اللغوي القادم إلينا من الغرب؟ وماذا يمكن أن نعمل في المستقبل كيل لا يكتسح الطوفان المنتظر ما تبقى من قلاع لغتنا؟، وهل نحن حقاً في حاجة إلى أمن لغوي كحاجتنا إلى أمن غذائي وأمن مائي وغير ذلك من أنواع الأمن الضرورية؟ تلك أسئلة كبيرة . . حسبنا أن نثيرها الآن، علّ من يعنيهم أمر اللغة أن يجيبوا عليها بصراحة ووضوح، قبل فوات الأوان !.

٥ ـ اللغة الأجنبية ومقياس التقدم.

منذ اتصل العرب بأوروبا من خلال الحملة الفرنسية على مصر أواخر القرن الثامن عشر الميلادي وحتى العصر الحاضر كان التحدي الحضاري هو الشغل الشاغل للمفكرين، وكان موضوع اللغة من أكثر جوانب هذا التحدي وضوحاً، فقد باتت اللغة العربية مهددة بالغزو من قبل اللغات الأجنبية من فرنسية وإنجليزية وإيطالية وغيرها، وخصوصاً بعد أن ابتليت بعض البلدان العربية بالاستعمار الأجنبي، الذي استهدف أول ما

استهدف اللغة العربية الفصيحة فنصب لها الفخاخ، وحاك في طريق حركتها الشراك، ووضع الخطط كي يمنعها من أداء وظيفتها في المجتمع، ويلغيها من حياة الناس ويستبدل بها لغته وثقافته، فتم له النجاح في مواقع عديدة، إذ حول التعليم إلى اللغة الأجنبية، وجعل اللغة الدخيلة هي لغة التجارة والمال.

وفي كثير من البلدان العربية جعل الاستعمار لغة الدواوين هي اللغة الأجنبية، وأنشأ طبقة تدين لهذه اللغة من الناحية الثقافية واللغوية، فلا ترى الدنيا إلا من خلال اللغة الأجنبية ولا تستطيع الحديث إلا بها، وأنشأ طبقة في المجتمع تتعلق بالغرب وتنتمي إليه ثقافياً وتنظر بازدراء إلى ثقافتها الإسلامية ولغتها العربية، فلم يضمن بذلك ولاءها اللغوي وحسب، وإنما ضمن أيضاً ولاءها الأيديولوجي، كان من نتيجة ذلك حدوث انشقاق في صفوف بعض تلك الشعوب قضى على وحدتها الوطنية وتسبب في إثارة الفتن والنعرات بين أبناء الشعب الواحد، الأمر الذي ما نزال نرى آثاره المدمرة ماثلة أمام أعيننا.

ولو نظرنا في الأسباب التي جعلت الأمور تسير على هذا النحو في بعض البلدان العربية لوجدنا أن المستعمر لم يكن له أن ينجح في فرض لغته وبالتالي ثقافته لولا ما وجده من تقبل لدى بعض المتنفذين، وغفلة لدى كثير من المواطنين الذين ينظرون إلى

هذا الأمر بمنظار المصلحة الآنية المتعلقة بالكسب الوقتي بصرف النظر عن المصلحة الوطنية بله القومية.

في سنة ١٨٩٩م صدر في مصر قرار ينص على أن تكون الإنجليزية لغة التعليم بجميع مراحله في المدارس المصرية، وذلك بتدبير من الاستعمار البريطاني، الذي كان يهدف إلى محو الشخصية العربية الإسلامية في مصر، وغني عن الذكر أن أول قلاع هذه الشخصية هي اللغة العربية التي أراد طمسها وإبعادها عن الحياة وتمكين اللغة الإنجليزية من السيطرة على جوانب الحياة المختلفة. فأصبحت اللغة الدخيلة سيدة الموقف في دواوين الدولة والقطاع الخاص، وتعذر على المواطن المصري الحصول على عمل مناسب ما لم يتقن اللغة الإنجليزية.

لكن المخلصين من أبناء مصر تصدوا لذلك القرار الجائر، فأخذوا يطالبون بعودة اللغة العربية إلى مجال التعليم، بل إن بعض المواطنين امتنعوا عن إرسال أبنائهم إلى المدارس التي لا تعلم أبناءها بلغتهم العربية، وبعد أن مضى على تطبيق هذا القرار ما يقارب ثمانية أعوام تقدم مجموعة من الرجال المخلصين الأعضاء في الجمعية التشريعية سنة ١٩٠٧م باقتراح يطالبون فيه بإرجاع اللغة العربية إلى المدارس، وإبطال التعليم باللغة الإنجليزية، وأن يبدأ ذلك من العام القادم ١٩٠٨م.

لقد نظر كثير من الناس ذوي النظرات الضيقة والحاجات الآنية المؤقتة إلى هؤلاء المطالبين بعين الدهشة، وظنوا أن في العودة عن قرار التعليم باللغة الإنجليزية كارثة محققة ستحل بالناس الذين يحتاجون للوظائف المحتكرة من قبل قوى الاستعمار (بشقيه السياسي والثقافي) ووفق توجهاته، ويصور لنا هذا الهلع سعد زغلول، الذي كان آنذاك يتولى منصب نظارة المعارف، فقد ألقى خطاباً في الجمعية التشريعية طالب فيه الأعضاء بعدم الموافقة على إعادة اللغة العربية إلى المدارس، لما يسببه ذلك من ضرر ـ على حد زعمه ـ وكان مما قاله:

"الحكومة لم تقرر التعليم باللغة الإنجليزية إلا ليتقوى التلامذة فيها، ويمكنهم الاستفادة من المدنية الأوروبية، ويفيدوا بلادهم، ويقدروا على الدخول في معترك الحياة، حياة العلم والعمل . . إذا فرضنا أنه يمكننا أن نجعل التعليم من الآن باللغة العربية، وشرعنا فيه فعلاً فإننا نكون قد أسأنا إلى بلادنا وإلى أنفسنا إساءة كبرى، لأنه لا يمكن للذين يتعلمون على هذا النحو أن يتوظفوا في الجمارك والبوسطة والمحاكم المختلطة والمصالح العديدة المختلفة التابعة للحكومة، والتي يقتضي نظامها وجود كثيرين من الموظفين العارفين بإحدى اللغات الأجنبية حق المعرفة، ولا أن يستخدموا في بنك أو مصرف، ولا أن يشتركوا في شركة من الشركات الأجنبية التي كثر تأسيسها الآن في

بلادنا، ولا أن يكونوا محامين أمام المحاكم المختلطة، ولا مترجمين، ولا غير ذلك من كل ما يحتاج إلى البراعة في لغة أجنبية وهو كثير جداً في بلادنا "[٣].

هكذا صوّر سعد زغلول الحالة المظلمة التي كان يعيشها المواطن المصري في ذلك العصر، تلك الحالة الشاذة التي تغلبت فيها اللغة الدخيلة على المواقع المهمة في الحياة المصرية، فأصبح المواطن محارباً في بلده، مدفوعاً عن فرص العمل مالم يتقن لغة أجنبية، ويتوسل بها إلى قضاء احتياجاته الرسمية والخاصة لكن سعد زغلول لم يوفق إلى الحل الأمثل الذي يحفظ للبلد شخصيتها فيبعدها عن التبعية والسير في ركب المستعمر، وإنما اختار الحل الأسهل، والوقتي الذي يتعلق بتوفير الوظائف لطالبيها دون النظر إلى ما يترتب على التعليم باللغة الإنجليزية من مخاطر فادحة على مستقبل الأجيال القادمة، التي سوف تهدد بضياع أصالتها، وتعاني من فقدان هويتها.

غير أن الجمعية التشريعية المصرية في ذلك الوقت كانت أبعد نظراً من هذه النظرة الضيقة فصدر قرارها مؤيدا أن يتحول التعليم من اللغة الإنجليزية إلى اللغة العربية، وأن يكون ذلك ابتداءً من السنة التالية ١٩٠٨م، وفعلاً تحول التعليم في مصر منذ ذلك الوقت إلى اللغة الأم، ولم يأت عام ١٩١٢م حتى اكتمل التدريس في جميع المدارس الابتدائية باللغة العربية[٤].

ترى لو استسلم المصريون للواقع بحجة سوق العمل والمنافع الآنية أكانوا يستطيعون الإبقاء على أصالتهم وانتمائهم العربي الإسلامي؟ وما يتبع ذلك وينبني عليه من تماسك شعبهم أمام تحديات الفرقة التي يحاول الأجنبي أن يبذرها ويغذيها لكي يحكم السيطرة على مقدرات هذا البلد العربي أطول وقت ممكن؟.

ومن حيث التقدم والرقي هل تقارن أي دولة إفريقية استعمرت وخلّف الاستعمار فيها لسانه الأجنبي يتحدث به الناس ويكتبون بمصر المحتفظة بلغتها العربية، والتي حققت عبر تاريخها الحديث تقدماً يفوق كثيراً ما حققته تلك الدول الناطقة بالإنجليزية أو الفرنسية، التي ترك المستعمر فيها مع لغته الفرقة والحروب والجوع والتخلف.؟

لقد ضربنا المثل بهذا الوضع الذي عاشته شقيقتنا الكبرى مصر، وأفادت فيه من يقظة أبنائها المخلصين، الذين لم يحنوا هاماتهم لإغراءات الوضع الاقتصادي الطارئ، ولم يرضخوا لآليات السوق التي يستند إليها كثير من المفكرين ذوي المنحى الاقتصادي البحت، فينظرون من خلالها إلى قضايا التنمية دون استشراف للمستقبل، أو نظر إلى الانعكاسات السلبية على الأساسيات التي لا يجوز التفريط فيها لقاء أي مكسب وقتي.

وهو أمر يذكّرنا بما يدور الحديث حوله هذه الأيام في كثير من المناسبات، من ضرورة تدريس المواد العلمية للطلاب من المرحلة الابتدائية باللغة الإنجليزية، وافتخار بعض الكليات الحديثة النشأة بتدريس جميع العلوم فيها باللغة الإنجليزية بحجة أن سوق العمل يتطلب ذلك، وهي حجة بيّنا زيفها في مقال سابق، وكأنَ الداعين إلى تدريس العلوم في مراحل التعليم المختلفة بهذه اللغة الأجنبية يريدون العودة بنا إلى العهود الخالية للتسلط الاستعماري على بعض البلاد العربية، حين فرضت اللغة الأجنبية على المواطنين العرب بحجج شبيهة بما يقال لنا الآن، فما أشبه الليلة بالبارحة، وما أشبه الأجواء الثقافية لعهد العولمة الحاضر بالأجواء الثقافية لعهد الاستعمار الغابر، من حيث تسويغ الاستلاب الثقافي عن طريق الهجوم الشرس على اللغة العربية، ومحاولة زعزعتها عن مكانها الطبيعي في حياة أبنائها وإحلال اللغة الأجنبية مكانها بمسوغات بالية أثبت الزمن عدم جدواها.

إن الحديث عن المصلحة الوطنية يقودنا إلى التساؤل الآتي: هل معرفة اللغة الأجنبية منفردة سبب لتقدم الأمة؟ وهل إجادتها من قبل مواطني دولة من الدول يدخل هذه الدولة في عداد الدول المتقدمة؟ وبعبارة أخرى: هل اللغة الأجنبية هي المفتاح السحري لولوج عالم الحضارة المعاصرة؟

والإجابة عن هذه الأسئلة وأمثالها تقتضي منا أن نستقري أحداث التاريخ القريب وواقع الأمر بين الدول. ولعلنا لا نعدو الحقيقة إذا قلنا إنه لا تلازم بين إتقان اللغة الأجنبية والقدرة على الإبداع والابتكار والمشاركة في بناء الحضارة، وجدنا ذلك ظاهراً في التاريخ القديم لأمتنا العربية وللأمم الأخرى التي قطعت أشواطاً بعيدة في مضمار التقدم.

صحيح أن هذه الأمم أفادت من النتاج الحضاري للأمم التي سبقتها في كثير من المجالات بالاطلاع على إنجازات تلك الأمم بلغاتها الأصلية، ولكنها لم تجعل اللغة الأجنبية مفروضة على مواطنيها جميعاً، ولم تنظر إليها بعين المنبهر الذي يعميه الإعجاب عن إدراك حقيقة الحجم الذي يجب أن تأخذه هذه اللغة في حياته، ولذلك كان استمدادها من إنجازات ما سبقها من حضارات يتحول ـ بعد أن ينقل إلى اللغة المستفيدة ـ إلى منتج وطني صادر عن الذات يمتزج بفكر الأمة التي اقتبسته، ويصدر عنه فيكون بذلك تطويراً وإضافة إلى الرصيد الحضاري لا تقليداً وتبعية لفكر الآخر.

إن عدم تلازم التقدم مع معرفة اللغة الأجنبية وانتشارها بين الناس نجد له سنداً أيضاً في الواقع المعاصر لدى بعض الأمم، التي أحرزت التقدم دون أن يكون للغة الأجنبية تأثير واضح في حياتها. فهي لم تتخذها لغة للتعليم ولا لغة للسوق والتجارة، ولم يعرف عنها هذا الاهتمام باللغة الأجنبية كما يحدث عند

بعض الأمم النامية، تلك التي لم تزدها اللغة الأجنبية إلا تخلفاً وارتباطاً بالآخر، وانقياداً ثقافياً للأجنبي. لقد حصرت هذه الدول النامية المقلدة جهودها في اتباع طريق (التغريب) القائم على استيراد المقومات الأساسية من لغة وقيم ونظم اجتماعية وغيرها ومحاكاة الآخر في كل شيء، بدلاً من سلوك طريق (التحديث) النابع من الاعتماد على الذات، وأخذ ما يناسب الثقافة المحلية من الخارج، دون التفريط في الأسس المكونة للشخصية الخاصة.

ونحن في هذا الصدد لا نمل من التمثيل باليابان، تلك البلاد الآسيوية العجيبة التي بدأت نهضتها في وقت مقارب لمحاولات النهضة في البلاد العربية ممثلة في مصر على وجه الخصوص، ففي مقال نشرته صحيفة **أساهي شيمبون** اليابانية وترجمته ونشرته جريدة **الشرق الأوسط** يوم الثلاثاء ٧/ ٣/ ٢٠٠٠م بعنوان "اليابان إنجليزية ضعيفة وجهل بالعالم" جاء ما مفاده أن كبار المسؤولين السياسيين في اليابان لا يحسنون الإنجليزية، وأن الشعب الياباني لا يعطي أهمية كبيرة لتعلم اللغة الإنجليزية، بل إن اليابانيين يعانون من ضعف شامل في اللغة الإنجليزية، وأن مصلحة الامتحانات التربوية في الولايات المتحدة قد بينت أن ترتيب اليابان يأتي في المركز الثامن عشر بين الدول الآسيوية التي اشترك رعاياها في امتحانات اللغة الإنجليزية والتي بلغ عددها ٢١ دولة.

ولسنا ندري أي دولة آسيوية احتلت المركز الأول بين هذه الدول، ولكن من المؤكد أنها لا يمكن أن تقف نداً لليابان من حيث التقدم العلمي والتقني، وما أنجزته هذه الدولة من فتوح حضارية أذهلت العالم وجعلته يحسب لها ألف حساب. ومعنى هذا أيضاً أن اللغة الأجنبية لم تكن عاملاً رئيساً في نهضة اليابان الحضارية، فقد اختطت هذه الدولة لنفسها خطاً مستقلاً يأخذ من ثقافة الآخرين وعلومهم، ولكنه لا ينفصل عن لغته وتراثه وقيمه الثابتة.

وأخيراً ونحن نصل إلى ختام هذه السلسلة من المقالات التي تناولت علاقتنا باللغة الأجنبية، لا بد من القول إن الهدف من كتابتها ليس التقليل من فائدة اللغة الأجنبية، ولا الدعوة إلى التوقف عن تعلمها بوصفها لغة، كما أن هذه المقالات ليست بكل تأكيد دعوة لتجاهل أهمية اللغة الأجنبية في كثير من المجالات، وإنما هي ـ كما ذكرت سابقاً ـ دعوة لتنظيم علاقتنا بهذه اللغة، بحيث لا نعطيها من الحجم ما يجعلها تطغى به على لغتنا الأم، أو تكون بسببه معطلة لنا عن الإبداع والابتكار، أو تمثل حجر عثرة أمام شبابنا للحصول على لقمة العيش، تمكيناً للوجود الوافد، أو تكون أداة من أدوات هدم الثقة بلساننا العربي وبالتالي تكوين الشعور بالنقص أمام الأجنبي، مما يسهل ابتلاعنا في خضم التحديات المعاصرة.

إنها دعوة لجعل اللغة الأجنبية وسيلة في حياتنا لا غاية لنا، نستخدمها عند التعامل مع الآخر نتحادث بها معه، ونترجم بها عنه، ونطلع عن طريقها على ثقافاته وعلومه، لا أن تتحول إلى لغة للتفاهم بيننا، أو لغة لتعليمنا أو شؤوننا العامة.

إنها سلاح ذو حدين يمكن أن تتحول بين أيدينا إلى آلة نافعة لنا، ويمكن أيضاً أن تكون آلة تساعد على الانتحار. وإذا كنا ندخل كل يوم صراعاً حضارياً برغبتنا أو بعدم رغبتنا، ونتحدث كثيراً عن مخاطر العولمة، أو بعبارة أخرى عصر الهيمنة الجديدة بوجوهها المتعددة، فإن من الواجب علينا أن نحصر مواقع الخطر على وجودنا، وأن نناقش بصراحة أوجه الخلل التي يمكن أن نؤتى منها، ونضع الحلول والاستراتيجيات التي تصب في صالح حماية الذات، دون إيغال في التقوقع أو انعزال عن مجرى الحياة المعاصرة بمعطياتها الإيجابية الكثيرة.

ولا شك أن الشأن اللغوي من أهم المواقع التي بدأ الخطر يتسرب إليها عن طريق الغفلة عن هذا الخطر، وعدم وجود وعي لغوي لدى العرب يدفعهم إلى الحفاظ على لغتهم، وإدراك أن ضياع اللغة يمثل ضياعاً للهوية، وما يرتبط بها من أساسيات الوجود فاللغة العربية هي لسان ديننا وحصن ثقافتنا، وأهم ملمح من ملامح شخصيتنا، ولا شك أن إحلال اللغات الأجنبية

محلها في التعليم والسوق وشؤون الحياة الأخرى يمثل اعتداء على وجودنا وعبثاً بكرامتنا، وتنكراً لثقافتنا الأصيلة، فما أحوجنا إلى أمن لغوي نحصن به أمننا الثقافي، الذي تحاول ثقافة العولمة أن تخترقه وتقوضه.

الهوامش:

١ـ أمير طاهري، مستقبل اللغة، الشرق الأوسط: ع٧٥٧٥ في ٢٥/ ٨/ ١٩٩٩. ص ١١.

٢ـ Bollmfield, L. Language History, from LANGUAGE, New York, Holt, Reinhardt&Weston, 1961. P467.

٣ـ عمر الدسوقي: في الأدب الحديث، ط٣، القاهرة مط. الرسالة، بلا تاريخ، ٢/ ٤٧.

٤ـ نفسه، ص ٤٨.

المصطلح العربي في عصر العولمة*

يكثر الحديث هذه الأيام عن ظاهرة العولمة، تكتب حولها البحوث، وتعقد المؤتمرات والندوات التي تتحدث عن ملامح هذه الظاهرة، وتأثيراتها وما يمكن أن تحمله إلى العالم من نتائج.

ولسنا هنا بسبيل الحديث عن أثر هذه الظاهرة في التطورات الاقتصادية، أو التحولات الجذرية السياسية والاجتماعية، والآثار الإنسانية التي تترتب عليها لدى مختلف الشعوب، وبخاصة شعوب العالم النامي، ولكننا بصدد الحديث عن أثر هذه الظاهرة وما تحمله من ألفاظ وتعبيرات وعادات لغوية لها صلة مباشرة بالتأثير في لغتنا على وجه الخصوص.

والواقع أن ما تحمله أذرعة العولمة الطويلة المتمثلة بالتكتلات الاقتصادية والشركات الكبرى عابرة القارات، وتقنيات الاتصال المتطورة عبر الشبكات الأخطبوطية للمعلومات، والحاسبات الآلية الفائقة الدقة، والقنوات الفضائية، يشير إلى مرحلة جديدة سوف يعيشها العالم تتسم بالاختراق الكامل لخصوصيات الشعوب، والقفز على السلطات التقليدية، وإزالة الحواجز أمام التجارة والمعلومة والفكر، ويتبع ذلك فرض ثقافة جديدة تخدم المصالح التي ترتبط باقتصاد العولمة وفكرها.

ومن المعروف أن اللغة هي أبرز مكونات هذه الثقافة، أما أن تكون اللغة العربية بوصفها رمزاً للهوية العربية ومحتوى للفكر العربي هدفاً من أهداف العولمة الحديثة فذلك ما لا شك فيه. ونكاد نجزم بأن مزاحمة اللغات الأجنبية للغة العربية لم تكن في يوم من الأيام بأشرس منها في هذه الأيام، وربما ازدادت شراسة في المستقبل، ولقد بدا ذلك منذ وقت مبكر من قبل اللغات صاحبة السيطرة والنفوذ، التي تحمل معها العلم والفكر إلى جانب الاقتصاد وفرص العمل.

ولم تعد اللغة الأجنبية تطل من خلال الشاشات، أو تأتي عبر إشارات ورموز مسجلة على ألواح إلكترونية، بل أخذت تطرد اللغة العربية عملياً من كثير من المواقع. فقد استحالت الإنجليزية لغة الاقتصاد والعلم والطب ولغة للسياحة، والإعلام. ويكفي أن تخالط المختصين ممن يشتغلون في هذه الحقول حتى تتأكد مما نقول. ويكفي أن تدخل فندقاً، أو موقعاً سياحياً في البلاد العربية حتى تسمع اللغة الأجنبية تجلجل بين جنباته، لا بين الوافدين من الأجانب وإنما بين العاملين فيه من العرب، فتعجب إذ تراهم يتفاهمون فيما بينهم بتعبيرات إنجليزية و فرنسية، أو يخلطون عربيتهم ببعض مصطلحاتهما، وإن كانت هذه

المصطلحات متوافرة في لغتهم، وعلى أطراف أسلات ألسنتهم.

إن لغتنا تستهدف كل يوم بسهام بالغة التأثير من قبل ما تحمله لنا أذرعة العولمة من ألفاظ دخيلة، وتعبيرات أجنبية، وممارسات لغوية تحمل في طياتها بوادر العجمة والرطانة.

والأخطر من ذلك كله أن يتحول الإنسان العربي، في بعض المواقع، إلى مسخ لا هو بالغربي ولا العربي، وأن تنعدم لديه الغيرة على اللغة التي هي أحد أبرز مقومات هويته العربية.

إن الانبهار الشديد بوعاء الفكر الأجنبي القوي، والاستسلام الكامل للحضارة الوافدة الفتية، ظاهرة تعتور الأمم المغلوبة سبق أن أشار إليها فيلسوفنا الفذ ابن خلدون حين خصص الفصل الثالث والعشرين من مقدمته للحديث عن: «أن المغلوب مولع أبداً بالاقتداء بالغالب في شعاره وزيه، ونحلته وسائر أحواله وعوائده» غير أن ابن خلدون بذكائه الفذ ولماحيته النافذة ما لبث أن أتبع ذلك الفصل بفصل آخر يقرر فيه: «أن الأمة إذا غلبت وصارت في ملك غيرها أسرع إليها الفناء»[1].

وتلك نتيجة مفزعة، واللغة إحدى مقومات الأمة، فإذا كانت محاطة بلغات أخرى تزاحمها في مكانها، وتضيق عليها خناقها، وتقطع صلتها بأسباب النماء والازدهار؛ فإنها ستضطر

-بلا شك- إلى الانكفاء والتشرنق ثم التآكل والاضمحلال. وذلك ما حدث للغات كثيرة، ولعل من أقربها إلينا اللغة المالطية، فهذه اللغة التي تحمل من خصائص لغتنا ومعجمها الشيء الكثير قد اضمحلت الروح العربية فيها؛ الأمر الذي جعل أحد الباحثين يجهر بقوله: «بأن اللغة العربية بالنسبة للسان المالطي قد ماتت موتاً يسميه علماء القانون: الموت المدني»[٢].

ويرد ذلك إلى القول بأن ذلك يرجع إلى «أن متطلبات الحياة الحديثة تقتضي مسايرة اللغة.. إذ ينبغي أن تكون قادرة على التعبير عن مختلف حاجات المجتمع، خاصة ما يجد منها، ولما كان المخزون العربي في المالطية محدوداً ومتجمداً وعلى غير اتصال بالمنبع؛ لذلك فإن المالطية تلجأ في تطوير نفسها إلى عدة طرق أهمها الأخذ من الإيطالية والإنجليزية وإخضاع ما تأخذه في معظم الأحوال لنظام الصرف العربي، أو إجراء تعديلات صوتية فيما تأخذ لكي يتلاءم مع نظامها، ونحت أسماء من أفعال والعكس، وأحياناً أفعال من ظروف (داخل العنصر العربي) وتحويل وتغيير وتطوير دلالة بعض المفردات العربية وترجمة أساليب أجنبية»[٣].

ومن الواضح أن العناية بحاجات المجتمع اللغوية تحتاج إلى حلول جذرية من داخل اللغة تستطيع أن تحقق لهذا المجتمع

الاكتفاء الذاتي من لغته وإلا اضطر المجتمع إلى الاقتراض والاستعارة من اللغات الأخرى.

ولسنا هنا بالطبع ضد تعلم اللغات الأخرى، كما أننا لسنا ضد التعريب، أو الاقتراض من اللغات الأخرى بوصفه رافداً من روافد اللغة، ولكن ذلك لا يكون إلا بعد عجز اللغة عن تقديم المقابل الصحيح. ولو فتحنا الباب على مصراعيه للدخيل لانهالت علينا من الألفاظ أعداد كبيرة، سوف تؤثر في النسيج اللغوي للعربية حتى تحيلها لغة مهلهلة كما حدث في اللغة المالطية.

قد يكون مثال اللغة المالطية مثالاً صارخاً تختلف ظروفه عن ظروف لغتنا العربية المعاصرة، ولكننا ونحن نستشرف مستقبل هذه اللغة لا بد لنا من أن نقيس درجات الخطر التي تتعرض لها، وأن نحاول سد الثغرات التي ينفذ منها إلى لغتنا الضعف والفساد.

ولعل أهم ما يفيدنا في تجربة اللغة المالطية (وقد كانت لهجة عربية) هو انقطاع الصلة بين هذه اللغة وبين المخزون اللغوي العربي من التراث الإسلامي، فمنذ تقلص النفوذ العربي في مالطة ابتداءً من سنة ١٢٤٠م اعتمدت اللغة على المسايرة، والأخذ من اللغات الأجنبية والترجمة، فانقطع بذلك الشريان الذي يمدها بالنماء، وتحولت إلى لغة مفككة مختلطة يذبل فيها الوجه العربي ذبولاً واضحاً.

وإذ ننبه في هذه العجالة على مدى الخطر الذي يمكن أن تتعرض له اللغة العربية في عصر العولمة فإن من الصعب أن نلم بجميع أوجه القضية في بحث واحد، بل المؤمل أن ينبري لهذا الموضوع جماعات من المفكرين والمتخصصين كي يدرسوا مكامن الخطر ومظاهره والوسائل التي تجعل العربية منتصرة في جولات هذا التحدي الجديد.

ولسنا هنا بسبيل الحديث عن فضائل اللغة العربية، أو النص على ما تتميز به من خصائص تقدرها على الوقوف في ميدان التحدي الحضاري، فقد أصبح هذا المسلك الدفاعي التبجيلي منتقداً لدى كثير من الدارسين الذين يتقمصون لباس الحياد عند الكتابة عن لغتهم، ويعدون ما نالها من التبجيل والمديح قد نال لغات أخرى في العالم من قبل أهلها، وهو ما يدخل في باب التحيز اللغوي الذي لم تكد تنجو منه لغة مهمة[٤].

ومع ذلك فإن قوة اللغة العربية الذاتية وما حظيت به من مكانة متميزة بين لغات العالم، بوصفها إحدى اللغات القادرة على نقل الثقافة بين الأمم، ومرونتها في الأخذ والعطاء مع اللغات الأخرى ليست محل جدل، فقد اعترف بذلك كبار علماء اللغة من الغربيين الذين لا تربطهم بها عاطفة، ولا يشدهم إليها تحيز.

يقول فاندريس: «إن عبقرية بعض اللغات الهندأوربية أو السامية مثل اللغة العربية في الانتشار هي نتيجة لأسباب عديدة بلا شك، ولكن القيمة الجوهرية للغة هي بلا شك أحد هذه الأسباب»(٥).

فما هي القيمة الجوهرية للغة العربية؟ أليست هي الخصائص الفريدة الكامنة فيها التي جعلتها قادرة على التواصل مع الشعوب، والانتشار بينها، وذلك بنقل المعرفة والإسهام في إشاعتها؟

ويقول اللغوي الشهير ادوارد سايبر: «هنالك خمس لغات فقط تشكل أهمية كبرى لنقل الحضارة هي اللغة الصينية القديمة والسنسكريتية والعربية والإغريقية واللاتينية»(٦)، ثم يقول: «إن من المخيب للظن أن نعلم أن التأثير الحضاري العام للغة الإنجليزية لم يكن إلا تافهاً، فإن اللغة الإنجليزية نفسها ما كانت تنتشر إلا لأن الإنجليز استعمروا أعداداً هائلة من الأصقاع، ولكن ليس هناك دلائل تشير -في أي مكان- إلى أن الإنجليزية قد دخلت القلب المعجمي للغات الأخرى، كما لوّنت الفرنسية سحنة اللغة الإنجليزية، أو كما تخللت العربية اللغتين الفارسية والتركية»(٧).

لا نريد الإطناب في تبيين خصائص العربية، وإنما أشرنا إلى ذلك توطئة لمعالجة جانب واحد من جوانب قضية اللغة العربية في عصر العولمة وهو موضوع (المصطلح العربي) الذي نظن أنه سيكون أحد الميادين المهمة التي يتحدد فيها

مصير لغتنا في صراعها الحضاري مع اللغات الوافدة القوية؛ تلك اللغات التي ستغرقنا مستقبلاً بأعداد هائلة من المصطلحات الدخيلة المتعلقة بألفاظ الحياة العامة، أو مصطلحات العلوم والتقنية.

ولا بد لنا أن نواجه هذا السيل الجارف باستنفار قدرات لغتنا العربية في كل مجال، قبل أن نستقبل الدخيل ونضمه إلى معجمنا اللغوي. ولقد مرت قضية «تعريب» الدخيل أو اقتراضه بأدوار مختلفة في الفكر اللغوي العربي المعاصر. فقد كان شعور الرواد الأوائل الذين عايشوا بداية عصر المواجهة مع الغرب أن لغتنا العربية من الاتساع والقدرة بحيث تستطيع التعبير عن معطيات الحياة والعلم الواردة من الخارج بلغة عربية سليمة، ومن أجل ذلك قامت جهود مشكورة لعدد منهم من أمثال رفاعة رافع الطهطاوي (ت ١٨٧٣م) الذي أسس مدرسة الألسن، وأحمد فارس الشدياق صاحب الجوائب (ت ١٨٨٣م)، وقد دعا سنة ١٨٦٠م في مجلته إلى العمل الجماعي لتعريب مصطلحات العلوم والفنون، وإبراهيم اليازجي (ت ١٩٠٦م)، الذي كتب في مجلة (الضياء) مطالباً بتعريب المصطلحات العلمية، وغيرهم من الرواد[٨].

وكان هؤلاء الرواد يمثلون الإرهاصات الأولى للمجامع اللغوية والعلمية في البلاد العربية، والتي كان أولها تأسيساً رسمياً

المجمع العلمي العربي بدمشق سنة ١٩١٩م، وقد بدأ أعماله بخدمة اللغة في المجال الحكومي، وذلك بإصلاح لغة الدواوين ولغة التعليم والتدريب والكتب المدرسية، ومواجهة مقاصد الحضارة الواسعة ومطالب الحياة العصرية في القرن العشرين[٩].

ولعل من المحاولات الأولى الجادة حول تناول اللغة العلمية، تلك السلسلة من المقالات التي كتبها الطبيب محمد جميل الخاني في مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق، بدءاً من المجلد الرابع والتي يرى فيها ضرورة وجود هذه اللغة العلمية التي تتسم بالسلامة والدقة[١٠].

لقد قسم الخاني ملاحظاته إلى قسمين: قسم دعاه (تثقيف الألفاظ)، وقسم آخر دعاه (تلئيم المصطلحات) ثم عاد في حلقات لاحقة وسماه (ملاءمة الألفاظ).

في القسم الأول يعالج الكاتب الكلمات العربية الاصطلاحية التي تحرفت عند العلماء وعامة الناس، وهي ليست من شأننا في هذا البحث.

وفي القسم الثاني يرفض الخاني كثيراً من المصطلحات الشائعة المنقولة إلى العربية في عصره، والتي قامت أساساً على الترجمة الحرفية من اللغات الأجنبية ويستبدل بها ألفاظاً عربية مثل قولهم: «أوعية دموية» إذ يسميها:

«عروق الدم»، و«الأوعية اللمفاوية» وهي عنده: «عروق البلغم»، وتسمية الفقرة الأولى مما يلي الرأس بالأطلس، وهي كلمة معربة من كلمة Atlas أحد الملوك في قصص أديان الوثنيين، وقد سماها بعض المؤلفين بـ «الحاملة» ولا داعي ـ في نظره ـ للتعريب أو التوليد لأن العرب قد سمت هذه الفقرة باسم فصيح هو «الفهقة» كما عند ثابت، أو «الواهنة» كما عند ابن دريد.

ويهمنا من محاولة الخاني ذلك الاعتقاد الذي كان يساوره من «أن كل معنى يجول في الذهن لا بد أن يكون له لفظ في اللغة العربية ولو كان كامناً في أغوار معاجمها».

هذه النظرية الحتمية لوجود مقابل فصيح للمصطلح الأجنبي هي التي جعلته يأخذ نفسه كما يقول: «بأن لا يجتاز عقبة من عقبات المصطلحات دون تذليلها بترجمتها إلى العربية ولو تكبد في ذلك أعظم المشقات»[١١].

ومنذ وقت مبكر وقف أعضاء مجمع اللغة العربية في القاهرة موقفاً مماثلاً، يشيحون فيه عن تعريب المصطلحات أو اقتباسها ويحصرونها في الضروري منها. وقد نصت المادة الثانية من لائحة المجمع على «أن للمجمع أن يستبدل بالكلمات العامية والأعجمية

التي لم تعرب غيرها من الألفاظ العربية، وذلك بأن يبحث أولاً عن ألفاظ عربية في مظانها، فإذا لم يجد بعد البحث أسماء عربية لها وضع أسماء جديدة بطرق الوضع المعروفة من اشتقاق أو مجاز أو غير ذلك، فإذا لم يوفق في هذا التجأ إلى التعريب مع المحافظة على حروف اللغة وأوزانها بقدر الطاقة»(١٢).

غير أن المجمع ما لبث في جلسته الحادية والثلاثين أن أصدر قراراً خاصاً بالتعريب ينص على إجازة المجمع أن يستعمل بعض الألفاظ الأعجمية -عند الضرورة- على طريقة العرب في تعريبهم(١٣).

واحتج الشيخ أحمد علي الإسكندري لهذا القرار موضحاً بأن أعضاء المجمع قد اقتنعوا بعد بحث طويل.. «أن في العربية غنية عن استعمال كثير من الألفاظ الأعجمية، وأن في بطون معجماتها مئات الألوف من الكلمات المهجورة الحسنة النغم والجرس الكثيرة الاشتقاق مما يصلح أن يوضع للمسميات الحديثة بدون حدوث اشتراك، لأن بعثها من مراقد الإهمال والنسيان يصيرها كأنها موضوعة وضعاً جديداً لها»، وأشار إلى تقييد القرار بلفظ «بعض» دون جنس الألفاظ، وأن ذلك «يفيد أن المراد الألفاظ الفنية والعلمية التي يعجز عن إيجاد مقابل لها، لا

الأدبية ولا الألفاظ ذات المعاني العادية التي يتشدق بها مستعجمة زماننا هذا من أبناء العرب»[١٤].

كما شرح المراد بلفظ «العرب» وحصرهم في الذين يوثق بعربيتهم ويستشهد بكلامهم وهم عرب الأمصار إلى نهاية القرن الثاني الهجري وأهل البدو من جزيرة العرب إلى أواسط القرن الرابع[١٥].

وبذلك التحديد يخرج الإسكندري تعريب بعض مترجمينا وفلاسفتنا القدماء، ولا يعتد به لأن العرب كما يقول: «عندما توغلوا في ترجمة العلوم اليونانية والهندية كان الفصحاء قد انقرضوا من الأمصار، وتولى الترجمة بعض مستعربة الأعاجم ممن لم تستحكم مرتهم في العربية فعجزوا عن ترجمة بعض الألفاظ الأعجمية، مع وجود مرادف لها فيها، ودونوا من أسماء الحيوان والنبات ما لا تعرفها العرب بأسمائها الأعجمية، وعمت البلوى باستعمال فلاسفة المسلمين وأطبائهم لهذه الألفاظ وخاصة من كان منهم من سلائل أعجمية كالفارابي والرازي وابن سينا»[١٦].

كان الشيخ أحمد الإسكندري يمثل الجبهة الشديدة المحافظة الداعية -في المقام الأول- إلى استنفاد طاقات اللغة الكامنة في أغوار معاجمها أو في قدرتها الذاتية القائمة على الاشتقاق

والمجاز، وكان يخشى أن تطغى الألفاظ الأجنبية فتتفشى العجمة ولذلك علل تقييد العلماء القدماء المعرب وجعله سماعياً بأمرين: الأول: «أن ما ورد عن العرب الفصحاء قليل لا يعدو نحو ألف كلمة»، والثاني: «خوف تفشى الأعجمية في الكلام وغلبتها على العربية فتنخره على توالي الدهور بل تنقرض فتنقرض معها القومية العربية ويستغلق القرآن، ويبيد كل ما دوِّن باللسان العربي من العلوم والآداب والشرائع»[١٧].

كان الشيخ أحمد الإسكندري فاعلاً مؤثراً في لجان وضع المصطلحات في مجمع القاهرة، فنجده عضواً في معجم اللجان الحيوية كلجنة الرياضيات، ولجنة العلوم الطبيعية، والكيميائية، ولجنة علوم الحياة والطب التي كان رئيساً لها، ولجنة الأصول العامة التي تختص بدراسة التضمين والتوليد والتعريب والاشتقاق[١٨]. ولذلك مرت تحت يده معظم المصطلحات المبكرة التي وضعت لعلوم العصر أو لشؤون الحياة العامة، بل إنه أسهم في وضع قائمة لمصطلحات الكيمياء التي تدرس في المدارس الثانوية، قدمها إلى المؤتمر العلمي العربي المنعقد في بغداد سنة ١٩٣٨[١٩]، وذكر التقرير الذي كتب عن مشاركة وفد المجمع في هذا المؤتمر أن هذا الاقتراح لقي ترحيباً كبيراً من المؤتمرين[٢٠].

غير أن القدر لم يمهل الشيخ الإسكندري كي يطوِّر مشروعه أو يختبر مواضع القوة والضعف فيه، فقد توفي بعد أقل من شهرين من تقديم هذه المقترحات، ولم تكد تمر على وفاته شهور قليلة حتى بدأت الأصوات ترتفع في المجمع من أجل إفساح مجال أوسع للتعريب[٢١]، وتحديد الضرورة التي أشار إليها قرار المجمع المومى إليه فظهرت أصوات مطالبة بالمرونة في قبول بعض الدخيل[٢٢]، وجواز التعريب على غير أوزان العرب[٢٣] وعدم الاعتماد على ما جاء في كتب التراث بل تقلل من أهمية فائدة مصطلحات التراث القديم بعامة.

ولعل أبرز من تصدى لإعادة النظر في قواعد وضع المصطلحات العلمية في مجمع القاهرة الدكتور محمد كامل حسين من أعضاء المجمع (ت ١٩٧٧م)، وهو طبيب وأديب، وله مشاركات في الدراسات النحوية واللغوية، فقد بسط الموضوع في أكثر من مناسبة لعل أبرزها بحثه المنشور سنة ١٩٥٩م[٢٤] في مجلة المجمع وهو بحث يتميَّز بالصراحة في معالجة هذا الأمر. وقد عرض فيه لأمور عدَّها جديرة بالدرس لم تكن واضحة أول عهد المجمع بالمصطلحات ويمكن تلخيصها بالآتي:

١- ضخامة عدد المصطلحات التي نحتاجها في هذا العصر.

٢- عدم فائدة ما كان معروفاً عند العلماء القدماء لقلته ولأن

المصطلحات القديمة مفردة لا تتبع نظاماً خاصاً. كما أن اختلاف المناهج ومذاهب التفكير العلمية يجعل التطابق بين مدلولات المصطلحات القديمة والحديثة محالاً.

٣- وجوب أن تكون المصطلحات دقيقة ومنظمة وقابلة للنمو.

وطرح الدكتور محمد كامل حسين إشكالية سلامة اللغة أم سلامة المصطلح؟ وأشار إلى أن التجربة قد دلت على «أن للغة العلمية سلامة تتعلق بدقتها وتبوبيها وسهولة نموها، وأن هذه السلامة لا تتعلق بقربها أو بعدها من الصيغ العربية التي تستسيغها أذواقنا»(٢٥).

وطالب المجمع أن يحدد أغراضه من وضع المصطلحات، فإن كان يريد لغة علمية حية تمثل حياة العلوم الحديثة وتنمو بنموها وتسير معها جنباً إلي جنب فلذلك سبيل، وإن كان المجمع يريد أن يثبت سعة اللغة العربية وقدرتها، وأنها لا تضيق عن وصف آلة وتنسيق أسماء لمخترعات.. فلذلك سبيل آخر» ثم قال: «... وأحسب أن الغرض الأخير لا يليق بالمجمع والجهود التي يبذلها»(٢٦).

لقد اقترح الدكتور محمد كامل حسين ستة مقترحات لوضع المصطلحات، رأى في اثنين منها تعريب كل مصطلح علمي خلق خلقاً جديداً خاصاً، ويكون من أصل كلاسيكي دالاً على عين مثل: الهيدروجين، أو على مصدر خاص مثل:

الأنزيم، والأيون، والإلكترون، وترجمة المصطلح إذا كان منتزعاً من اللغة العامة مثل Immunity المناعة، ورفض النحت لثقله، وأعلن عدم تحبيذه التمسك بطريقة العرب القدماء في التعريب لمنافاة ذلك للذوق الحديث (٢٧).

لقد لقيت هذه الدعوة آذاناً صاغية لدى عدد من الباحثين الذين أخذوا يدعون للتعريب بدل التأصيل والترجمة، فيرى عبدالحليم منتصر استحالة إيجاد جذور عربية لجميع المصطلحات، مسوِّغاً ذلك بتزايدها وتكاثرها حتى بدت ملاحقتها بلغة عربية أصيلة مستحيلة لأسباب ليس أقلها شأناً أن العرب لم تكن تعرف هذه الموضوعات(٢٨).

ولقد جعلت هذه الدعاوى بعض الهمم تفتر عن صياغة لغة علمية عربية أصيلة مستمدة من معطيات التراث اللغوي، من قياس واشتقاق ومجاز ونحو ذلك. لغة تنزع إلى التأصيل والتأثيل لا إلى الترجمة والتعريب، بل أصبح من السائد وبخاصة في مجمع القاهرة التسوية بين الترجمة والتعريب. حتى بين المتحمسين للعربية كالشيخ محمد بهجت البيطار(٢٩) الذي نادى بصد عوادي الدخيل المهاجم من اللغات الأجنبية قائلاً: «ولئن لم نفعل لتضلَّن اللغة العربية بين هاتيك اللغات الأعجمية، الكثيرة المحيطة» ولكنه ما لبث أن انتهى إلى القول: «بأننا نحتاج في وضع المصطلحات العلمية وألفاظ الحضارة

الحديثة تارة إلى الاشتقاق وتارة إلى التعريب وكلاهما ـ ولله الحمد ـ جائز» . الأمر الذي أطرب الدكتور إبراهيم مدكور فأبدى ابتهاجه بعبارة تقريظية لكلام الشيخ عده فيها فتوى تجيز للمجمع السير في طريق التعريب بتوسع(٣٠) .

كان ذلك في مؤتمر المجمع سنة ١٩٦٠/ ١٩٦١ وهو يعد تحولاً في موقف الدكتور إبراهيم مدكور عما جاء في بحث له ألقاه في جلسة علنية بتاريخ ١٣ يناير ١٩٥٥م بعنوان «مدى حق العلماء في التصرف في اللغة» أشار فيه إلى أنه : «يجدر بالعالم . . أن لا يلجأ إلى التعريب إلا في حالات خاصة وعند الضرورة القصوى»(٣١) .

غير أن المتتبع لمسيرة المصطلح في فكر الدكتور مدكور (وهو يمثل في الغالب اتجاه مجمع اللغة العربية في القاهرة) يجد أن قضية تأصيل المصطلح بالعودة إلى التراث أخذت تتراجع لديه بشكل ملحوظ . ففي مؤتمر المستشرقين المنعقد في نيودلهي سنة ١٩٦٤م نراه يلخص جهود المجمع في شأن المصطلح مشيراً إلى أن المجمع كان منذ قيامه «محاولاً إحياء المصطلح القديم ، إن كان ثمة سبيل إلى إحيائه» كما أن المجمع «يدعو إلى جمع المصطلحات القديمة وإن كان يرى أنها أصبحت لا تفي بالحاجة ولا يتردد في أن يعرب كما عرب قديماً»(٣٢) .

ولقد تطرق الدكتور شوقي ضيف إلى هذا الموضوع بتوسع أكثر فبين «أن المجمعيين كانوا أول الأمر يؤثرون ترجمة المصطلح على تعريبه مؤمنين بقدرة اللغة العربية قدرة هائلة على استيعاب المصطلحات العلمية الغربية بما فيها من الألفاظ والاشتقاقات المتنوعة، وخشية من أن تستعجم إن أفرط العلماء في تعريب المصطلحات العلمية الأجنبية، غير أنهم مع مرور الزمن اتضح لهم أمران هما: أن ما في العربية من مصطلحات علمية قديمة بالقياس إلى المصطلحات العلمية الغربية يعد قليلاً جداً، وكثيراً منها لا يتسق تماماً مع معاني المصطلحات الحديثة التي يمكن أن تحل محلها.

والأمر الثاني: أن المصطلحات العلمية الغربية أصبحت تعد بالألوف في العلوم المختلفة فضلاً عن أنها تتجدد باستمرار ولا يقف تجددها عند حد.. وقد نشأت علوم حديثة وجميع مصطلحاتها لا عهد للعربية بها، فإن نحن لم نتوسع بالتعريب للمصطلحات أغلقنا بأيدينا أبواباً واسعة من وصل علمنا العربي المعاصر بالعلم الغربي الحديث، مع ملاحظة، أن لغة العلم ليست لغة محلية بل هي لغة عالمية، ولذلك كانت مصطلحاته تلتقي في اللغات الأوروبية وحري بنا أن تلتقي بها العربية أحياناً»(٣٣).

ويبدو في هذا النص أيضاً أن المجمع قد توسع في التعريب وهو أمر يناقض مبدأ الضرورة التي طالما أكد عليه المجمعيون المحافظون.

وعلى الرغم مما ذكرناه من وجود بعض التشدد حيال التعريب من قبل العلماء السوريين ـ كما رأينا عند محمد جميل الخاني ـ إلا أن إفساح المجال للمعرب الدارج على الألسنة كان يميِّز مواقف بعض العلماء من أعضاء مجمع دمشق مثل عيسى اسكندر المعلوف وهو عضو مؤسس في المجمع العلمي العربي إذ يبيِّن نهج المجمع أول نشأته بقوله: «ولقد أقر لنقل الألفاظ الأجنبية إلى العربية قاعدة مقبولة وهي أنه إذا كانت اللفظة مما عرفته العرب فيجب البحث عنها ونشرها، وإذا كانت مما استحدث بعد العرب ولم يكن في ألفاظهم ما يشبهها بأقل ملابسة نظر فيها فإن وافقت الأوزان والحروف العربية كانت هي المرادة بلفظها، وإلا غيَّر بعض حروفها أو حركاتها لتوازن العربية، ويسهل التلفظ بها، وله أسوة بما أدخله العرب من الألفاظ الجاهلية. . وما جاء في القرآن الكريم والكتب المعربة إلى عصر انحطاط اللغة»(٣٤).

ونجد الشيخ عبدالقادر المغربي يدعو إلى التساهل في قبول المعرب في تقرير قدمه لمجمع القاهرة يطالب فيه أن «يُعدَّل المجمع قرار التعريب فيجيز التعريب لنفسه بشروط أرفه وأوسع مما فصله في توجيه قراره»، ويقترح طائفة من الكلمات الفاشية في اللغة اليومية مطالباً المجمع بالترخص في استعمالها وتثبيتها في اللغة

ويذكر منها جرنال، وبلكون، وبوسطة، وأوتيل، وبوفيه ونحو ذلك(٣٥).

ولا نعدم من علماء سورية المحدثين من يرى التجوز والتوسع في استعمال الدخيل كالدكتور هيثم الخياط الذي يصرح في ندوة حول تجربة جامعة دمشق في تعريب العلوم بقوله: «إن القضية قضية بيان فلندرس بالعربية، ولنستعمل - مثلما استعمل التراجمة الأولون - المصطلحات الدخيلة كما هي، فالنقطة الأولى هي نقطة الحديث بالعربية أولاً ثم تؤلف الكتب، ولا يجوز أن نوقف شيئاً على شيء وإلا بقينا ندور في حلقة مفرغة»(٣٦).

ولقد استأثر المصطلح العلمي باهتمام علماء المجمع العلمي العراقي، وكانت مجلته وخاصة في بدايات عهده بالإنشاء ميداناً واسعاً لنشر المصطلحات التي قام المجمعيون العراقيون بنقلها إلى العربية. وكان الاتجاه السائد في هذا المجمع إحياء المصطلح العربي القديم إذا كان مؤدياً للمعنى الصحيح.

يقول الدكتور جواد علي: «وطريقة المجمع في دراسة المصطلحات وإقرارها ووصفها هي أن يدرس المصطلح المعروض عليه في لغة الاختصاص، كأن يستعرض حده وتعريفه عند المختصين، أو في الكتب الخاصة، ويتعرف أصله ونشأته، ثم

يسمع آراء المتخصصين فيما اختاروه من كلمات عربية مناسبة ثم يستعرض ما ورد في الكتب العربية قديماً وحديثاً، لغوية كانت أو اختصاصية من كلمات موافقة له مما قد يفي بالمراد، فإذا وقف على كلمة صالحة مناسبة له مؤدية للمعنى الاصطلاحي، ورأى فيها الرشاقة والسلامة عقد رأيه وبتَّ في الأمر»[٣٧].

ونجد الأولوية للفظ العربي الفصيح، وللمصطلح العربي القديم إذا كان مؤدياً للمعنى في القواعد التي وضعتها لجنة المصطلحات الهندسية في المجمع، وهي تفضيل اللفظ العربي على المولد، والمولد على الحديث إلا إذا اشتهر. واستعمال اللفظ العربي الأصيل إذا كان المصطلح الأجنبي مأخوذاً عنه مثل لفظة الكحول al-cohol، وتتجنب اللجنة تعريب المصطلح الأجنبي إلا في الأحوال الآتية:

١- إذا أصبح مدلوله شائعاً بدرجة كبيرة يصعب معها تغييره.

٢- إذا كان مشتقاً من أسماء الأعلام.

٣- في حالة الأسماء العلمية لبعض العناصر والمركبات الكيماوية.

٤- إذا كان من أسماء المقاييس أو الوحدات الأجنبية.

٥- إذا كان مستعملاً في كتب التراث مثل اسطرلاب.

كما أقرت اللجنة الضوابط التي وضعت للتعريب.

ويفضل الدكتور جميل الملائكة، في بحث قدمه لمؤتمر التعريب الثاني في الجزائر، المصطلح العربي على المعرب ذاكراً أن مجال الإفادة من ألفاظ المصطلحات العربية القديمة واسع «فإن لم يتيسر مصطلح عربي ففي الاشتقاق والتوليد والقياس والمجاز متسع كبير» على أنه مع ذلك لا يغلق الباب أمام التعريب بل يجيزه استثناء في نقل أسماء الأعيان والجواهر كالأدوية والمركبات الكيمياوية وما أصبح مدلوله شائعاً بدرجة كبيرة يصعب معها تغييره، مثل: «تأكسد» و«ميكانيك» وما كان معرباً قديماً مثل: «اسطرلاب وجغرافية»(٣٨).

وفي مراجعة لكراس «المصطلحات البترولية - جيولوجيا وكيمياء» الذي بعثه اتحاد المجامع اللغوية العربية إلى المجمع العلمي العراقي ليرى فيه رأيه، نجد الملاحظات بعامة تتجه نحو محاولة الالتزام باللفظ العربي وتعديل كثير من الصيغ الواردة على هذا الأساس وعدم التعريب والنحت ما دام في العربية مندوحة عنه(٣٩).

أما في مجمع اللغة الأردني، فقد لخص الدكتور محمود السمرة منهج المجمع في وضع المصطلحات، وهو منهج -كما يقول- يظهر في ممارسات المجمع وإن لم يكن مكتوباً، وأهم ما يلاحظ عليه الحرص على دقة المقابل العربي بالترجمة وتفضيل أن يكون عربياً تراثياً كلما كان ذلك ممكناً، أو تحديد المصطلح

الأجنبي إذا كان من الشيوع والذيوع بحيث أصبح علماً. غير أنه يرى أننا نكون أقدر على النهوض بتعريب العلوم واللحاق بالجديد فيها إذا جعلنا الأولوية للتعريب لا للترجمة(٤٠).

على أن مجمع اللغة العربية الأردني قد أسهم عملياً في ترجمة الكتب العلمية الجامعية، كما خرجت منه محاولة جريئة لكتابة الرموز العلمية باللغة العربية وذلك بإحداث أشكال مناسبة للحروف العربية التي يمكن أن تحمل هذه الرموز(٤١) وهو أمر لم يخل من معارضة بعض العلميين وبخاصة من كان يشتغل منهم في مجال الكيمياء(٤٢).

لعل ما عرضنا له من مواقف يمثل الآراء التي دارت في مجامع اللغة العربية -التي اطلعنا على أعمالها- حول معالجة المصطلح من حيث تأصيله وترجمته أو تعريبه واقتراضه.

والملاحظ أن الاتجاه يكاد يسير نحو الترجمة الحرفية والتعريب عند معظم المتأخرين، ويكاد يتساوى الأمران في بعض المعاجم المتخصصة، ومعنى ذلك أن التنقيب في كتب التراث لم يعد مطلباً يحرص عليه المترجم، ذلك أن تلك مهمة كان يقوم بها علماء أوتوا من المعرفة وسعة الاطلاع والوقت ما جعلهم قادرين على تتبع الألفاظ في ثنايا التراث اللغوي واقتناصها، وهذا ما تقاصرت عنه الهمم في هذا الزمن، فأصبح

منتهى أمل المترجم أن يجد كلمات أو تعبيرات تفي بالغرض، ألفاظها عربية وإن بدت عليها مظاهر العجمة، غافلاً عن أنه قد يكون للمصطلح الذي يترجم مصطلح آخر موازٍ في اللغة العربية، يتسم بالاستقرار في اللغة والاستعمال لدى علمائنا الأقدمين، ويؤدي المعنى أداءً مناسباً.

مثال ذلك ما رأيته في مصطلحات النفط التي عرضت في مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة من اصطلاح «ادفع وتسلم» ترجمة للمصطلح الإنجليزي cach & carry وعندي أن هذه الترجمة الحرفية لا تجري على العرف العربي، بل إن العجمة بادية عليها، وكان بالإمكان ترجمة المصطلح بـ «المناجزة» وهو مصطلح يستعمله فقهاء المالكية في أبواب المعاملات المالية، ويعنون به «قبض العوضين عند العقد»(٤٣). ويقول العرب: «بعته ناجزاً بناجز» أي يداً بيد، ومن المصطلحات التي تنطبق على هذه الحالة مصطلح «هاءَ وهاءَ» أي «خذ واعط يداً بيد» ويعد من مصطلحات الفقهاء وأصله قول الرسول ﷺ: «الذهب بالذهب ربا إلا هاءَ وهاءَ»(٤٤).

ومثل ذلك ما قرأته في بعض معاجم المصطلحات من ترجمة لكلمة sand dune فقد ترجمت بـ «كثيب رملي» والواقع أن كلمة «كثيب» وحدها تكفي لأن الكثيب عند العرب لا يكون

إلا للرمل. فالكثيب كما في (التاج): «هو التل المستطيل المحدودب من الرمل»[٤٥]، والغريب أن كلمة sand بمعنى رمل مقحمة علي dune في الإنجليزية فالكلمة الأخيرة تعني التل من الرمل الذي تشكله الرياح. كما يذكر ذلك معجم (وبستر).

وما أشرنا إليه يؤكد أن الترجمة -إن وجدت- يمكن أن تعد مرحلة أولى يلجأ إليها -كسباً للوقت- لا بد أن تتبعها مرحلة تالية يردد فيها العلماء والمختصون واللغويون النظر فيما ترجم من مصطلحات، كي يصوِّبوا ما قد يكون اعتورها من قصور ويضعوها في مكانها من اللغة العربية السائغة، فالمصطلح الأصيل المستمد من التراث أو ذلك المسكوك بالوسائل المتاحة للغة من قياس أو اشتقاق أو مجاز يجب أن يكون الهدف الأسمى لوضع المصطلح العربي. وقد واجه هذا النوع من المصطلح عدة شبهات ترسخت في أذهان بعض المشتغلين في هذا المجال.

ويجدر بنا أن نقف عندها واحدة واحدة كي نلقي الضوء عليها ونبين صحتها من فسادها:

الشبهة الأولى: أن العربية لغة بداوة تفتقر إلى التجريد ولا

تستطيع حمل المصطلحات الحضارية:

وقد بدأت هذه الشبهة مع بداية الدعوة إلى العامية في هذا العصر، فقد وجدناها عند سلامة موسى[٤٦]، ثم أطلَّت برأسها عند أنيس فريحة[٤٧] ومن آخر من أشار إليها الدكتور محمد رشاد الحمزاوي الذي يقول: «فالفصاحة التي يدعو إليها الشيوخ الأزهريون لتطبق على المعرب تقتصر على لغة البداوة التي لا يمكن لها بحال أن تفي بحاجات الحضارة المعاصرة»[٤٨].

ومثل هذا الموقف المتعلق ببداوة اللغة يمكن الرد عليه بثلاثة أمور:

الأول: أن القول ببدائية اللغة لم يعد مأخوذاً به لدى علماء اللغويات في العصر الحاضر، فكما سقطت نظرية ربط اللغة بالعرق عند أرنست رينان، وماكس مولر وغيرهم[٤٩] سقطت أيضاً نظرية اللغة البدائية فاللغات كما يراها روبنز: «أنظمة رمزية تكاد تقوم كلياً على عرف بحت أو عشوائي» وهو «يؤكد بصورة خاصة على مرونة اللغات وقابليتها للتكيف»[٥٠]. ويرى جون ليونز أنه ليس هناك لغة أغنى من لغة أخرى أو أفقر، و«عندما تتغير احتياجات مجتمع معين فإن لغة هذا المجتمع ستتغير تبعاً لذلك، كي تفي بالأغراض الجديدة، فتتوسع المفردات إما باقتراض كلمات من لغات أخرى، أو بخلق كلمات جديدة من

كلمات موجودة في اللغة نفسها، ولا يعني عدم وجود الكلمات التي تدل على أفكار العلم الحديث ومنتجات التقنية المادية في لغات محلية كثيرة فيما يعرف أحياناً بالعالم النامي أن تلك اللغات أكثر بدائية من اللغات التي تتوافر فيها تلك الكلمات، فذلك لا يعني إلا أن المشاركين في تطوير العلم والتقنية لم يستعملوا تلك اللغات بعد»[٥١].

الأمر الثاني: أن العربية قد قامت بشؤون الدين من عقيدة وشريعة وعلوم تدور في فلكهما كما وفت بحاجات الحضارة التي التقت بها خارج الجزيرة العربية، وتلاقحت مع التيارات الفكرية والعقدية في عصور الازدهار المعرفي، ولم تقصر في حمل تلك العلوم والفلسفات ومستلزمات التقنية، التي كانت متوافرة ذلك الوقت، فقد ثقفها العرب واستعملوها، وكانت في كل هذه الحقب تنتج المصطلحات الخاصة بها وإن كانت قد اضطرت في بعض الأحيان إلى تبني بعض المصطلحات الأجنبية.

الأمر الثالث: أن القول ببداوة اللغة وعدم تحملها مصطلحات العصر الحديث يظل كلاماً نظرياً يعتمد على مقدمات تبين فسادها، ولا يمكن أن يقطع به إلا بعد التطبيق الجاد والاختبار الحقيقي للغة، وذلك لا يكون إلا بتعريض اللغة للتجربة

التي يقوم بها علماء متمكنون من علمهم ومتمكنون بالقدر نفسه من اللغة العربية. والقدر المنجز من المصطلحات العربية للعلوم والمخترعات الحديثة حتى الآن يشير إلى أن العربية لم تكن عاجزة عن مواكبة التقدم، وأن القصور والتباطؤ -إن لم يكن التخاذل والاستسلام للآخر- لم يكن منها بقدر ما كان من بعض أهلها الذين تركوها ظهرياً، واتجهوا بأجمعهم إلى اللغات الأجنبية يتعلمون بها، ويعلمون ويؤلفون ويتحدثون، فهل تلام اللغة بانصراف أهلها عنها ؟

الشبهة الثانية: أن العربية لا عهد لها بالمخترعات والمكتشفات الحديثة:

ويشبه القول ببداوة اللغة ويتفرع عنه ذلك الادعاء الذي نقرؤه بين حين وآخر عن حدوث مخترعات ومكتشفات لا عهد للعربية بها وكون ذلك سبباً في قبول الدخيل، وكأن العربية بدع بين اللغات.

إن كل اللغات تخترع المصطلحات وتصوغها ابتداء، ولم يكن لها بها عهد قبل صوغها، كما أن العلوم الحديثة عندما ظهرت في الغرب لم يكن للغرب عهد بها. فكيف جاز لأولئك أن يخترعوا مصطلحات يضعونها بطرق مختلفة والعربية لا تستطيع ذلك؟ ويعجبني في هذا قول الأستاذ إبراهيم مصطفى: «ادعاء أن الاكتشافات كثيرة وليس في العربية كلمات للدلالة

عليها اعتراض ضخم في الظاهر، فارغ في الحقيقة، إن هذا الاعتراض يصدق على جميع اللغات، لأن اللغات ما دامت موضوعة فألفاظها إنما وضعت طبقاً لما هو معلوم لا لما هو مكتوب في طي الخفاء والغيب. فكل مستكشف كان غير معلوم، ومستكشفه يصطلح له على لفظ يتخذ اسماً له، وباب الاصطلاح ليس مغلقاً في العربية ومفتوحاً في غيرها»(٥٢).

الشبهة الثالثة: عدم دقة المصطلحات الأصيلة:

ومن الباحثين من يقول إن المصطلحات العربية سواء كانت قديمة مستمدة من التراث، أو عربية حديثة مترجمة قد لا تكون دقيقة دقة المصطلح الأجنبي.

ومن المعروف المستفيض أن المصطلح لا يشترط فيه الدقة الشديدة ولا المطابقة الكاملة لا في عصرنا هذا ولا في العصور السابقة، ولا يقتصر الأمر علينا بل عند الأمم جميعاً. يقول الدكتور جميل الملائكة: «لا يستلزم أن يكون المصطلح بأية حال مستوعباً كل المعنى الموضوع له، وإلا انتفت عنه طبيعة المصطلح، وبات لفظة لغوية مثل أية لفظة سواها، فالمصطلح يتخذ للتعبير بلفظ واحد في الأعم عن معنى أو فكرة لا تستوعبها في العادة لفظة واحدة، ولهذا السبب أطلقت عليه هذه التسمية أي أنه (يصطلح) به على تأدية المعنى المقصود»(٥٣).

والغريب أن الدكتور محمد كامل حسين وهو من أبرز الذين

طالبوا بالدقة في انطباق التسمية على المسمى يذكر في بحث له عن «لغة العلوم» أن العلماء الغربيين لم يكن يهمهم انطباق المعنى اللغوي على ما يدل عليه من مصطلح علمي، ويمثل لذلك بكلمة أوبسونين (وقد وضعت لشيء في الدم يعلق بالميكروبات فيجلعها أسهل هضماً على الخلايا التي عملها القضاء على الميكروبات) فقد وضعت لذلك كلمة «أوبسونين» وتعني: «أحضر الأكل» باليونانية.

كما ذكر أن العلماء أغاروا على اللغات الميتة وأخذوا يشتقون منها ويفسدون فيها ويحددون لألفاظها معاني لم يقل بها أحد من أهلها[٥٤]، ويبدو أن الدقة لدى الدكتور حسين لا تتمثل في انطباق الاسم على المسمى معنوياً بقدر ما تتمثل في انحصار الاسم بالمسمى، ولكن الدكتور حسين يترك هامشاً آخر لبعض المصطلحات التي انتزعت من اللغة العامة مثل المناعة Im-munity فيقبله، وهو موقف يرد «وجوب الدقة» أو «الانحصار» بالمصطلح، فنحن هنا نجد مصطلحاً يستعمل في مجالات كثيرة ليدل على معانٍ أخرى.

وباب الاشتراك اللغوي بين المصطلحات واسع وكبير، ولم

يقل أحد من العلماء الذين يعملون في علوم مختلفة إن أحداً منهم لم يفهم المقصود من المصطلح لأنه يسبب الالتباس بمصطلح آخر مثال ذلك كلمة «حرف» في اللغة العربية:

فهي مصطلح لأحد حروف المعجم (حروف الهجاء).

وهي مصطلح لإحدى القراءات القرآنية، مثل الحروف السبعة.

وهي مصطلح نحوي يعني أحد أقسام الكلم.

وهي مصطلح في وصف الإبل يعني الناقة الضامرة.

وهي مصطلح في وصف السلاح: حرف السيف حده(٥٥).

ولم يقل أحد إن هذه المصطلحات قد جار على الآخر في مجاله المعرفي الذي ينتمي إليه. وكذلك نجد كلمة Stock في اللغة الإنجليزية، فمن معانيها كما في (المورد): الأصل أو الجذل: شيء عديم الحياة، صنم، عمود، سناد، دعامة، هيكل خشبي يستعان به في بناء السفن، أداة تعذيب تقيد فيها رجلا المذنب مقبض البندقية، عقب السوط، أو صنارة الصيد، قوس المحراث، سلالة، أسرة لغات، أجهزة مواد، المخزون، الموجود في المخزن من البضائع، رأسمال، أسهم في شركة، لفاع يطوق به بعض رجال الدين أعناقهم، فرق، مادة خام، تمثيلية مختلفة

تقدمها فرقة في مسرح واحد، قياسي، مألوف، عادي، مبتذل استيلادي كما في الخيل Stock mare وتضاف لهذه المادة لواحق أو إضافات فتتولد عنها معان كثيرة، وكثير منها مما يستعمل في حقول المصطلحات العلمية وما ذكره معجم (وبستر) عن هذه الكلمة أكثر بكثير مما ذكره (المورد) مما يدل على كثرة استخدامها في مجالات متعددة يبينها السياق.

الشبهة الرابعة: أن لغة العلم لغة عالمية:

وهذه مقولة كثيراً ما ترد على أفواه المشتغلين بالعلوم وأقلام الباحثين والمدافعين عن تعريب المصطلح واقتراض الدخيل، وهي مقولة تحتاج إلى مزيد نظر، وفحص دقيق وتفصيل وتفريق.

ما المقصود بالعالمية؟.. لقد شاع هذا الوصف لكل آت إلينا من الغرب على وجه التحديد. وكثير منه غربي محلي ليس له انتشار عالمي، ولا يلزمه وصف العالمية لأن وصف العالمية يقتضي أن يكون معترفاً به من بيئات متعددة موزعة في أنحاء العالم.

نحن نعلم أن هناك جمعيات علمية عالمية تنتظم مختلف المشتغلين في هذه العلوم، ونعلم أن هنالك مجلات علمية عالمية يكتب فيها الباحثون من جميع أنحاء العالم، وإن صدرت عن

الغرب. ونعرف مؤسسات ومنظمات عالمية مهمتها تحديد المصطلحات وترميزها وتقسيمها، وربما فرضها على الباحثين الكاتبين باللغات الأوروبية، ولكن ما شأن هؤلاء الباحثين في العالم عندما يكتبون في لغاتهم المحلية، أليست هناك فروق بين مصطلحات فرنسية وأخرى ألمانية، وثالثة إيطالية ويابانية وروسية، إذا كان هؤلاء العلماء يستخدمون ترجمات أو مقابلات لهذه المصطلحات من لغاتهم المحلية فما الذي يلزم اللغة العربية بالانحياز إلى لغة واحدة من هذه اللغات الأوربية والتزام مصطلحها حتى عند تعليم أبناء أمتها أو تأليف البحوث والكتب لهم؟

هنالك فروق إذن بين اللغات المختلفة في هذه المصطلحات فهناك مصطلحات أصبحت عالمية بفضل استخدامها في الإنجليزية والفرنسية والألمانية والروسية واليابانية والصينية وغيرها. مثل الأوكسجين، أو الهيدروجين، أو اليورانيوم. فليس لنا هنا أن نخرج عن هذا الإجماع. بل علينا أن نبادر إلى هذا النوع من المصطلحات ونضمه إلى لغتنا معرّباً أو مقترضاً. وربما نسب العلماء إلى عالم أجنبي، أو مدينة معينة، أو وضعوا رموزاً علمية قد تواضعوا عليها بينهم فتلك إذن مصطلحات وممارسات عالمية لا بد لنا من أن نأخذ بها، لأنه لا فائدة من الشذوذ عنها والخروج عليها. أما إذا كانت المصطلحات مما

تختلف فيه اللغات فيما بينها ويجتهد فيه العلماء حسب تصوراتهم فليس لنا أن نتمسك بمصطلح أجنبي ولا نوجد بديلاً صالحاً عنه في لغتنا العربية.

ذلك ما يخص المصطلح العلمي، أما المصطلح المتعلق بشؤون الحياة والحضارة الذي ينتشر بين أبناء الشعب فالأجدر بنا أن نجد له مقابلاً عربياً، ولا نسمح له بالانضمام إلى معجمنا اللغوي حتى وإن طال مقامه في الكلام الدارج، لأن ما عجزنا عنه بسبب كسلنا أو جهلنا قد ينجح فيه أبناؤنا وأحفادنا، بفعل التطور والارتقاء، فيجدون له مقابلاً مناسباً من لغتهم العربية. ولدينا على ذلك أمثلة كثيرة مما عجز عنه الآباء أو استبعدوا اندثاره من المعربات، فإذا بالأجيال الجديدة، تتنكب لتلك الألفاظ الدخيلة وتلقيها في زوايا النسيان، أو تكاد، لتسود بدلها كلمات عربية النجار.

في سنة ١٩٠٨م كتب يعقوب صروف وفارس نمر صاحبا (المقتطف) مقالاً يستبعدان فيه إيجاد مقابل عربي لكلمة «تلفون» وإن وجدت فلن يستطيع الاسم العربي لهذه الآلة التغلب على اسم تستعمله الأمم المتمدنة، ويقولان: «ونرى الآن أننا أحسنا لأننا لم نخالف أمم العالم في الإغارة على اسم وضعه مخترع هذه الآلة لآلته وإبداله باسم نضعه نحن لها، وقس على ذلك: الفونوغراف، والميكروفون والأتومبيل»(٥٦).

ولقد تعددَّت المقترحات حول تسمية «التلفون» فكانت:

الأرزير، والمقول، والمسرة، والحاكي، والندى، والمحاور والهاتف، ولم يكن صاحبا (المقتطف) وحسب هما اللذان طالبا بتبني لفظة «تلفون»، وإنما شاركهما في ذلك أيضاً الشيخ عبدالقادر المغربي في تقرير قدمه إلى مجمع القاهرة مطالباً فيه بتبني مجموعة من الألفاظ دعاها متحجرة في اللغة.

والآن ونحن نشارف على نهاية هذا القرن نجد كلمة «هاتف» قد استقرت في اللغة الأدبية رسمياً وإعلامياً، وشاعت بين العامة، ومن المنتظر أن تستقر في اللغة المحكية أيضاً. ولذلك فإن من التسرع ضم الكلمة إلى المعجم العربي الفصيح كما فعل المعجم الوسيط، وأجدربها أن تظل في الاستعمال الدارج حتى تنقرض كما انقرضت الآن كلمة «أتومبيل» التي ظنَّ صاحب (المقتطف) أنها قد استقرت في اللسان العربي، وكما انقرضت أو كادت كلمة «جرنال» المصرية فقد طردتها من الاستعمال كلمة «جريدة» في الميدانين الشعبي والأدبي، وكلمة «سراي» فلم يعد أحد يستعملها وخاصة في الكتابة الأدبية وهما من الكلمات التي اقترح الشيخ المغربي أن يقبلها المجتمع»[٥٧].

الشبهة الخامسة: قلة المصطلحات العربية القديمة وعدم جدواها:

يبرز بين حين وآخر الكلام حول قلة المصطلحات العربية القديمة وعدم جدواها، وقد مر طرف من ذلك في ملحوظات الدكتور محمد كامل حسين والدكتور إبراهيم مدكور وغيرهما.

وأكبر الظن أن القائلين بذلك قد نظروا إلى ما نشر من كتب ومعاجم تحوي مصطلحات علمية قديمة، مثل كتاب (التعريفات) لعلي بن محمد الجرجاني، و(كشاف اصطلاح الفنون) لمحمد علي الفاروقي التهانوي، و(الجامع لمفردات الأدوية والأغذية) لابن البيطار، و(مفيد العلوم ومبيد الهموم) لابن الحشاء و(شرح أسماء العقار) لموسى بن ميمون، و(كليات أبي البقاء الكفوي)، و(جامع العلوم الملقب بدستور العلماء) لأحمد نكرى. وهذه المؤلفات على ما فيها من ثروة ثمينة لا تعطي صورة واضحة للمصطلحات العلمية العربية في التراث القديم.

والحقيقة أن المصطلحات العربية القديمة لم تحظ بالاهتمام الكبير من الباحثين والعلماء، وما اكتشف منها -زيادة على ما في تلك الكتب- قليل مقابل ما هو مجهول، ولم تقم دراسة موثقة حتى الآن تبين لنا حجم المصطلحات القديمة المستقرة في التراث لكل علم من العلوم أو فن من الفنون. وأجدر بنا أن ننصرف إلى هذا الجانب حتى نستطيع الجزم بفائدة هذه المصطلحات أو عدم فائدتها.

إن المحاولات الحديثة التي جرت في مجال رصد هذه المصطلحات تبشر بوجود أعداد هائلة ما زالت مطمورة في معجماتنا أو كتب التراث القديم، فمن هذه الجهود محاولة

العلماء الجيولوجيين في مجمع اللغة العربية التي يلخصها الدكتور محمد يوسف حسن بقوله: «وفي خلال ربع القرن الأخير لم يستعص على علماء الجيولوجيا المعاصرين المؤمنين بحركة تعريب العلوم العثور على الدرر الكامنة في بحر اللغة العربية مما يناسب جل ما يريدون نقله من مصطلحات، وقد بلغ ما نقله أعضاء مجمع اللغة العربية وخبراء الجيولوجيا من المصطلحات الجيولوجية خلال هذه المدة ما ينيف على الخمسة آلاف، نشر منها المجمع في عام ١٩٦٤م نحواً من ألف وخمسمائة مصطلح في معجم جيولوجي خاص... وقد اكتشف القائمون بهذا العمل أن قدراً غير قليل من هذه المصطلحات المراد نقلها إلى العربية.. بضاعة عربية أصلاً آن الآوان لردها إلى أصحابها»[٥٨]، وذكر أمثلة على ذلك[٥٩].

وفي بحث آخر بعنوان «ثراء اللغة العربية بأصول المصطلحات الجيولوجية» يبسط الدكتور محمد يوسف حسن الموضوع بقوله: «ويهدف هذا البحث إلى التدليل على أن بحر اللغة العربية ما زال زاخراً بالأصول البكر الصالحة للاستعمال والاشتقاق الجيولوجي والتي تفي بكل حاجات المشتغلين بهذا العلم، وقد ضربت في بحث سابق بعض الأمثلة على قدرة اللغة العربية على الإحاطة بكثير من المتسلسلات الاصطلاحية الجيولوجية في الموضوع الواحد، وهذا مثال جديد من أروع

الأمثلة في هذا الباب مسلسلة من خمسة عشر لفظاً ليس بينها إلا لفظ واحد معرب (دخل معاجم العربية من قديم) والمسلسلة في الأنواع المختلفة، من المواد الطينية(٦٠).

هذا ما يخص المصطلح، أما ما يخص المواد التي تصلح للتعبيرات الجيولوجية أو يشتق منها مصطلحات تختص بالأرض أو الماء أو الحركات الأرضية أو الصخور وما تحويه من معادن وخامات وبنيات هندسية فإن المطالع في المعاجم العربية لا يعدم أن يجد في كل مادة تقريباً أصلا أو أكثر يصلح لذلك، ودلل على قوله باختيار سبعة حروف من حروف المعجم قدم منها نماذج من حيث الأصول ومشتقاتها(٦١).

ومما يدخل في هذا الباب ما انتخبه الدكتور عبدالله الغنيم من مصطلحات عربية لأشكال سطح الأرض بناء على دراسات ميدانية مقارنة، تناولت بعض تضاريس الأرض في الجزيرة العربية، هادفاً من ذلك كما يقول إلى إعطاء منهج عملي في كيفية وضع المصطلحات الجغرافية المتعلقة بأشكال السطح، حيث تم الربط بين نصوص التراث القديم والمعلومات المتوفرة(٦٢). ذلك ما يخص الجيولوجيا والجغرافيا، أما العلوم الأخرى فهناك محاولات كثيرة معظمها منشور في بطون المجلات العلمية(٦٣). وهناك معجمات متخصصة في هذا الشأن

وإن كانت قليلة[٦٤].

وكل ذلك يحفزنا على مواصلة الجهد كي نظهر كل المصطلحات العربية القديمة. ونستطيع الحكم على ثروتنا من هذه المصطلحات، وفي الظن أنها ثروة كبيرة وثمينة.

وبعد:

فإن مشكلة نقل العلوم والمعارف إلى العربية مرتبطة إلى حد كبير بمشكلة أكثر منها خطورة وأشد تأثيراً. تلك هي مشكلة «البحث العلمي»؛ فما يزال البحث العلمي في البلاد العربية هامشياً، لم يأخذ مكانه اللائق الذي يجعله في مقدمة الاهتمامات الكبرى للدولة، ومن المعروف أن البلاد التي تنشد التقدم يمثل البحث العلمي فيها الجسر الرصين الذي يؤدي إلى العبور الحضاري، والتفوق السياسي والاقتصادي. وبغياب مؤسسات البحث العلمي الجاد التي تسير وفق استراتيجيات مرسومة للتقدم يبدو البحث العلمي مشتتاً يسير بلا هدف مرسوم. وأكثر ما يقوم به أساتذة الجامعات من بحوث ينصرف لأغراض نفعية قصيرة المدى تتصل بترقياتهم الأكاديمية. ولا يستفيد منها المجتمع في دفع عجلة التنمية أو في المشاركة العالمية الجادة على أساس ندِّي.

ومن هنا فإن النمط الاستهلاكي السائد هو الذي يتحكم في

وتيرة الحياة بالبلاد العربية، وحتى ما يمكن أن ينتجه العقل العربي من إبداع أو اختراع؛ فإنه لا يوظف عملياً للارتقاء والنهوض الوطني والإقليمي بقدر ما يدور في ترس الصناعة الغربية مسهماً في تقدمها ونمائها.

ولذلك فإن الحديث عن المصطلح العربي في عصر العولمة لا ينفصل عن القضية الكبرى، قضية البحث العلمي، فإذا كنا جادين في التصدي لما يمكن أن تهطل به علينا السماء، وتفيض به الأرض من مصطلحات جديدة؛ فإننا لا بد أن نغيِّر من أسلوبنا في تناول قضايا العصر المهمَّة حتى نكسب لأمتنا مواقع متقدمة في صراعها على الأرض.

وإذا قصرنا الأمر على «المصطلح العربي» فإن من أهم ما يجب أن يلتفت إليه في هذه المرحلة الأمور الآتية:

١- بث الوعي اللغوي بين أبناء الأمة وإيقاظ غيرتهم على اللغة، وبناء ما تصدع من ثقتهم بها واعتزازهم بتراثها بوصفها مقوماً مهماً من مقومات الشخصية العربية، ولتحقيق ذلك وسائل كثيرة يمكن أن توجه للكبار والصغار، وقد تهيأت الآن كثير من المنافذ التربوية والإعلامية العامة التي يمكن -إذا ما أحسن استخدامها- أن يكون لها الأثر البالغ.

٢- إنشاء مؤسسات متخصصة في حقول الترجمة، تشبه بيت

الحكمة في العصر العباسي، ترعى تكوين الأجيال وتعمل على ترجمة الكتب والبحوث العلمية المختلفة وفق استراتيجيات مدروسة أسوة بما يحدث في الأمم المتقدمة كاليابان وغيرها، مع التنسيق بين هذه المؤسسات وبين مراكز البحث العلمي والجامعات في اختيار المواد المترجمة والإفادة مما يترجم.

وليس من الضروري أن تكون هذه المؤسسات حكومية تثقل ميزانية الدولة وتخضع للبيروقراطية الحكومية بل يمكن أن تكون خيرية أهلية تشترك فيها الدولة ويشجع عليها القطاع الخاص والمتبرعون على هيئة أوقاف تصرف من دخلها على أعمالها ولعلَّ في نظام مؤسسة الكويت للتقدم العلمي مثالاً جيداً على ذلك.

٣ ـ إن تكوين مؤسسات متخصصة للترجمة تشبه ما لدى الأمم الأخرى التي تنشد النهوض يستتبع تكوين أجيال من العلماء مزدوجي اللغة، تمكنوا من ناصية العلم ومن اللغة الأجنبية، واتقنوا لغتهم العربية إتقاناً يمكنهم من معرفة خصائصها وقدراتها، والإحساس الكامل بدقائق معانيها، حتى يتمكنوا من الغوص في أعماقها، واستخلاص المصطلحات منها، وصياغتها صياغة عربية أصيلة مشرقة. يقول نيومارك: "لابد للمترجم أن يعرف لغته الأولى، وموضوع تخصصه، واللغة الهدف بهذا الترتيب. هذا وكثيراً ما تحميه براعته في المتطلب الأول من الوقوع في أخطاء فادحة في المتطلبين

الثاني والثالث "[٦٥].

وذلك ما دعاه الدكتور أحمد شفيق الخطيب بالتكاملية اللغوية العلمية، التي تشتد الحاجة إليها في عصرنا الحاضر[٦٦].

والوسائل لتكوين هؤلاء العلماء تقتضي إدخال تعديلات على نظمنا التعليمية في المدارس والجامعات، أو تأهيل خريجي الجامعات من الكليات العلمية والطبية والتقنية في دورات متخصصة قبل الالتحاق بوظائف الترجمة).

٤- تيسير المادة اللغوية العربية وجعلها على طرف الثمام للعاملين في صياغة المصطلحات العلمية، وذلك بتصنيف التراث اللغوي على أن لا يقتصر ذلك على عصور الاحتجاج اللغوية، وإنما يشمل المسح لغة كبار المؤلفين والعلماء، والأدباء شعراء وناثرين، والفلاسفة، والأطباء والعاملين في العلوم المختلفة. تصنف المادة اللغوية حسب المعاني وتقسم حسب المواضيع. ويشمل ذلك تكوين مسارد لمصطلحات التراث القديم في العلوم المختلفة تكون مشروحة موثقة يفيد منها المترجم وواضع المصطلحات العربية.

والواقع أن هذا العمل لم يعد صعباً في العصر الحاضر مع وجود الحاسبات الآلية التي يمكن أن تخزن فيها المادة ثم تصنف

حسب برامج معينة تستجيب لمن يطلبها. ويمكن لهذه الحواسب الآلية مساعدة المترجم في عمله بتصريف المواد اللغوية تبعاً للصيغ الصرفية العربية وشرح كل صيغة وموضع استعمالها. وتحضرنا بهذه المناسبة محاولة جديرة بالاهتمام قام بها الأستاذ حسن فهمي فقد كان يرى أن يقوم المتخصصون بحصر جميع الأفعال الثلاثية التي تتصل بمجال علمي معين، ثم البدء في جعلها أفعالاً مزيدة، واشتقاق الأسماء والصفات من هذه الأفعال المزيدة، وبذلك تتكون ثروة هائلة من الألفاظ بعضها استخدمه العرب وبعضها لم يستخدم من قبل(٦٧). وقد قام بتطبيق رياضي على القياس في اللغة يمثل تجربة مفيدة، لو أنها وجدت من يتبناها علمياً وينفذها آلياً. حتى تكون في متناول العاملين في حقول المصطلحات العربية.

والخلاصة؛ أننا في هذا العصر الذي يبدو فيه زحف العولمة قادماً بما يحمله إلينا من معطيات تشمل الأدوات والمصطلحات والأفكار والتعبيرات والممارسات اللغوية، فإن من الواجب علينا أن نقابل ذلك الزحف بتفتح علمي يفيد من إيجابيات العولمة، ويؤمن بالتلاقح الحضاري، والتفاعل الخير ويدرأ الخطر عن ثقافة أمتنا ولغتنا بخطط علمية، واستراتيجيات طويلة المدى، ووسائل تفيد من ثمرات العلم الحديث في هذا العصر وتختلف عن وسائلنا التقليدية القديمة، مستندين في ذلك إلى الثقة بأنفسنا

وبمقوماتنا الذاتية النابعة من مبادئ ديننا الإسلامي الحنيف وإسهامات حضارتنا العريقة، وقدرات لغتنا العربية التي سبق لها أن دخلت المعترك الحضاري قديماً فانتصرت فيه، وكانت الوجه المشرق للهوية العربية على مر العصور.

الهوامش

* بحث ألقى في ندوة "اللغة العربية: معالم الحاضر وآفاق المستقبل" التي عقدها مجمع اللغة بدمشق من ٢٦ حتى ٢٩/ ١٠/ ١٩٩٧ ونشر في مجلة المجمع، مج ٧٣ ج٣ ص ص ٦٨٩ - ٧٢٨.

١- عبدالرحمن بن محمد بن خلدون، المقدمة، تحقيق درويش الجويدي، ط١ بيروت، المكتبة العصرية سنة ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م، ص١٣٧.

٢ و٣- أحمد طلعت سليمان، اللغة المالطية وأصولها العربية، الرياض، مطابع جامعة الملك سعود، عام ١٤١٠هـ، ص ٣٠٥-٣٠٦.

٤- في موضوع التحيز اللغوي بشكل عام انظر: حمزة قبلان المزيني، التحيز اللغوي، مظاهره وأسبابه، الأبحاث، مج٤٣ عام ١٩٩٥م، ص ٤٧-١٢٨.

٥- Vandrys, J. Language, London, Routedge and Kegan Panl Ltd, 1959, p283.

٦- Sapir, E. Language, New York, Harvest Books Ltd, p194.

٧- الموضع نفسه.

٨- اعتمدنا في هذا على محمود إبراهيم، الموسم الثقافي الأولي لمجمع اللغة العربية الأردني، عمان، سنة ١٩٨٣م، ص ١٥٠-١٥١.

٩- أحمد الفتيح، تاريخ المجمع العلمي العربي، دمشق، مطبعة الترقي، عام/ ١٣٧٥ ١٩٥٦م، ص ١٦-٢٠.

١٠- مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق ٤/ ٣١٥ وما بعدها.

١١- مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق ١٢/ ١٩٣ .

١٢- مجلة مجمع فؤاد الأول للغة العربية ١/ ٢٢ .

١٣- نفسه، ١/ ٢٠١ .

١٤- نفسه، ١/ ٢٠٢ .

١٥- نفسه، الموضع نفسه .

١٦- نفسه، ١/ ٢٠١ .

١٧- نفسه، ص ٢٠٠ .

١٨- نفسه، ص ٢٩-٣٣ .

١٩- مجلة مجمع اللغة العربية ٥/ ٤٩ .

٢٠- نفسه، ص٩٣ .

٢١- نفسه، ص ٩٤-١٠٠ .

٢٢- الشيخ عبدالقادر المغربي، حول قرار التعريب، مجلة مجمع اللغة العربية ٥/ ٩٤ وما بعدها .

٢٣- محمد شوقي أمين، جواز التعريب على غير أوزان العرب، مجلة مجمع اللغة العربية ١١/ ٢٠١-٢٠٧ .

٢٤- محمد كامل حسين، القواعد العامة لوضع المصطلحات العلمية، مجلة مجمع اللغة العربية ١١/ ١٣٧ .

٢٥- نفسه، الموضع نفسه .

٢٦- نفسه، ص ١٤١ .

٢٧- نفسه، ص ١٤١ و١٤٢ .

٢٨- عبدالحليم منتصر، مشكلة المصطلحات العلمية والطريقة العملية لحلها، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ١٣/ ٢٠٣ وسوف نرد دعوى عدم معرفة العرب لهذه الموضوعات في هذا البحث .

٢٩- محمد بهجت البيطار، بين الاشتقاق والتعريب، البحوث المؤتمرات مؤتمر المجمع سنة ١٩٦١، ص ٩٣ .

٣٠- نفسه، ص ٩٦ .

٣١- مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة مط الأميرية ١٩٥٩، ١١/ ١٤٨-١٤٩.
٣٢- إبراهيم مدكور، في اللغة والأدب، اقرأ، القاهرة، دار المعارف سنة ١٩٧١م ص ٩٧.
٣٣- شوقي ضيف، مجمع اللغة العربية في خمسين عاماً، القاهرة سنة ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م ص ١٣٠.
٣٤- مجلة المجمع العلمي، دمشق ٢/ ٤٩.
٣٥- مجلة مجمع فؤاد الأول للغة العربية ٥/ ٩٧.
٣٦- مجلة مجمع اللغة الأردني ٢/ ١٧٤.
٣٧- مجلة المجمع العلمي العراقي، بغداد سنة ١٣٨٨هـ/ ١٩٦٩م، ١٧/ ٢٩ وما بعدها.
٣٨- جميل الملائكة، في مستلزمات المصطلح العربي، مجلة المجمع العلمي العراقي، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م، ٢٤/ ٩.
٣٩- مذكرة حول المصطلحات البترولية، جيولوجيا وكيمياء، مجلة المجمع العلمي العراقي، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م، ٢٥/ ٣٥٣٣٣٤.
٤٠- محمود السمرة، تجربة مجمع اللغة العربية الأردني في تعريب العلوم، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد المزدوج ١٥-١٦ (ربيع الأول-رمضان) سنة ١٤٠٢هـ، ص ٩٦.
٤١- ندوة الرموز العلمية وأشكال الحروف العربية، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد المزدوج ١٩-٢٠ (ربيع الأول-رمضان) سنة ١٤٠٣هـ، ص ٢٣١ وما بعدها.
٤٢- انظر اعتراض الدكتور عادل جرار، في المرجع السابق ص ٢٤٥-٢٤٦ وكذلك اعتراض الدكتور جابر الشكري في بحثه بعنوان: «المصطلح الكيميائي - مشاكله وحلولها» مجلة المجمع العلمي العراقي، مج ٣٩، ج١، ص١٥٨ وما بعدها.
٤٣- نزيه حماد، معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء، هيرندون سنة ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م ص٢٢٦.
٤٤- نفسه، ص ٢٨١.

٤٥- تاج العروس، (كثب).

٤٦- لم نشأ أن نثقل البحث بأقواله. وللتوسع في ذلك انظر: نفوسه سعيد، تاريخ الدعوة إلى العامية في مصر، ط١، دار المعارف، سنة ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م، ص١٢١.

٤٧- أنيس فريحة، نحو عربية ميسرة، بيروت ١٩٥٥م، ص١٣.

٤٨- محمد رشاد الحمزاوي، أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ط١، بيروت، دار الغرب الإسلامي ١٩٨٨م. ص٣٣٧.

٤٩- انظر عن التحيز اللغوي في الدراسات الغربية، حمزة بن قبلان المزيني، التحيز اللغوي، الأبحاث، مج٤٣، سنة ١٩٩٥م ص٥٢.

٥٠- جون ليونز، مدخل إلى اللغة واللسانيات، ترجمة حمزة بن قبلان المزيني، مجلة كلية الآداب، جامعة الملك سعود، مج١٤، ج١ سنة ١٤٠٧هـ ص١٩٦.

٥١- نفسه، ص١٩٦.

٥٢- نفوسة زكريا سعيد، تاريخ الدعوة إلى العامية وآثارها في مصر، ص ١٠٤.

٥٣- جميل الملائكة، في مستلزمات المصطلح العربي، مجلة المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م، ٢٧/ ٩٧.

٥٤- محمد كامل حسين، اللغة والعلوم، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، ١٩٦٠م، ١٢/ ٢٤.

٥٥- للحرف في اللغة ١٢ معنى ذكرها القزاز القيرواني في كتابة «العشرات» تحقيق يحيى عبدالرؤوف جبر، عمان، ط٢، ١٩٨٤م، ص٧١.

٥٦- المقتطف، ج٣٣ يوليو سنة ١٩٠٨م ص٥٦٥.

٥٧- مجلة مجمع فؤاد الأول للغة العربية ٥/ ٩٧.

٥٨- محمد يوسف حسن، المصطلح الجيولوجي، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ٣٢/ ١٠٣.

٥٩- مثل طلق = Talc، وعقيق = Agate، وعرق= Erg، ولابه = Lava، وسيف = Seif، ورق = Reg، ومرمر = Marble وجرول = Gravel.

٦٠- محمد يوسف حسن، ثراء اللغة العربية بأصول المصطلحات الجيولوجية، مجلة

مجمع اللغة العربية ٣٣/ ٩٦ .

٦١- المرجع نفسه ص ٩٧ وما بعدها، وانظر فيما يخص هذا الموضوع : علي السكري وزايد محمد زايد، المصطلحات العربية في علوم الأرض، مجلة مجمع اللغة العربية ٤٠/ ١٤٩ وما بعدها .

٦٢- عبدالله يوسف الغنيم، منتخبات من المصطلحات العربية لأشكال الأرض، ط١، الكويت شركة المطبعة العصرية ومكتبتها سنة ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م ، ص١٠ .

٦٣- انظر على سبيل المثال : محمد رضا الشبيبي، تراثنا القديم من المصطلحات، مظانه ومصادره، ومعجم المصطلحات المهنية الواردة في كتاب الأنساب، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ١٤/ ٥٣-٧٣ .

- حسين كامل الصيرفي، علماء البحار العرب واصطلاحاتهم البحرية، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ٢٤/ ١٤٢-٤٩ .

- جلال شوقي، مصطلحات علم الحركة لدى علماء العرب، مجلة مجمع اللغة العربية ١٦/ ١٧١-١٩٥ .

- محمد عبدالله عنان، جغرافية الأندلس والمصطلحات الجغرافية في الأندلس، مجلة مجمع اللغة العربية ٣٥/ ١١ ـ ٢٠ .

٦٤- انظر على سبيل المثال : عبدالعزيز بن عبدالله، المعجم الصوفي، الرباط المكتب الدائم لتنسيق التعريب، بلا تاريخ .

- عبدالعزيز عبدالله، المعجم الفقهي المالكي، الرباط، المكتب الدائم لتنسيق التعريب سنة ١٩٦٥م .

- محمود شيت خطاب، المصطلحات العسكرية في القرآن الكريم، بيروت، دار الفتح سنة ١٩٦٦م . ومعجم فقه ابن حزم الظاهري، دمشق لجنة موسوعة الفكر الإسلامي جامعة دمشق سنة ١٩٦٦م .

- نزيه حماد، معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء، هيرندون، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٤١١هـ/ ١٩٩٣م .

- حسين علي محفوظ، معجم الموسيقى العربية، بغداد، وزارة الثقافة والإرشاد، سنة ١٩٦٤، ويضم في قسمه الأول المصطلحات العربية القديمة .

- محمود مصطفى الدمياطي، معجم أسماء النباتات الواردة في «تاج العروس» للزبيدي،

القاهرة، الدار المصرية للتأليف والترجمة ١٩٦٦م وغيرها.

٦٥- بيتر نيو مارك، دليل الترجمة، ترجمة محمود إسماعيل صيني، الرياض، دار العلوم، سنة ١٤١٥هـ/ ١٩٨٥م ص ٨٩.

٦٦- المرجع نفسه، ص ٢٩١.

٦٧- الترجمة، قضايا ومشكلات وحلول، الرياض، مكتب التربية العربي لدول الخليج العربية سنة ١٤٠٥هـ، ج١، ص٢٩.

مستقبل الثقافة العربية من خلال اللغة*

إن الحديث عن مستقبل الثقافة العربية لا يمكن أن ينتظم دون أن يتناول بشيء من التفصيل مستقبل اللغة العربية. إذ لا ثقافة عربية بدون اللغة العربية، فارتباط الثقافة باللغة يشبه ارتباط الروح بالجسم أو ارتباط المادة بوعائها.

لقد كانت اللغة العربية منذ آماد التاريخ السحيقة حاملة لثقافة العرب، حافظة لها ومؤدية لفنونها وآدابها، ومفصحة عن إنجازات الأمة ومعبرة عن هويتها المتميزة بل كانت اللغة ـ وما زالت ـ الحصن الذي يحمي هذه الثقافة ويصد عنها عوادي الدهر. ولذلك فإن هذه الثقافة لن يكتب لها النمو والازدهار مستقبلياً ما لم تصادف لغة حية متطورة قادرة على المشاركة بنصيب وافر في متطلبات هذا العصر الثقافية والتقنية وغيرها، ذلك أن "الحضارة لا تتأتى لأحد إلا عن طريق اللغة"[1] فهل اللغة العربية بوضعها الحالي قادرة على ذلك؟

إن الحديث عن مستقبل اللغة هو حديث عن مستقبل الثقافة، بل إنه حديث عن مستقبل الهوية التي تُكوِّن اللغة أحد قسماتها. فما حال لغتنا العربية الآن؟ وما المستقبل الذي ينتظرها؟

لعلي لا أكون مبالغاً إذا قلت إن الخوف على مستقبل العربية قد رافق الدارسين لها والمهتمين بها منذ عصر التدوين؛ إذ لا أحد ينكر أن حركة الجمع والتدوين المبكرة للثقافة لم تحدث إلا بدافع الخوف على العربية الفصحى من الاندثار، فتستغلق بذلك معاني ألفاظ كتاب الله وتراكيبه. وعندما وضع أبو الأسود الدؤلي مبادئ النحو ونقط الإعراب كان الدافع الأول لذلك هو الحفاظ على هذه اللغة في مستقبلها القادم.

ولا شك أن جهود علمائنا الكبار في هذا الصدد قد أسهمت إسهاماً فاعلاً في نقل واقع اللغة العربية الفصيحة في تلك العصور. لكن من الملاحظ أيضاً أن الشكوى من التردي اللغوي قد صاحبت تاريخ العربية حتى في عصور الازدهار الحضاري للدولة الإسلامية، وبخاصة في العصر العباسي الذي اشتدت فيه سطوة العنصر غير العربي فوجدنا التهاون ـ أو الجهل ـ باللغة يصل إلى بلاطات الخلفاء ودواوين الوزراء، والقارئ لمقدمة الإمام ابن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ) لكتابه "أدب الكاتب" يلحظ مقدار المرارة التي يشعر بها المؤلف وهو يضع كتابه من أجل رأب الصدع في هذا المجال؛ فبعد أن يورد نصاً منسوباً لعيسى بن عمر يتصف بالغرابة والتقعر يعقب عليه بقوله: "فهذا وأشباهه كان يستثقل والأدب غض، والزمان زمان، وأهله يتحلون فيه بالفصاحة ويتنافسون في العلم ويرونه تلو المقدار في درك ما

يطلبون وبلوغ ما يؤملون، فكيف به اليوم مع انقلاب الحال . . "[٢]

وبعد مائة عام من ابن قتيبة يأتي الإمام أبو منصور الأزهري (ت سنة ٣٧٠ هـ) فينعي على أبناء زمانه من المؤلفين عدم إدراكهم التمييز بين صحيح اللغة وسقيمها في مؤلفاتهم، ويؤلف كتابه "تهذيب اللغة" كي ينضح عن لغة العرب ولسانها العربي"[٣]، ونجد الحريري بعد ذلك يؤلف كتابه "درة الغواص في أوهام الخواص" من أجل تصحيح الأخطاء الشائعة بين المثقفين في عصره، تلك الأخطاء التي لم ينج هو منها في بعض مؤلفاته[٤]، ويمكن أن تعد كل المؤلفات التي استهدفت التصحيح اللغوي قبل الحريري وبعده، وتلك المؤلفات التي عنيت بالتصحيف والتحريف دليلاً على القلق الذي يشعر به الدارسون لهذه اللغة والحريصون على مستقبلها.

ونجد هذا الإحساس المشعر بانفضاض الناس من حول الفصحى بادياً في مقدمات بعض أشهر المعجمات العربية كـ "لسان العرب" الذي ينعى مؤلفه ابن منظور (ت ٧١١ هـ) على معاصريه انصرافهم عن العربية وافتتانهم بالرطانات الأجنبية فيقول: "لما رأيته قد غلب في هذا الأوان من اختلاف الألسنة والألوان، حتى أصبح اللحن في الكلام يعد لحناً مردوداً، وصار

النطق بالعربية من المعايب معدوداً، وتنافس الناس في تصانيف الترجمانات في اللغة الأعجمية، وتفاصحوا في غير العربية فجمعت هذا الكتاب في زمن أهله بغير لغته يفخرون، وصنعته كما صنع نوح الفلك وقومه منه يسخرون "(٥).

وبعد مئة عام من ابن منظور يأتي مجد الدين الفيروز أبادي مؤلف «القاموس المحيط» (ت سنة ٨١٦ هـ) ليشكو من حال اللغة في عصره ويشير إلى ضعف الإقبال على دراستها بقوله: "وهذه اللغة الشريفة التي لم تزل ترفع العقيرة غريدة بانها، وتصوغ ذات طوقها بقدر القدرة فنون ألحانها، وإن دارت الدوائر على ذويها، وأخنت على نضارة رياض عيشهم تذويها، حتى لا لها اليوم دارس سوى الطلل في المدارس، ولا مجاوب إلا الصدى ما بين أعلامها الدوارس، ولكن لم يتصوح في عصف تلك البوارح نبت تلك الأباطح أصلاً وراساً، ولم تستلب الأعواد المورقة عن آخرها وإن أذوت الليالي غراساً، ولا تتساقط عن عذبات أفنان الألسنة ثمار اللسان العربي ما اتقت مصادمة هوج الزعازع بمناسبة الكتاب ودولة النبي "(٦).

ولم تفت السيد محمد مرتضى الزبيدي شارح القاموس في القرن الثاني عشر الهجري (ت. سنة ١٢٠٥هـ) الإشارة إلى تردي الواقع اللغوي في عصره فاستعار لذلك عبارة ابن منظور

في مقدمة "اللسان" دون الإشارة إليه: "وقد جمعته في زمن أهله بغير لغته يفتخرون، وصنعته كما صنع نوح عليه السلام الفلك وقومه منه يسخرون"(٧).

أما في العصر الحديث فقد تعالت الأصوات منذ وقت مبكر مستنكرة ما انزلقت إليه اللغة على أيدي الكتاب والشعراء والصحفيين من أخطاء بسبب العجمة، والبعد عن التذوق اللغوي والتأثر باللغات الأجنبية، وانبرت الأقلام تحاول التصحيح والعودة بالعربية المعاصرة إلى سابق عهدها القديم. ولم يعد الهدف العودة إلى لغة البادية في القرن الرابع الهجري كما كان الأمر في عصر التدوين، وإنما اكتفى بعض المصلحين باقتفاء آثار كبار الأدباء والشعراء في تاريخنا الثقافي القديم، كالجاحظ وأبي حيان وأبي تمام والبحتري والمتنبي وأبي العلاء؛ وكما حدث في القديم فإن حملات التصويب اللغوي قد جوبهت بحملات أخرى تصوب ما ذهب إليه بعض المخَطِّئين، وأصبح هدف المصلحين الحصول على لغة سليمة لفظياً وإعرابياً. ولقد شغل مستقبل اللغة العربية المفكرين في بداية هذا القرن فأجرت مجلة الهلال استفتاء في سنتها الثامنة والعشرين (١٩٢٠م) عن مستقبل اللغة العربية والعالم العربي وكانت الأسئلة كا لآتي:

ـ ما هو مستقبل اللغة العربية؟

ـ وما عسى أن يكون تأثير التمدن الأوروبي والروح الغربية فيها؟

ـ وما يكون تأثير التطور السياسي الحاضر في الأقطار العربية؟

ـ هل يعم انتشار اللغة العربية في المدارس العالية وغير العالية، وتعلم بها جميع العلوم؟

ـ هل تتغلب اللغة العربية الفصحى على اللهجات العامية المختلفة وتوحدها؟

ـ ما هي خير الوسائل لإحياء اللغة العربية؟

وعلى الرغم من مرور ثمانين عاماً على هذه الأسئلة إلا أننا مازلنا نسألها في هذا العصر، ولو أجبنا عنها لربما جاءت إجاباتنا شبيهة بإجابات المفكرين الذين أجابوا عنها في ذلك الزمن. غير أن ما يميزنا عنهم أن البلاد العربية كانت في ذلك الوقت ترزح تحت الحكم الأجنبي؛ ولذلك كان الاستقلال هو المطلب المهم الذي تتعلق به آمال العرب، ويعول عليه لحل جميع المشكلات، وكانت اللغة في مقدمة المشكلات المرهون حلها بزوال الاستعمار.

وكان من المظنون ـ بل شبه المؤكد ـ أن العرب ما إن ينالوا استقلالهم حتى تقوم حكوماتهم الوطنية بتثبيت أقدام الفصحى، وإنشاء المجامع العلمية، وتصحيح الانحراف اللغوي سواء في التعليم أو في الحياة العامة، وهذا ما يشير إليه كثير من إجابات من سئلوا من المفكرين، ولكننا إذا استثنينا سورية التي اتخذت

خطوات ملحوظة في هذا الشأن، فإننا لا نكاد نجد دولة أخرى انزاح عنها الاستعمار فالتفتت حكوماتها إلى اللغة التفاتة جادة، من شأنها تحقيق تقدم نوعي في الشأن اللغوي العام.

ويعجب المتابع من انهيار آمال المثقفين العرب المهتمين باللغة بعد نيل بلادهم الاستقلال، فقد تكرس وضع اللغات الأجنبية في معظم هذه المجتمعات، فأخذت مكان الصدارة في التعليم وبخاصة التعليم العالي والسوق وبعض المؤسسات الحكومية، واستشرى نفوذ العامية وطالت أظفارها، وبخاصة بعد أن دخلت حقل الأدب والإعلام والتعليم والإدارة من أوسع الأبواب. بل ظهرت نعرات في بعض البلدان تطالب بإحياء بعض اللغات المحلية المحدودة، التي استبدل بها أهلها المسلمون اللغة العربية فسطروا بها أدبهم وفكرهم، وتم لدعاة هذه النعرات ما أرادوا بتشجيع من المستعمر القديم، تحت ستار حقوق الإنسان، رغبة منه في تمزيق الشمل العربي المسلم، فألفت بهذه اللغات المحلية الكتب وصدرت بها الجرائد والمجلات وأذاعت بها وسائل الإعلام. وهو أمر يشبه ما حدث في عهد السلاجقة حين أصبحت الفارسية نداً للعربية من خراسان إلى داخل سورية والتي أنهت فيما بعد وجود الفصحى لغة للفكر والأدب في فارس[٩].

على أن من الباحثين من يرى أن "اللغة العربية الآن من أقوى لغات العالم رسوخاً وهي أقوى بكثير من كل المخوفات التي تتخذ ذريعة للمواقف الاستبعادية، ويجب ألا نتركها ضحية للانزلاق المرحلي أي لانسحاب وظيفة المحافظة اللغوية من مرحلة إلى مرحلة على شكل إسقاط تاريخي غير مسوغ. فالمرحلة الحالية، مرحلة التسعينيات، تختلف عن مرحلة ما قبل الحرب العالمية الثانية. "كما يرى" أن التحدي الراهن لا يمكن أن يواجه إلا بمزيد من الثقة بالذات، فاللغة العربية اليوم هي اللغة الرسمية لأكثر من عشرين دولة، وقد أصبحت لغة دولية معترفاً بها في أرفع المؤسسات العالمية، وطبعت فيها ملايين النسخ من الكتب، وثبتت عشرات الآلاف من الوثائق والبيانات، وتذاع فيها (كذا) يومياً ملايين الكلمات، وتلقى آلاف مؤلفة من الدروس»[١٠].

إن هذه النظرة المتفائلة لا تلامس حقيقة الوضع اللغوي، لأنها تستند إلى معطيات لا تختص بالعربية الفصحى مدار البحث وإنما تشاركها فيها اللهجات العامية. فعدد الدول التي تتكلم العربية لم يزد في حجمه الحقيقي عما كان عليه قبل الحرب العالمية الثانية. إذ الوطن العربي بحدوده المعروفة هو مسرح اللغة العربية سواء أكان ذلك الوطن دولة واحدة أم عشرين دولة أم خمسين.

أما اختيار اللغة العربية لتكون لغة رسمية في بعض المحافل الرسمية العالمية فليس دليلاً على ازدهار اللغة في بيئتها المحلية، إذ تحكم ذلك الأوضاع السياسية والاقتصادية لبعض الدول الأعضاء في هذه المنظمات، والعدد الذي تتمتع به الدول الأعضاء التي تنتمي إلى هذه اللغة في هذه المنظمات، ومن يؤازرها من الدول الصديقة، وبخاصة إبان الحرب الباردة ووجود المعسكرين المسيطرين على السياسة الدولية، وليس لذلك أي تأثير على اللغة العربية الفصحى داخل الوطن.

إن الحديث عن اللغة العربية بشكل عام يختلف عن الحديث عن العربية الفصحى، فالعامية العربية ـ وهي داخلة بلا شك ضمن عنوان اللغة العربية ـ صادفت شيئاً من الازدهار والنمو سواء من حيث عدد المتكلمين بها أو من حيث استيلاؤها على مواقع كانت تحتلها الفصحى؛ فعلى الصعيد الأول نجد أن المتكلمين بالعربية قد زاد عددهم من ٢,٧ سنة ١٩٥٨م إلى ٣,٥ سنة ١٩٩٢م كما أورد ذلك ساموبل هنتنجتون في كتابه "صدام الحضارات وإعادة تكوين النظام الدولي"[١١].

والجدير ذكره أن الإحصاء المذكور ينطبق على العربية بين اللغات العالمية التي يزيد عدد المتكلمين بها عن مليون شخص. ومن حيث استيلاء العامية على مواقع أجدر بالفصحى أن تحتلها

نجد اللهجات أصبحت لغة إلقاء الدروس في المدارس ولغة التجارة والإعلام، بل وحتى الشعر الذي كان في السابق لا يسمى به إلا الشعر الفصيح.

إذا كان الرأي السابق الذي أشرنا إليه وناقشناه يبدو متفائلاً بمستقبل زاهر للغة العربية ـ على الرغم مما تمر به من ظروف ـ فإن كثيراً من الباحثين المختصين يرون أن اللغة العربية الفصحى المعاصرة تمر بأزمة شديدة ذات أبعاد متعددة تكالبت على العربية، فأوصلتها إلى ما هي عليه من واقع مرير.

يصف الدكتور أحمد مختار عمر لغتنا الفصحى المعاصرة بأنها "لغة مهلهلة متخلفة لا تكاد تُحس بين أبنائها، برغم ما تملكه من إمكانات ضخمة، ووسائل متنوعة، وأسباب متعددة، تضمن لها البقاء والاستمرار . . لغة يلفظها أبناؤها في كل مجالات الحياة وينظرون إليها نظرة ازدراء وامتهان، ويتعالون عليها في كل مناسبة وبدون مناسبة؛ لغة يتبرأ منها مثقفوها على كل المستويات وفي شتى التخصصات . . . لغة لا يخجل من الخطأ فيها أحد ولا يسعى لإتقانها إنسان، ولا يعبأ أن يجيدها مثقف "(١٢).

لقد أورنا هذين النموذجين من التفكير في واقع اللغة العربية لندل على التأرجح في تقويم الواقع اللغوي لدى الدارسين والمفكرين، فنحن لم نتفق حتى الآن على خطوط

عامة نقيس بها واقع هذه اللغة ثم ندرس مواطن القوة في هذا الواقع ومواطن الضعف، ونخطط بعد ذلك لمسيرتها على أسس علمية مدروسة. ولعل هذا ما يجعلنا نوافق الدكتور كمال بشر عندما تحدث عن واقع اللغة العربية فقرر "أن لغتنا القومية مضطربة اضطراب أهليها فكرياً وعلمياً وثقافياً واجتماعياً . . وكان طبيعياً أن يحار الناس إزاء هذا الوضع المضطرب، فتفرقوا شيعاً وأحزاباً لكل منها وجهة نظر (صائبة أو غير صائبة) تدعو إلى الأخذ بهذا المستوى أو ذاك، ولم ينته أي من الفرقاء إلى رأي حاسم أو خط واضح . . "(١٣).

إن الواقع اللغوي للعربية الفصحى في هذا العصر لم يكن غائباً عن أذهان القائمين على المؤسسات الثقافية والبحثية في البلاد العربية فكم من الندوات أقيمت لدراسة هذا الواقع على امتداد العالم العربي، بعضها كان محلياً وبعضها كان قومياً ولكن أيا من هذه الندوات والمؤتمرات لم تتمخض عنه (قرارات) إيجابية تصب في نهج واضح يجعل الفصحى في الصدارة من حياة العرب في هذا العصر.

في سنة ١٩٨٩ عقدت الدورة السابعة لمؤتمر الوزراء المسؤولين عن الشؤون الثقافية في الوطن العربي وكان شعار هذه الدورة: (اللغة العربية هويتنا القومية) ولذلك كان الموضوع

الرئيسي لهذه الدورة: "مكانة اللغة العربية في الثقافة العربية الإسلامية والثقافات العالمية الأخرى".

وكان المأمول من اجتماع لمسؤولين يعنون بالثقافة في بلادهم، وقد استشعروا أهمية موضوع اللغة القومية، وخطره وانعكاساته على مستقبل الثقافة العربية وتحديد موقعها في حلبة الصراع بين الثقافات (كما أشار إلى ذلك بيان الرباط عن المؤتمر في شهر ربيع الأول سنة ١٤١٠هـ/ أكتوبر ١٩٨٩م) أن تصدر عنه قرارات ملزمة، تتعلق بالحدود المقبولة من الجميع في سبيل تمكين اللغة العربية من احتلال مكانتها المشروعة في بلادهم العربية الإسلامية، ولكن ما حدث هو إصدار بيان عام إنشائي يستنهض" جميع الخبرات والكفاءات وأصحاب القرار لمضاعفة جهودهم في خدمة اللغة القومية، ووضعها في المكانة اللائقة بها في حركة التطور والتقدم على المستويين القومي والإنساني، وتمهيد السبل أمامها حتى تستعيد الثقافة العربية رسالتها الرائدة، وتؤدي دورها المأمول على المستوى الإنساني. (١٤)

ولم يتطرق البيان إلى خطوات إيجابية تتخذها الدول العربية، وتلتزم بها حكوماتها من أجل إنهاض اللغة العربية، وإحلالها مكانتها المرجوة، بل لم يشر البيان إلى تفعيل ميثاق الوحدة الثقافية الصادر سنة ١٩٦٤م الذي ينص على موافقة

" الدول الأعضاء على أن تكون اللغة العربية لغة التعليم والدراسات والبحث في مراحل التعليم كلها . . "[١٥] .

كما لم يشر إلى تأكيد أو تفعيل ما جاء في الخطة الشاملة للثقافة العربية من أن الإصلاح اللغوي في جميع مستوياته لا ينطلق فقط من إرادة الإصلاح والتغيير، ولا من الحاجة إلى الإصلاح، أو من السلطات العلمية واللغوية فحسب، ولكن منطلقه الأساسي إنما هو في القرار السياسي الوحدوي . . . "[١٦].

وفي سنة ١٩٩٥م أقامت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ندوة بعنوان "اللغة العربية وتحديات القرن الحادي والعشرين[١٧]" وكان من المفترض أن ينبثق عن هذه الندوة بحوث ذات طابع شامل يشخص حال اللغة العربية المعاصرة ويضع الخطط التي تساعد على تخطي العربية أزمتها الراهنة بالقدر الذي يجعل منها لغة صامدة في وجه التحديات، قادرة على تخطي الحواجز والعقبات، مسهمة في التطوير النوعي لإنجازات الأمة العربية، ولكن بحوث هذه الندوة اقتصرت كالعادة على معالجات جزئية، تختص في معظمها بقضية المصطلح وتطويع العربية له وكيفية سكه وتوحيده، ونسي المنظمون للندوة والمسهمون فيها أن تحديات القرن الحادي والعشرين للغة لا تقتصر على التحدي التقني بل لعل هذا

التحدي أيسر أنواع التحديات، إذا قلنا إن التحدي الأكبر للغة العربية ينبع من الداخل، من النفسية العربية المهزومة التي فقدت إحساسها بأهمية اللغة العربية الفصيحة، فلم تعد لها في جوانحها تلك المكانة التي كانت لها عند الأسلاف القدماء أو الأجداد القريبين. بل بلغ الاستخفاف بها درجات من الانحدار الثقافي لا يكاد يوجد لدى أي أمة من الأمم مهما بلغت من الضعف والمهانة.

لقد طردت اللغة من مواقع كثيرة كان من المفترض أن تسود فيها حديثاً وكتابة، ومن أهمها المؤسسات التربوية ابتداء من المدرسة الابتدائية وانتهاء بالمرحلة الجامعية.

ومن المضحك المؤلم أن الطالب يبدأ حياته العلمية بسماع العامية من مدرسيه حتى إذا بلغ الجامعة تسلمه معلمون يلقنونه العلم باللغة الأجنبية، فأي مستقبل للغة لا تجد فرصتها للقاء من ينتمون إليها إلاّ من خلال دروس قليلة تؤدى في معظم الأحيان باللغة العامية.

وكيف لهذه اللغة أن تنمو وتتطور وأهلها يحاصرونها بالإهمال ويطردونها من مواقع الحياة والنمو كل يوم وكيف تدخل ثقافتنا القرن الجديد بلغة مهترئة خجول، أو بالأحرى بلغة أرهقتها العجمة من جهة والعامية من جهة أخرى فأخذت تجود بأنفاسها الفصيحة؟.

إن الوعي بأهمية تشخيص الواقع الحقيقي للغة العربية الفصحى المعاصرة لم يتمثل في دراسات مستوعبة جادة لتشخيص هذا الوضع قائمة على المنهجين الوصفي والإحصائي وإنما بدا في نوعين من الدراسات:

الأول: دراسات انطباعية تقوم على ملاحظة الواقع من خلال الخبرة الشخصية.

الثاني: دراسات علمية جزئية أو شبه جزئية تستهدف دراسة واقع اللغة من خلال بيئات معينة أو موضوعات معينة، دون النظر إليها في إطارها القومي أو الثقافي.

ولعل من أكثر الدراسات لفتاً للنظر من النوع الأول بحث الدكتور محمد رشاد الحمزاوي بعنوان "الفصاحة فصاحات" الذي ضمنه كتابه "العربية والحداثة"[١٨] فبعد أن يستعرض معنى الفصاحة عند القدماء، يبحث موضوع معنى الفصاحة في العصر الحديث مستقياً ذلك من نظرات في بعض كتب التصويب اللغوي التي استهدفت التنبيه على أخطاء الكتاب وهي على التحديد ثلاثة كتب: كتاب "لغة الجرائد" لإبراهيم اليازجي و"تذكرة الكاتب" لأسعد خليل داغر، وكتاب "أخطاؤنا في الكتب والداووين" لصلاح الدين سعدي الزعبلاوي، ويخلص من استعراض بعض النقاط في هذه الكتب إلى جملة من النتائج منها:

ـ أن الفصاحة سلفية إذ أنها لا تعتمد إلا على المصادر القديمة .

ـ الفصاحة توقيفية لأنها مركزة على مصادر قديمة معينة .

ـ الفصاحة إسلامية لأن كل المعاجم التي رفضها الزعبلاوي هي من وضع عرب مسيحيين .

ـ أن نكران فصاحة لغة الصحافة يعتمد على مصادر غير مفيدة، لأنها وسائل نقد قديمة يقر أصحابها أنها لا تشتمل على الاستعمالات الحديثة فلا يمكن أن تعتمد للنظر فيما لا صلة لها به لاسيما وأنه حدث في ظروف تختلف عن ظروفها وعن مؤثرات لم تخضع لها لغة المصادر "[١٩] .

وينهي الدكتور الحمزاوي بحثه بأن "الفصاحة تحتاج ضرورة إلى وصف علمي جديد ييسر مصادرها ومعاييرها وما لحقها من تطور، ويخلصها من مفاهيمها القديمة التي تربطها باللغة أكثر مما تربطها بالكلام . . فلو ربطت الفصاحة بالكلام المعاصر لها لاتضحت قضية الاستعمالات الحديثة وتبلورت منزلة العامية من الفصحى، ولتمكنا أن نضع لكل كلام فصاحته الخاصة، ولأصبحت الفصاحة فصاحات تمثل حلقاً من سلسلة فصاحات العربية، فندرك الفصاحة في منزلتها التاريخية الثرية وفي استعمالاتها الحية المتجددة من عصر إلى آخر فتظهر لنا العربية الفصحى مرحلة من مراحل العربية وليست العربية كلها في كل زمان ومكان . . "[٢٠] .

لعل أهم ما يلاحظ على هذه الدراسة أنها دراسة متعجلة لم تستوعب حركة التصويب الضخمة التي بدأت منذ أوائل هذا القرن والتي شاركت فيها صفوة من اللغويين في كل من مصر والعراق والشام كأبي الثناء الألوسي، والأب انستاس الكرملي صاحب مجلة «لغة العرب»، والدكتور مصطفى جواد، ومحمد رضا الشبيبي، ومحمد بهجة الأثري من العراق، وعبد الله البستاني، وعبد القادر المغربي إلى جانب من ذكرهم. ولو استوعب الباحث هذه الحركة من جميع أطرافها لربما غير بعض استنتاجاته طبقاً لما يطلع عليه من آراء رجال هذه الحركة الذين ينقسمون إلى فريقين فريق متشدد وفريق متساهل[٢١].

إن التصور الذي يبديه الدكتور الحمزاوي لفصحى العصر يفترض أنها لغة منبتة عن اللغة العربية التراثية، وأن الاستعمالات فيها تكتسب الشرعية والفصاحة بمجرد شيوعها في لغة الصحافة أو بين الناس، فهو يتخذ مقياس أبي عمرو بن العلاء في الحكم على فصاحة اللفظ أوالاستعمال بكثرة تداوله[٢٢]، ولكنه ينسى، أو يتجاهل، أن مقياس أبي عمرو لم يكن مطلقاً وإنما كان مقيداً بزمن معين، وبيئة معينة وأناس مخصوصين، والأخذ عمن هب ودب من المتكلمين المعاصرين يدخلنا في فوضى لغوية، تفقد فيها اللغة الفصاحة وتتحول إلى خليط من الاجتهادات والاستعمالات، التي تحتاج إلى ضبط

عن طريق قواعد جديدة توضع لهذا الغرض، وهذا بدوره يدخلنا في دوامة جديدة، إذ يتطلب الأمر منا أن نتعلم نوعين من القواعد النحوية، نوع نعرف به اللغة الفصحى القديمة وآخر نضبط به اللغة المعاصرة، التي تحتاج إلى متابعة مستمرة، لكون ما يشيع بين الناس خاصتهم وعامتهم لا سلطان لأحد عليه، فهو من الكثرة بحيث تستحيل السيطرة عليه، ثم ما مقياس الشيوع والكثرة؟ أهو بشيوعه بين أعداد معينة من البشر في أقطار العروبة؟ أم هو في شيوعه بين بعض وسائل الإعلام؟ وهل سيكون لدينا معيار نتخذه كي نعد بعض هذه الوسائل مرجعاً في اللغة متى كثر استعمالها للفظ أو التعبير ؟ .

إن هذا الموقف يذكرنا بكلمة للأستاذ سعيد الأفغاني وهو ينتقد الشيخ عبد القادر المغربي الذي اشتهر بتساهله اللغوي والذي يقول عنه : "وهو (أي المغربي) إذا وجد زلة من كاتب معروف يجعل زلته مذهباً في الصواب جديداً يجب اعتماده في اللغة كأن قائله امرؤ القيس أو علي بن أبي طالب، وهو تساهل في الأستاذ مشهور . . . ولو سار الناس على مذهبه لكان لنا في كل عشرين سنة لغة جديدةً»(٢٣) .

نعم إن القول بفصاحات جديدة قائمة على الاستعمالات التي تفتقر إلى المرجعية التراثية العربية معناه تفتيت اللغة الواحدة

إلى لغات عدة، وهو أمر إن جاز في لغات غير العربية فإنه لا يجوز في حالة اللغة العربية، وذلك أن هذه اللغة لها من المكانة الدينية لدى العرب والمسلمين ما قد يفوق الوظيفة الاجتماعية فهي لسان القرآن الكريم الذي يتعبد به المسلم ويقيم عليه حياته، وذلك أمر عام لا فرق فيه بين المتعلم والأمي أو بين المثقف وغيره، فارتباط العربي المسلم بلغته في المرحلة القرآنية ارتباط وثيق، كما أن ارتباط العربي بتراثه الضخم المكتوب باللغة الفصحى في قرونه العربية المختلفة يحول بينه وبين التنكر لهذه اللغة، والنظر إلى فصاحتها على أنها من مخلفات الماضي التي يمكن أن تستبدل بها فصاحات أخرى.

إن التمسك بمرجعية الفصاحة العربية كما وردت عند الأسلاف أمر لابد منه، فكما اختلف أسلوب أبي تمام عن أسلوب امرىء القيس واختلف الجاحظ عن أسلوب أكثم بن صيفي، ولم يقل أحد إن أياً من الأسلوبين المتأخرين زمنياً يمثل فصاحة جديدة مفصولة عن الماضي، فإننا في هذا العصر بحاجة إلى أساليب وصيغ جديدة تستمد من مخزون اللغة القديم، وتطور بالقدر الذي لا يخالف القواعد المقررة أو يصادم الذوق الفصيح، مستفيدين من تراث اللغة الفصحى بفضائها الواسع تاريخياً وجغرافياً، بل إننا كلما اقتربنا من صيغنا التراثية وطورنا بعضها ليلائم احتياجاتنا المعاصرة كنا بذلك أقرب إلى روح اللغة

الفصحى، وأصبح امتدادنا اللغوي طبيعياً لا يخشى عليه الانقطاع. أما الابتعاد عن معين الفصحى تاريخياً والنظر إلى لغتنا المعاصرة على اعتبار أنها مختلفة عن لغة الأجداد، مع فتح الأبواب للاجتهادات وحشوها بالصيغ الغريبة والاستعمالات الأجنبية والألفاظ المعرَّبة دون الحاجة إليها فذلك من شأنه تشويه هذه اللغة والابتعاد بها عن الجذور، بحيث تنقطع صلتنا بها على النحو الذي حدث للغات قديمة كاللاتينية والإغريقية والسنسكريتية وغيرها من لغات كانت سائدة في عصور سابقة ثم ما لبثت أن انقرضت وحلت محلها لغات أخرى، لا تربطها بها على الصعيد العملي روابط مفيدة.

أما النوع الثاني من الدراسات فيمكن أن نمثل له بمحاولات عديدة منها مشروع "العربية الأساسية"[٢٤] وهو مشروع أعدته مؤسسة فورد الأمريكية لتطبيقه في البلاد العربية، ويهدف "إلى إجراء دراسات لمفردات اللغة العربية الفصحى الحالية والعامية اللبنانية ولتراكيبها النحوية، وبشكل أخص حسابات التواتر والتوزع وحسابات درجة التناول للكلمات المحسوسة"[٢٥]، ومن خلال معطيات هذه الدراسة التي تستهدف جمع ما يقارب مليوني كلمة، يمكن أن تؤلف الكتب للناشئة اللبنانيين في المرحلة الابتدائية، وأن توضع القواميس الحديثة. ولقد ناقش هذا المشروع بعض الباحثين، وكان أكبر نقد وجه له أنه جعل

العامية بمفرداتها وتراكيبها موزاية للفصحى في الأهمية، وأهمل بعض المواد الفصيحة التي تعد من ثروة الطفل اليومية، كبعض آيات الكتاب الكريم، وبعض نصوص التراث السهلة، مما أوحى للدارسين بأن الغاية البعيدة من المشروع تكريس العامية، والعبث بقواعد الفصحى، وبذلك عُدّ المشروع "أسلوباً جديداً في مقاومة الفصحى المشتركة، وذلك عن طريق تفتيت استعمالها وتحويره حتى يخرج عن محوره الأصلي، وذلك بمحاولة تغطية بارعة تستخدم ما هو مشترك بين بعض الأقطار، أو بين بعض المدن، لتتكون منه اللغة الأساسية دون النظر إلى هذا المشترك ومدى وثوق علاقته بالفصحى وصحة انتسابه إليها" (٢٦).

ويمكن أن تعد بعض الأعمال التي قام بها بعض المستشرقين في مجال دراسة العربية المعاصرة، من أمثال هانز فير Hanz Wehr وكروبفتش L.Kropfitsch وكانتارينو V.Cantarino وبلاو J.Blau وأمبروس A.Ambros(٢٧). يمكن أن تعد أعمالاً جادة في مجال دراسة الفصحى المعاصرة، ولكنها في معظمها ليست نابعة من الحرص على المستوى الذي ندعو إليه وهو الحفاظ على عربية وثيقة الوشائج بفصحى التراث، وإنما هي دراسات وصفية تنظر بعينها إلى العامية والانحرافات اللغوية عن معايير اللغة الفصحى، ومدى تغلغلها في هذه اللغة وهي من هذا الوجه تقدم لنا بعض المؤشرات التي يمكن أن تفيد من أجل تقويم لغة

الكتابة في هذا العصر. ولا شك أن موضوع العامية وتأثيراتها على الفصحى المعاصرة من الموضوعات التي تستحق الوقوف عندها، ودراسة هذا التأثير بطريقة علمية إن كنا نريد حفاظاً على الفصحى وتمكيناً لها في ثقافتنا المستقبلية.

من هذا الاستعراض السريع للمعالم الرئيسية[٢٨] لواقع اللغة العربية في هذا العصر، سواء في الجانب الفكري أو الجانب العملي التنفيذي، نلحظ أن لغتنا لم تحظ حتى الآن بدعم عملي يضعها في المكان الصحيح، كما لم تحظ من الناحية العلمية بدراسات متأنية مستوعبة تبين حالها في هذا العصر من جميع الجوانب، فتشخص لنا علامات الصحة وأعراض المرض، وتوضح لنا الاتجاه الذي تسير إليه هذه اللغة، حتى يمكن التنبؤ بالمستقبل الذي ينتظرها أو تنتظره.

إن التعرف على حال اللغة الفصيحة في زماننا هذا كفيل بأن يضع أيدينا على مواطن التطور التي أصابت اللغة، والمزاج اللغوي لمستعمليها من المتحدثين والكاتبين، وهو أمر لا بد منه إذا كنا نريد للغتنا أن تنمو وتزدهر وتشارك في توطين العلم والتقنية، وحمل الأفكار والنظريات الحديثة ذات المردود الإيجابي على ثقافتنا.

إن معظم الدراسات العربية التي تناولت اللغة العربية هي دراسات جزئية تعتمد على تحليل نصوص قديمة لم يعد العربي المعاصر يستخدم أساليبها، ولا يستسيغ احتذاء تراكيبها مهما اشتملت عليه من إبداع أو أوحت إليه من تأثير. فمن الصعب علينا الآن أن نكتب شعراً بأسلوب امرئ القيس أو النابغة، أو جرير والفرزدق، أو أبي تمام والبحتري، أو المتنبي وأبي العلاء، كما أننا لا نستسيغ الكتابة بأسلوب الجاحظ وأبي حيان التوحيدي وابن العميد أو القاضي الفاضل. لقد عاش كل واحد من هؤلاء المبدعين الكبار ضمن حيز ثقافي لم يعد ممكناً أن نعيشه في هذا العصر.

وإذا كانت الكتابة قد "بدأت بعبد الحميد وانتهت بابن العميد" كما يقولون [٢٩] فقد كان انتهاؤها طبيعياً في العهد الذي قيلت فيه هذه المقولة، ذلك أن الذوق العربي قد تغير فلم يعد أسلوب الفترة المحصورة بين هذين العلمين (وقد امتدت لأكثر من مائتي سنة) صالحاً للعهد الذي تلاهما.

وهكذا الأمر بالنسبة لنا، فكما اختلفت أنماط حياتنا عن حيواتهم، وتبدلت الشروط الثقافية التي كانوا يعيشون في ظلالها، فإن أساليبنا يجدر بها أن تتبدل، فمعجمنا اللغوي لابد أن يستمد من المعجم الفصيح ما يناسب عصرنا الحاضر، وقواعدنا اللغوية والنحوية المستمدة من التراث النحوي القديم لابد أن يختار منها ما يخدم أساليبنا الحديثة بحيث نحفظ للغة

ألقها، في إطار من التحديث المشروع المطلوب، المؤتلف مع تراثنا اللغوي، والمتناغم مع حسنا الحضاري المعاصر.

إن هذا العمل لا يمكن له أن يتم إلا من خلال دراسات مستوعبة تتناول أطراف الشأن اللغوي المختلفة كما تمثلها لغتنا الفصيحة المعاصرة، وتتبعها دراسات تتناول ما نحتاجه من تراكيب نحوية، وأساليب بلاغية، ومعجم لغوي، وبناء على ما تتمخض عنه هذه الدراسات نستطيع حينئذ أن نضع البرامج لتعليم العربية بسهولة ويسر، وأن نضع الكتب والمؤلفات التي تجعل من لغتنا لغة فاعلة في جميع مجالات الحياة. فتكون بذلك لغة جميع المثقفين في جميع التخصصات ومن يدري فلعلها إذا اقتربت من أذواق الناس أن تصبح لغتهم المحكية بالسليقة.

ولابد لنا منذ البداية أن نشير إلى أن هذه الدعوة ليس من شأنها الإقرار بشرعية الاستعمالات العامية الخاطئة، أو تسويغ ما يخالف النطق السليم أو القواعد المقررة في علوم العربية، وإنما هي محاولة لاستشكاف المزاج اللغوي للعرب المعاصرين من حيث مدى استخدام العربي للأنماط اللغوية المختلفة، وبخاصة ذلك الكاتب أو الدارس الذي لا يتصل اتصالاً مباشراً بالتراث القديم، وإنما يحتاج اللغة الفصيحة للتعبير عن حاجاته الوظيفية أو الفكرية المعاصرة، وفي مستوى من العربية بعيد

بعض الشيء عن الصياغة الأدبية أو الفنية، كالأسلوب الإعلامي أو العلمي أو غير ذلك من أساليب.

إن هذه الدراسات لايستطيع القيام بها فرد واحد وإنما هي من عمل مؤسسات كبرى تتمتع بالخبرة اللغوية والمرجعية العلمية والإمكانات البشرية والمادية، وهي عمل ليس سهلاً وبخاصة في زمن التشرذم العلمي القائم على الفردية في الدراسات العلمية الإنسانية، وفي غياب المشروعات البحثية الوطنية الكبرى التي يفترض أن تدعمها الحكومات والمؤسسات الأهلية. والتي لا نكاد نشهد لها وجوداً على المستوى العربي على الرغم من توافر الإمكانات التي لم يُسْتَفد منها بسبب الإصرار على الفردية، وإغفال القضايا ذات الإطار العام، والتشبث بالقضايا الجزئية.

فنحن في هذا العصر قلما نجد دراسات عربية تتناول قضايا الجملة العربية الفصحى الحديثة[٣٠] مقارنة بالدراسات التي تناولت الموضوع نفسه في الفصحى التراثية على امتداد الحيز التاريخي للغة العربية. فما أكثر الحديث عن الجملة في اللغة العربية بأقسامها المختلفة، ولكن هذه الدراسات تصف الجملة كما وردت في كتب أسلافنا القدماء الذين كانت فصحى عصور الاحتجاج هي مرجعيتهم الوحيدة، ولا نجد دراسات عربية عن

الجملة العربية الفصيحة الحديثة، فأي أنواع الجمل القديمة قد اصطفته العربية الفصيحة المعاصرة وأيها تركته واستغنت عنه، وهل في أبواب النحو ما استغنى عنه المحدثون؟ وأي الأدوات أكثر شيوعاً بينهم؟ وما هي اختياراتهم في النسب والنداء؟ وهل يؤثر العربي المعاصر صيغاً صرفية معينة؟ وما مقدار التزامه بالصيغ القديمة؟ وهل استجدت أنماط جديدة في الكلام العربي المعاصر؟وهل لها سند يعضدها من استعمالات العرب القدماء؟أم أنها من الصيغ الشاذة الغريبة عن الذوق العربي؟ وماذا عن معجمنا الفصيح المعاصر؟ ماالذي طرأ عليه من جديد وهل يتسق ذلك الجديد مع مألوف العربية ويندرج ضمن سنن الفصحى أم هو غريب عنها دخيل فيها؟ وما الألفاظ التي دخلت من العامية بأخرة وكانت لها أصول عربية؟ وما الألفاظ المستحدثة؟ وغير ذلك.

إننا إذ حددنا محصولنا اللغوي المعاصر (صوتياً وصرفياً ونحوياً ودلالياً) وحصرناه استطعنا أن نخطط لمستقبل لغتنا، وأن نحسن تعليمها والإفادة منها، بالقدر النافع لأجيالنا المعاصرة، دون التفريط بكنوزه المتاحة دائماً للدراسين والمتخصصين.

لا بد لنا كي نطور ثقافتنا مستقبلاً من أن نحسن إعداد أجيالنا من خلال تقديم الفصحى وتعليمها على أسس جديدة، تناسب العصر ولا تتناقض مع إرثنا اللغوي في صورتيه اللتين وصلتا إلينا وهما الرصيد اللغوي التراثي، والرصيد العلمي المتمثل في الدراسات التي دارت حوله وانبنت عليه وصفاً وتحليلاً.

إن المشكلات التي تعاني منها لغتنا الفصيحة المعاصرة كثيرة ومتعددة وما لم تحل تلك المشكلات فإن مستقبل ثقافتنا برمته سوف يكون غامضاً وفي أغلب الظن سوف يكون متخلفاً. لقد مرت على البلاد العربية حقبة من الزمن كفيلة أن تتقدم فيها الأمة تقدماً هائلاً برقي ثقافتها ولكن الواقع، للأسف، لا يمثل تقدماً يوازي ما استهلكناه من جهد ووقت، وما بذلناه من أموال. إن اللغة هي بوابة الفكر تستقبله عند دخوله إلى العقل وتعبر عنه عندما يخرج إبداعاً جديداً؛ فإذا ابتعدت اللغة عن أن تكون مستقبلة للفكر أو معبرة عنه أصيبت بالذبول والشلل، وعندما تنحط اللغة تنحط الهمم ويتراجع الإبداع وتقوى دواعي الاستلاب والذوبان في الآخر، وعندئذ تفقد الهوية وتنحل الرابطة الموحدة لأبناء هذه الأمة.

عندما سئل جبران، في الربع الأول من القرن العشرين عن خير الوسائل لإحياء اللغة العربية أجاب: "إن خير الوسائل، بل الوسيلة الوحيدة لإحياء اللغة هي في قلب الشاعر وعلى

شفتيه وبين أصابعه، فالشاعر هو الوسيط بين قوة الابتكار والبشر، وهو السلك الذي ينقل ما يحدثه عالم النفس إلى عالم البحث، وما يقرره عالم الفكر إلى عالم الحفظ والتدوين. الشاعر أبو اللغة وأمها، تسير أينما يسير وتربض أينما يربض وإذا ما قضى جلست على قبره باكية منتحبة، حتى يمر بها شاعر آخر ويأخذ بيدها.

وإذا كان الشاعر أبو اللغة وأمها فالمقلد ناسج كفنها وحفار قبرها. أعني بالشاعر كل مخترع كبيراً كان أو صغيراً، وكل مكتشف قوياً كان أو ضعيفاً، وكل مختلق عظيماً كان أو حقيراً، وكل محب للحياة المجردة إماماً كان أو صعلوكاً، وكل من يقف متهيباً أمام الأيام والليالي فيلسوفاً كان أو ناطوراً للكروم. أما المقلد فهو الذي لا يكتشف شيئاً، ولا يختلق أمراً بل يستمد حياته النفسية من معاصريه، ويصنع أثوابه المعنوية من رقع يجزها من أثواب من تقدمه "[٣١].

إن ما يقوله جبران بلغته الشاعرية هوما يقوله الباحثون المعاصرون بلغتهم العلمية، فاللغة تعيش بالممارسة وتزدهر بالحوار وتنشط بالاستعمال. والإبداع الذي دعا جبران إلى تفعيله هو جذوة النهضة للأمة، ولا يكون ذلك إلا بتمكين اللغة من أداء وظيفتها في صياغة الفكر والتعبير عنه، يقول الدكتور كمال بشر: "الحوار الدائم مع اللغة خير وسيلة لتقويتها

وحمايتها من الجمود والركود أو العزل عن ساحتها الطبيعية. والحوار مع اللغة يعني منحها فرصة التطور وابتكار الجديد الذي من شأنه أن يقابل الأفكار المتجددة . . . "(٣٢).

إن تهميش اللغة الفصحى في حياتنا أدى إلى التخلف الفكري والعلمي، وهي التي كانت على مر العصور وسيلة الإدراك والنقل للآداب والعلوم المختلفة، وعندما همِّشت في حياتنا تراجعت قدراتنا الثقافية والعلمية، وتضاءلت لدينا القدرة على الابتكار والإبداع، ذلك أن وسائل الرقي في هذين المجالين أصبحت في يد الآخر، ولم يتهيأ لها التوطين في بلاد العروبة حتى يعم نفعها الجميع، ولا يكون التوطين إلا باللسان العربي الفصيح الذي ينتظم البلاد العربية من الخليج إلى المحيط.

إن تفعيل اللغة الفصحى لتأخذ مكانها الطبيعي في مشروع الأمة النهضوي لن يتم إلا بالوسائل الآتية:

الأولى: بث الوعي بين الناس بأهمية الفصحى، وإذكاء الحماس لها بين مختلف الطبقات، لتكون حية بين الكاتبين والمتحدثين في مختلف المجالات، ومقاومة الهزيمة النفسية التي أفقدت كثيراً من الناس ثقتهم بالنفس وبالتالي ثقتهم بكل ما هو عربي، فانجرفوا نحو كل ما هو أجنبي تقليداً ومحاكاة ظناً منهم أن في ذلك النهضة والتقدم.

الثانية: إصدار القرارات السياسية الضرورية التي تحفظ للغة مكانتها في المجتمع، وتجعلها فاعلة فيه. ونحن هنا لا ندعو إلى دكتاتورية لغوية تهيمن على الناس، بقدر ما ندعو إلى ضوابط عامة تحفظ للغة ـ في بيئتها وثقافتها ـ مكان الصدارة بحيث لا تزاحمها على هذا المكان لغة أجنبية أو لهجة عامية. ولنا في الأمم المتقدمة التي سنت الأنظمة لحماية لغتها أسوة حسنة.

الثالثة: توجيه الاهتمام نحو الدراسات المنظمة والمستوعبة والمنهجية لدراسة واقع اللغة العربية، ومعرفة المزاج اللغوي للعربي المعاصر، واستخلاص القواعد العربية التي تخدم الاستعمالات الفصيحة المعاصرة، ووضع المناهج الدراسية وتأليف الكتب المدرسية وفقاً لذلك. ولا يكون ذلك إلا بإنشاء المراكز اللغوية القومية المدعومة بالخبرة والمال.

الهوامش:

* بحث ألقي في ندوة " مستقبل الثقافة في العالم العربي " التي نظمتها مكتبة الملك عبد العزيز العامة في الرياض من ٢٥-٢٧ شعبان ١٤٢١هـ.

١ـ فيصل، شكري، قضايا اللغة العربية المعاصرة، **من قضايا اللغة العربية المعاصرة**، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس ١٩٩٠م، ص ٣٢ .

٢ـ ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم، **أدب الكاتب**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ٤، القاهرة: مطبعة السعادة سنة ١٣٨٢ هـ١٩٦٣/ م، ص ١٣ .

٣ـ الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون وآخرين، ج١ ص ص ٦-٧ .

٤ ـ فك، يوهان، العربية، **دراسات في اللغة واللهجات والأساليب**، ترجمة د. عبد الحليم النجار، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٣٧٠هـ/ ١٩٥١م، ص ٢٢١ .

٥ ـ ابن منظور، محمد بن مكرم، **لسان العرب**، بيروت: دار صادر، دار بيروت، سنة ١٣٨٨هـ/ ١٩٨٦م، ١/ ٨ .

٦ـ الفيروز أبادي، مجد الدين، **القاموس المحيط**، ط٥، القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى، سنة ١٣٧٣هـ/ ١٩٥٤م، ص ص ٤-٥ .

٧ ـ الزبيدي، محمد مرتضى، **تاج العروس من جواهر القاموس**، طبعة مصورة عن الطبعة الأولى بالمطبعة الخيرية بمصر سنة ١٣٠٦هـ. بيروت: دار مكتبة الحياة، / ٥ ١ .

٨ ـ **الهلال**، مج ٢٨، ج ٦، مارس سنة ١٩٢٠م ص ٤٨٩ .

٩ ـ فك، المرجع السابق، ص ١٠٨ وما بعدها.

١٠ ـ الخطيب، حسام، **اللغة العربية، إضاءات عصرية**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٩٥م، ص ص ٤١ - ٤٢ .

١١ ـ Huntington, Samuel, **The Clash of Cilivisations and The Remaking of The World Order**. New York, Touchstone. 1997. P. 60 .

١٢ـ عمر، أحمد مختار، اللغة العربية بين الموضوع والأداة، **فصول**، مج٤، ع٢، إبريل، مايو يونية ١٩٨٤م، ص ١٤٢ .

١٣ ـ بشر، كمال، **اللغة العربية بين الوهم وسوء الفهم**، القاهرة: دار غريب، سنة ١٩٩٩م، ص ٨ .

١٤ ـ انظر نص البيان في كتاب: **من قضايا اللغة العربية المعاصرة**، تونس، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ١٩٩٠م ص ١٢ .

١٥ـ المرجع السابق، ص ١٦ .

١٦ ـ نفسه. ص ١٦ .

١٧ ـ انظر وقائع الندوة في كتاب: **اللغة العربية وتحديات القرن الحادي والعشرين**، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس سنة ١٩٩٦م.

١٨ ـ الحمزاوي، محمد رشاد، **العربية والحداثة**، بيروت: دار الغرب الإسلامي، سنة ١٩٨٦م ص ١١ وما بعدها.

١٩ ـ نفسه، ٢٣ ـ ٢٤ .

٢٠ ـ نفسه ص ٢٦ .

٢١ ـ انظر في حركة التصويب في العصر الحديث: حمادي، محمد ضاري، **حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث**، بغداد: دار الرشيد: سنة ١٩٨١م .

٢٢ ـ الحمزاوي، مرجع سابق، ص ٢٤ .

٢٣ ـ الأفغاني، سعيد، مناظرة لغوية أدبية، **مجلة المجمع العلمي العربي**، ١٥/ ٤١٠ .

٢٤ انظر عرضا للمشروع في: فروخ، عمر، مشروع العربية الأساسية، **مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق**، مج ٤٨، ج ٤، رمضان ١٣٩٣هـ/ اكتوبر ١٩٧٣ م ص ص ٨١٧/ ٨٣٩ .

٢٥ ـ نفسه، ص ٨١٨ .

٢٦ ـ شكري، فيصل، التحدي اللغوي، **وقائع ندوة التحديات الحضارية والغزو الثقافي لدول الخليج العربي**، مسقط ن سنة ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م، الرياض: مكتب التربية لدول الخليج سنة ١٩٨٧م ن ص ,٣٠٤

٢٧ ـ انظر تفصيلات عن هذه المؤلفات في: عمايرة، إسماعيل أحمد، **المستشرقون والمناهج اللغوية**، ط. ٢، عمان، سنة ١٩٩٢ ص ص ١٣٥ ـ ١٣٨ ويمكن أن تضاف إليها أعمال كل من: ر. هاريل R.Harrel وح. بلانك H. Blank المنشورة في

Contribution To Arabic Linguistics, Harvard University Press, 1960. وغيرها.

٢٨ـ النسبة إلى رئيس موضع خلاف بين الدارسين، وقد سوغها مجمع اللغة العربية بالقاهرة بناء على دراسة مستوعبة. وقد رأيت الأخذ بذلك الرأي لسهولته وموافقته للمزاج اللغوي الحديث، وكونه في أمثلة أخرى مماثلة مطرداً وأساساً لما يسمى بالمصدر الصناعي الذي تشتد إليه الحاجة في هذا العصر.

٢٩ ـ الثعالبي، أبو منصور عبد الملك بن محمد، **يتيمة الدهر**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط. ٢. القاهرة: المكتبة التجارية سنة ١٣٧٥هـ/ ١٩٥٦م ٣/ ١٥٨.

٣٠ ـ هنالك دراسات حديثة عن الجملة من قبل المستشرقين، انظر على سبيل المثال دراسة J.Rosenhouse التي نشرت في مجلة: **Journal of Arabic Linguistics**,22, 1990.

٣١ ـ **الهلال**، مج ٢٨، ج ٥، سنة ١٩٢٠م، ص ٤٩٥.

٣٢ ـ بشر، كمال، **اللغة العربية بين الوهم وسوء الفهم**، القاهرة، دار غريب، سنة ١٩٩٩م، ص ٢٦٩.

اللغة العربية والإعلام: الواقع والمأمول*

إن موضوع اللغة العربية والإعلام موضوع مثير للشجون، متعدد الجوانب، وهو ذو محاور كثيرة تحتاج إلى ندوات ومؤتمرات عديدة، ولذلك فإن الحديث فيه كلما كان مركزاً على محور معين كان أجدى للاقتراب من جوهر المشكلات والوصول إلى حلول لها.

وعندي أن الحديث في هذا الموضوع ينبغي ألا يكون أحادي الموقف، بمعنى أن يكون صادراً من المتخصصين باللغة العربية أو المدافعين عنها والمتحمسين لها، وإنما يكون حواراً مشتركاً بين هؤلاء من جهة والقائمين على الوسائل الإعلامية من جهة أخرى، وذلك حتى يصل الجميع إلى نتائج مقنعة، مبنية على استكشاف آفاق قضايا الموضوع من جميع جوانبها.

ولعلي أزعم ـ غير مبالغ ـ أن المشكلة الرئيسية التي ينبغي الوصول إلى كلمة سواء فيها بين المفكرين المهتمين بقضايا اللغة العربية وبين القائمين على وسائل الإعلام في بلادنا العربية هي مدى عمق الوعي بأهمية اللغة العربية الفصحى في حياتنا ومستقبلنا. هل نحن متفقون فعلاً على ضرورة سيادة اللغة

الفصحى وإعطائها المكانة اللائقة بها بوصفها لغة الدين والتراث والحضارة؟ وبوصفها الرابط الوثيق بين أبناء هذه الأمة على اختلاف بلادهم ومذاهبهم؟

وبعبارة أخرى هل نحن مستعدون للتنازل عن ميزة للأمة العربية لم يعطها غيرها من الأمم تتمثل بهذا التواصل والاستمرار اللغوي بين أبنائها منذ أقدم نص مكتوب وحتى أحدث ما أنتجه عصر الحاسوب والشبكة العالمية للمعلومات؟

هل يعد هذا الثبات اللغوي الفريد بين لغات العالم، والذي يتأبَّى على قانون تطور جميع اللغات، ميزة أم نقيصة للعربية الفصحى؟

هل التضحية بهذا كله لحساب اللهجات المحلية واللغات الأجنبية مكسب تناله الأمة العربية يسهم في تقوية الأواصر بينها ويوحد أبناءها أمام الأخطار والمصاعب في زمن أصبح المتباعدون فيه لغةً وتاريخاً وتراثاً يتجمعون ويحتشدون طلباً للمصلحة ورغبة في الوصول إلى القوة؟ .

قد تبدو هذه أسئلة عبثية أو ساذجة في بعض أوجهها، لكن الإجابة على هذه الأسئلة، بصدق وتجرد، تؤدي بنا إلى القول بأن من العبث والسذاجة أن تدار وسائل إعلامنا بطرق أبعد ما تكون عن مصلحة الأمة، واستشراف مستقبلها بين الأمم .

إنّ من الواضح أن اللغة العربية الفصحى تخنق في معظم وسائل الإعلام المسموعة والمرئية بطريقة تشعر بأن بعض القائمين على هذه الأجهزة على عداوة راسخة مع العربية، إنهم لا يعطونها من الوقت إلا أقل القليل، ولا يمنحونها من البرامج إلا برامج معينة قد لا يكون الإقبال عليها كثيراً، ولا يبرزونها للجمهور إلا بطريقة منفرة؛ فالبرامج التي تقدم فيها الفصحى سيئة الإخراج والتنفيذ، بعيدة عن هموم الناس ونبض حياتهم اليومية، تلقى فيها اللغة بتكلف ظاهر وتقعُّر ممجوج.

ومعظم التمثيليات والمسلسلات العربية التي تعرض بالفصحى ـ أكثرها تاريخي ـ تمثيليات هزيلة شكلاً ومضموناً، والانطباع الذي يأخذه المشاهد أو المستمع عنها أنها عنوان للتخلف الذي لم يعد مناسباً لهذا العصر، أما برامج الكثافة العددية من المستمعين والمشاهدين فهي برامج تسرح فيها العامية وتمرح، وتقدم فيها للجمهور على أنها لغة العصر، مع تطعيمها بالألفاظ الدخيلة والجمل المجتلبة من اللغات الأجنبية. ولا يتمثل الإقصاء بالنسبة للغة العربية في قلة البرامج الثقافية الراقية التي ترتفع بالمستوى الفكري والثقافي لدى المشاهدين وإنما يتعدى ذلك إلى إقصاء العربية من البرامج الثقافية نفسها على قلتها، وذلك بلجوء المثقفين أنفسهم إلى العامية في الحديث والمداولة.

ولا يُخفِي كثير من الإعلاميين وكتاب القصة في هذا العصر نفورهم من الفصحى، وانحيازهم إلى العامية بدعوى اقترابها من الجمهور وقدرتها على التعبير بسهولة عن مختلف مناحي الحياة، وتصويرها للواقع، ولهذا فإن من المؤسف أن نجد من كبار الكتاب والروائيين والصحفيين والسياسيين من إذا تحدثوا في وسائل الإعلام امتطوا صهوة العامية، وعبروا بها دون خجل أو اعتذار، بل دون اعتبار لأذواق الجماهير التي يتحدثون إليها، وهي الآن لم تعد محصورة في بلد معين أو منطقة جغرافية محلية أو سياسية محددة.

ولو كان المخاطبون من أبناء البيئات اللهجية التي يتحدثون بها لكان للأمر بعض الوجه، ولكن الواقع أنهم يخاطبون في هذا الزمن جمهوراً عريضاً عبر القنوات الفضائية لا يمتد من الخليج العربي إلى المحيط الأطلسي وحسب، ولكنه ـ في عصر القنوات الفضائية وعالم الإنترنت ـ يتعدى ذلك إلى العالم كله، فيطرق بيئات عربية وأجنبية، إسلامية وغير إسلامية لا تفهم هذه اللهجات المحلية، ولا تجد العامية عندها الحظوة والاحترام، فهي بيئات لا تعرف غير الفصحى لغة عربية، وكان الأجدى لأولئك المتحدثين أن يوسعوا من دائرة مستمعيهم، فتتعدى دائرة الإبلاغ مواطنيهم إلى جماهير أخرى غفيرة على امتداد العالم.

لهذا فإن الحديث في هذا العصر لا يجب أن يكون تكريراً لما كان يقال سابقاً عن لغة الإعلام، من أنها لا تتسق والقواعد اللغوية، فهي مشوبة بالأخطاء في النطق أو الصيغ أو الاستعمالات. فذلك أمر كان يقال عندما كانت اللغة عزيزة في نفوس أبنائها، يخجلون من الخطأ فيها، ويحرصون على تنقيتها عما عساه يشوبها من خلل أو نقص في ألسنة مستعمليها.

أما في هذا العصر فقد اتسع الخرق على الراقع، فأصبحت حياة الفصحى في حد ذاتها مهددة، والحديث عن جدوى بقائها من عدمه موضع نقاش وحوار، بل والعمل على إضعافها والقضاء عليها قد بدأ يمارس على نطاق واسع، لا من قبل أعدائها من الأجانب الذين كنا نعرف أهدافهم ونواياهم الظاهرة والمستترة، وإنما من قبل أبناء هذه اللغة أنفسهم الذين عاشوا مرحلة من الفوضى اللغوية أدت في النهاية إلى غربة الفصحى بين أبنائها، وعدم حرصهم عليها لعدم إحساسهم بقيمتها، أو ضرورتها لحياتهم الآنية.

إن البعد الاستراتيجي للغة لم يكن أبداً ضمن اهتمامات السياسيين أو المخططين العرب، ذلك أن اللغة الفصحى مرتبطة بفكرة الوحدة العربية، التي كانت، وما زالت، من الشعارات التي لم تتجسد على أرض الواقع، وكان الأولى أن تبدأ خطوات

تلك الوحدة العربية الكبرى بالعمل على ترسيخ مبادئ الثقافة العربية الشاملة في قلوب الناس، وإحلالها مكانتها في الحياة، وفي مقدمتها تقوية اللغة المشتركة وفرض احترامها والعناية بها.

ولقد كان المفكرون العرب إبّان الاستعمار الغربي للبلاد العربية يظنون أن السبب في إضعاف اللغة العربية يكمن في تدخل الاستعمار، وفرض لغته الدخيلة، ومناصبة اللغة العربية العداء من منطلقات دينية وثقافية، ترمي إلى إضعاف الشخصية العربية وربطها بعجلة المستعمر، ولكن ما إن انقشع الاستعمار عن هذه البلاد حتى تبين أن العلة التي أصيب بها الوجود اللغوي العربي لم تكن بسبب من الاستعمار وحسب، وإنما كانت بأسباب كثيرة منها: تنكر بعض أصحاب القرار للعربية وفتنتهم باللغة الوافدة، وغفلتهم عن أهمية الفصحى، أو إصابتهم بالعمى الحضاري الذي جعلهم لا يبصرون طريقهم بين الأمم.

والغريب أنّه حتى إبّان المدّ الوحدوي العربي لم تكن اللغة العربية جزءاً مهمّاً من المشروع الوحدوي على أرضية التطبيق، وإنما كانت شعاراً يتلفظ به دون رصيد حقيقي من الممارسة، كان التكفير منصباً على توحيد المؤسسات السياسية دون نظر إلى البنى الثقافية الأساسية التي لا بد من وجودها لأي عمل طموح، ولذلك فإن ما إن انهار الطموح السياسي في الوحدة حتى تمكنت

التجزئة بأظهر صورها وأعنفها ، ولم يبق من مكونات الوحدة ما يقف صامداً أمام تحطيم الذات العربية، فانفتحت الأبواب لتشويه الوجه الثقافي العربي بمختلف الأشكال، ولم يقتصر الأمر على محاربة الفصحى بتشجيع اللهجات العامية وإعطائها الصدارة في المجال الفكري والثقافي، والاعتراف بتراث العامية الفقير على أنه ندٌّ وصنوٌ للتراث العربي الأصيل، الذي يحمل تجارب الأمة منذ الجاهلية إلى الآن، وإنما تعدى ذلك إلى التشكيك في الثوابت، والبحث في الأعراق والأصول وإعادة كتابة التاريخ العربي بشكل مشوّه بعيد عن الحقيقة، وإحياء الانتماءات العرقية والطائفية، فظهرت لغات مندثرة، ودفعت إلى الصدارة لهجات خاملة محلية، وأصبحت مهمة الباحث العلمي في تراث العربية أن يمعن فيه تجريحاً وهدماً، لا أن يبني على الصالح منه ويهمل ما عداه، وارتُكِب ذلك كله باسم حرية الرأي والبحث العلمي.

وهكذا، لم يمرّ زمن على العرب ضعفت فيه فكرة الوحدة وتكرست فيه التجزئة وساد فيه قِصَرُ النظر الاستراتيجي العربي كما هو هذا الزمن.

وتأسيساً على هذه الظروف نجد أن فكرة تعميم الفصحى إعلامياً في حد ذاتها مرفوضة عملياً من قبل بعض القائمين على الإعلام في بلادنا العربية، بعد أن كانت مرفوضة في السابق من قبل بعض الباحثين نظرياً.

وقد جندت لحرب الفصحى فضائيات، وجهزت جيوش من الجهلة والحاقدين الذين وصلوا إلى درجة من التأثير في القرار حتى أقصوا الفصحى عن الصدارة في وسائل الإعلام، ولم يضيّعوا الوقت في التنظير لقضيتهم، بل بادروا إلى خطوات عملية تجعل الأمر واقعاً، فحصروا اللغة المشتركة في ركن ضيق، وأخلوها من البريق، وشوّهوا صورتها وصورة من يستعملها أو يعلّمها أو يدافع عنها، ورفعوا بجانبها راية العامية، وأحاطوها بكل مظاهر الإبهار التي ترفع من شأنها في أذهان العامّة، وجعلوها متفوقة في كثير من المناسبات على الفصحى، بعد أن كانت في السابق لا تدانيها في المكانة عند العامة أنفسهم، دعك من الخاصة والمثقفين؛ فكرسوا بذلك الفرقة، وانتصروا للإقليمية الضيقة، واستخدموا في ذلك أسلحة لا تستند إلى الأخلاق وإنما تعتمد على مخاطبة الغرائز والإثارة.

إن من المؤسف أن يدخل العرب في عصر العولمة ذي الصراعات الحاسمة، والقوى المتكالبة عُزْلا لا من الأسلحة المادية وحسب وإنما من الأسلحة المعنوية، وأهمها سلاح الثقافة الذي يستمد قوته وتأثيره من اللغة الفصحى الموحَّدة، وهي خط الدفاع الأول عن الهوية.

إن الوضع اللغوي المزري في وسائل الإعلام المختلفة هو نتيجة طبيعية للوضع اللغوي المتردي لدى العرب جميعاً، وهو وضع سبق أن تحدث عنه كثير من المفكرين والمختصين، فمنهم من وصفه بالاضطراب[1] ومنهم من وصف العربية بأنها في هذا العصر "لغة مهلهلة متخلفة لا تكاد تُحَس بين أبنائها، برغم ما تملكه من إمكانات ضخمة ووسائل متنوعة وأسباب متعددة تضمن لها البقاء والاستمرار . . . لغة يلفظها أبناؤها في كل مجالات الحياة وينظرون إليها نظرة ازدراء وامتهان، ويتعالون عليها في كل مناسبة، وبدون مناسبة، لغة يتبرأ منها مثقفوها على كل المستويات وفي شتى التخصصات، لغة لا يخجل من الخطأ فيها أحد ولا يسعى لإتقانها إنسان ولا يعبأ أن يجيدها مثقف"[2].

من الواضح أن انحسار تيار الفكرة الوحدوية عند العرب، والذي قوي بفعل هزائمهم المتلاحقة في العصر الحديث وفقدانهم التوازن الحقيقي، قد أضر بشكل فادح بفكرة السيادة اللغوية للفصحى على الساحة العربية، وقد عدَّ بعض المنظرين لحقبة التشرذم العربي أن "الرغبة في تعزيز الفصحى على حساب العاميات تملك طاقة رجعية وتمويهية، لكن الوجه الآخر للصورة أنها رغبة مستحيلة اليوم. فإلى الأمية يدل المسار الراهن إلى أن العاميات هي التي تصعد على حساب الفصحى، لا سيما مع

لجوء وسائل الإعلام السمعية ـ المرئية، المتزايد النفوذ، إلى استخدامها، فإذا اقتضت متطلبات التسويق اعتماد الفصحى في عدد من النشاطات الثقافية التي تُصدّر إلى خارج البلد المنتج فالملاحظ أن هذه الفصحى البطيئة والخشبية تثقل على تطور النشاطات المذكورة، خصوصاً في مجالي المسرح والأغنية "[٣]

لقد تكشفت الأحوال المعاصرة للبلاد العربية عن أوضاع تشبه إلى حد كبير أوضاع البلاد العربية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، حين دخل الاستعمار إلى مشرق الوطن العربي وفرض لغته وأغرى بها الجماهير، وجعل إجادتها شرطاً من شروط الحصول على لقمة العيش فاضطرهم إلى تعلمها، وجعلها لغة الصفوة والحظوة، وأقصى العربية عن الإدارة والتعليم ومجالات حيوية كثيرة.

وإذا أخذنا مصر مثالاً على ذلك، وإليها دائماً تسدد السهام لكونها قلب العروبة، فإننا نجد الإنجليز يبدؤون بفرض التعليم باللغة الإنجليزية منذ المرحلة الابتدائية سنة ١٨٨٩م ويستمر الأمر على هذه الشاكلة مدة تقارب العشرين عاماً، ولعل من الطريف والغريب في الوقت نفسه أن يطالب النواب المصريون في الجمعية التشريعية سنة ١٩٠٧م بضرورة إعادة اللغة العربية إلى

مكانها الطبيعي في المجتمع بتعليم الأبناء بها منذ نعومة أظافرهم فينبري سعد زغلول ـ وكان ناظراً للمعارف ـ في ذلك الوقت لتسفيه هذه الفكرة قائلاً:

"وإذا فرضنا أنه يمكن أن نجعل التعليم من الآن باللغة العربية وشرعنا فيه فعلاً، فإننا نكون قد أسأنا إلى بلادنا وإلى أنفسنا إساءة كبرى؛ لأنه لا يمكن للذين يتعلمون على هذا النحو أن يتوظفوا في الجمارك والبوسطة، والمحاكم المختلطة والمصالح العديدة المختلفة التابعة للحكومة، والتي يقتضي نظامها وجود كثير من الموظفين العارفين بإحدى اللغات الأجنبية حق المعرفة، ولا أن يستخدموا في بنك أو مصرف، ولا أن يشتركوا في شركة من الشركات الأجنبية التي كثر الآن تأسيسها في بلادنا، ولا أن يكونوا محامين أمام المحاكم المختلطة ولا مترجمين، ولا غير ذلك من كل ما يحتاج إلى البراعة في لغة أجنبية وهو كثير جداً في بلادنا"(٤).

والدعوة إلى تعليم الأطفال اللغة الأجنبية منذ نعومة أظافرهم تتردد الآن بقوة في البلاد العربية، وقد غيرت بعض مناهج التعليم في بعض البلاد لتلائم هذه الرغبات، دون النظر إلى المحاذير الدينية والقومية والتربوية التي تراعيها معظم دول العالم المتقدمة، فيكون اللافت للنظر أن ما رفضه الوطنيون المصريون سنة ١٩٠٧م يتهافت عليه التربويون العرب المعاصرون

ويسوغونه بالمسوغات نفسها المرفوضة، التي أبداها سعد زغلول في مفتتح هذا القرن.

وبالمثل تعالت في مصر في تلك السنوات دعوات وجوب استعمال العامية لغة للثقافة والإعلام، سواء من خلال المسؤولين الإنجليز كويليام ويلكوكس وويلمور وغيرهم، أو من قبل من شايعهم من الكتاب المحليين كسلامة موسى الذي أعلن تأييده لولكوكس، والسوري إسكندر معلوف الذي أشاد بالاتجاه إلى الإنجليزية في التعليم، وحض المصريين على ترك الفصحى إلى العامية، على أن يكون البدء بتحويل الإعلام المقروء ـ بصحفه ومجلاته ـ إلى العامية، والانطلاق من ذلك فيما بعد إلى التأليف بها واتخاذها وسيلة لتدوين العلوم والآداب(٥).

وغني عن الذكر أن مصر ـ بما تمتلكه من خصائص أصيلة وميزات ثقافية وفكرية ـ استطاعت أن تقضي على تلك الدعوات، وأن تعتصم بعروبتها وإسلامها وثقافتها المتجذرة في نفوس أبنائها.

لقد ذكرنا ذلك لنبين أن تلك الأجواء الاستعمارية القديمة تخيم الآن على البلاد العربية بدعوى العولمة والقرية الكونية الصغيرة، فأصبحت اللغة الأجنبية لدى بعض المنظرين للتعليم

والثقافة مطلباً وطنياً يزاحم اللغة الوطنية، وأصبحت العامية وجهاً ثقافياً مقبولاً من وجوه الأدب، بل يكاد يكون النتاج العامي هو الوجه الأوضح من وجوه الأدب، فإذا ذكر الشعر، في بعض البلدان الخليجية مثلاً، انصرف المعنى لأول وهلة إلى الشعر العامي، وإذا ذكر مصطلح القصيدة انصرف إلى القصيدة العامية، وأصبح الشعر الفصيح محتاجاً في كثير من الأحيان إلى وصفه بالفصيح. وحتى إن وزير الثقافة والتعليم اللبناني أصدر في سبتمبر سنة ١٩٩٧م تعميماً إلى الجامعات طالباً تدريس الزجل لاعتباره ديواناً لبنانياً كالشعر العربي(٦).

وهكذا نجد أن تشجيع العامية وإحلالها محل الفصحى لم يعد موضوعاً للنقاش كما كان في بداية القرن، بل هو موضوع في طريقه إلى الحسم لصالح العامية، وخاصة بعد أن تبنَّت وسائل الإعلام المرئية والمسموعة من خلال القنوات الفضائية التطبيق الناجز لهذه التجربة، فقدمت بعض البرامج الثقافية بالعامية، وتحولت أفلام الصور المتحركة (الكرتون) المعدة للأطفال إلى العامية، بل تعدى الأمر إلى قراءة بعض نشرات الأخبار بها أو تكليف المراسلين بعرض الأخبار باللغة العامية، وهي مناطق من العمل الإعلامي كانت حكراً على الفصحى.

وتبع ذلك التساهل الشديد في اختبار المذيعين والمذيعات فيما يخص اللغة، فالتكوين اللغوي الجيد لم يعد مطلباً ضرورياً للعمل في الإعلام. تقول المذيعة المغربية المتقاعدة لطيفة الفاسي واصفة حال المذيعات المعاصرات في التلفزة المغربية: "المذيعات يلقين نشرات الأخبار ملحَّنة، بمعنى أنها كثيرة الأخطاء ومغناة في نفس الوقت، فلا نطقهن سليم ولا أسلوبهن مقبول، ومن بينهن من لا تستطيع فتح فمها كما ينبغي، والحروف تبدل، فالظاء والضاد والدال والذال كلها تصبح دالاً، والموضوع ينطق "المودوع" وأعضاء الحكومة تنطق "أعداء الحكومة" والتاريخ ينطق "الطاريخ" وغيرها من الأخطاء الفاحشة التي نسمعها.

فالقناة المغربية قدمت استقالة من اللغة العربية منذ مدة طويلة، وليس هناك مسؤولون يتحملون مسؤولية إنقاذ اللغة العربية التي تنتحر أمام أعينهم وهم صامتون، وأعتقد أنهم هم أيضاً لا يعرفون اللغة العربية ولا يحبونها وإلا لما أصبحت مشوهة كما هي عليه الآن" (٧).

قد تكون الصورة قاتمة إذا افترضنا أن حالة الانتحار اللغوي الذي تمر بها وسائل الإعلام العربية المرئية والمسموعة في هذا العصر سوق تفضي بنا إلى تمزق لغوي في المستقبل، يجعل من كل لهجة

عربية لغة قائمة بذاتها تستغلق على غير المتحدثين بها، مما يعني قيام أمم عربية، وهو ما يبشر به، أو يجزم به، بعض الباحثين.

فعلى هذا الأساس قامت فكرة الدولة/ الأمة التي تنفذ الآن على أرض الواقع، باعتبار أن كل دولة من الدول العربية لها خصوصيتها التي تختلف بها عن الدولة الأخرى.

وفي هذا المجال يكون التركيز منصباً على أوجه الاختلاف بين كل دولة عربية والدولة الأخرى، لا على أوجه التشابه والاتفاق.

وفي هذا الوضع تُصور كل دولة على أنها كيان قائم بذاته منذ أقدم العصور، وفي سبيل الوصول إلى ذلك يتم نبش الماضي والنظر في تواريخ الأقاليم، فيكون العراق آشوريًا بابليًا، ويكون لبنان فينيقيًا، ومصر فرعونية، ونحو ذلك، ولا تبخل الحفريات الآثارية في كل بلد في أن تزوده بالانتماء المناسب، ومفردات التاريخ المشترك تغدو مزقاً يفخر بها بعض الشعوب دون بعض، فحرب القادسية عراقية، وغزوة مؤتة أردنية، وفتح بيت المقدس فلسطيني، وصلاح الدين عراقي، وابن دريد عماني، والهمداني يمني، وعمر المختار ليبي، وقس على ذلك، وينظر في الاختلافات الشعبية السائدة فتكون دليلاً على التميز لهذه الدولة أو تلك لا دليلاً على التنوع في الحضارة العربية الإسلامية.

إن ما ذكرناه من واقع تمر به البلاد العربية من الناحية الثقافية وما يمكن أن تؤول إليه إذا ما استمرت على السير في هذا السبيل يدعونا لأن نطرح الموضوع اللغوي من وجهة نظر تختلف عن وجهة النظر الوحدوية التي أصبح يضيق بها مَّدعو الواقعية، أولئك الذين يقفون بأفكارهم عند الواقع باعتباره غاية يوقف عندها.

إن ما نطرحه الآن يتسق مع الواقع لكنه ليس الواقع العربي، وإنما الواقع الدولي الذي تعيشه البشرية في هذا العصر. والواقع المعاصر له معطيات كثيرة لا بد من التذكير ببعضها:

١ـ إن العرب جزء من هذا العالم الكبير، وأنهم يقعون في الجزء الجنوبي منه، وأن جميع ما يهدد به هذا الجزء من أخطار العولمة والهيمنة الغربية والاستلاب الثقافي والتبعية السياسية والاقتصادية سيتعرضون له بالضرورة، وقد لا يستطيعون مجابهته متفرقين على شكل أمم مختلفة.

٢ـ أن دول العالم بأجمعها تتجه إلى أنواع من التكتلات السياسية والاقتصادية والثقافية، وأن بعض هذه التكتلات الثقافية (كالتكتل الفرانكفوني) لا تخفي أهدافها السياسية والاقتصادية.

٣ـ أن ثورة المعلومات والاتصالات عن طريق الأقمار الاصطناعية والفضائيات والشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنت) والتقدم الهائل في تقنية الحواسب الآلية والبرمجيات قد قربت بين الشعوب المتباعدة وجعلت الضعيف منها تحت السيطرة المباشرة للقوي، وأن أخطار المجاعة المعلوماتية التي تهدد الدول النامية أو النائمة لا تقل فداحة وآلامًا عن أخطار المجاعة الغذائية.

وتأسيساً على هذه الحقائق الواضحة لا بد للعرب من أن تبني استراتيجيتهم القادمة على نوع من العقلانية الرامية إلى جلب المنفعة والمصلحة لشعوبهم، حتى وإن لم تتحقق الوحدة السياسية التي تتخلى فيها كل دولة عن نظامها السياسي القائم التي ينطق الواقع بعدم جدواها.

إذا كان العرب يطمحون إلى اقتصاد متين وإلى سوق عربية مشتركة فلا بد لهم من استعمال لغة موحدة صحيحة منضبطة، وليس كاللغة الفصيحة لغة في هذا المجال.

إن الانسجام اللغوي من أهم الوسائل للنجاح الاقتصادي، «فالإنتاج الصناعي يتطلب أساليب موحدة ومنظمة كما يحتاج إلى سكان متحركين ومتجانسين، وعلى درجة عالية من التعليم وهذه المتطلبات تعني استعمال لغة

واحدة موحدة، عن طريقها يمكن أن يتواصل جميع أعضاء المجتمع الذين يشاركون في العملية الاقتصادية» كما يشير ذلك جلنر في كتابه "الأمم والوطنية" (٨).

ويتحدث كولماس عن مؤشرات التعدد اللغوي، وارتباطها بمتوسط دخل الفرد أو نصيبه من الناتج القومي في بعض بلاد العالم، فيلاحظ تدني متوسط دخل الفرد في البلاد التي تتعدد فيها اللغات مقارنة بالبلاد التي يقل فيها هذا التعدد؛ ففي بريطانيا التي يبلغ سكانها ٥٧ مليون نسمة بلغ متوسط دخل الفرد سنة ١٩٨٨م ما يقارب ١٢٨١٠ دولاراً، ببينما بلغ متوسط دخل الفرد في الفلبين ذات التسعة والخمسين مليوناً من السكان الذين يتكلمون ١٦٤ لغة ما يقارب ٦٣٠ دولاراً.

أما اليابان التي بلغ عدد سكانها سنة ١٩٨٨م ما يقارب ١٢٢ نسمة والتي يتحدث السكان فيها خمس لغات فقد بلغ متوسط نصيب الفرد فيها من الناتج الإجمالي ٢١٠٢٠ دولاراً، بينما بلغ نصيب الفرد من الناتج الإجمالي القومي في إندونيسيا البالغ عدد سكانها ١٧٤ مليون نسمة يتحدثون ٦٥٩ لغة ٤٤٠ دولاراً فقط، ويوجز المؤلف ما توصل إليه البحث العلمي في هذا المجال بعبارة جوناثان بول وهي أن "البلاد المجزأة لغوياً بشكل كبير بلاد فقيرة دائماً" (٩).

ولهذا فإن التجانس اللغوي على مستوى الوطن الواحد له أثر كبير في إحراز التقدم ونجاح التنمية. ويعزى النجاح الذي حظيت به التجربة اليابانية إلى التجانس اللغوي في البلاد، وسيادة لغة موحدة تنتشر على نطاق الوطن.(١٠)

ويعتقد بعض الباحثين: "أن التعدد اللغوي بين دول المجموعة الأوروبية يعد عقبة أساسية تحول دون انصهارها في كيان موحد" (١١).

وهكذا فإن العرب إذا كانوا يطمحون إلى تكتل اقتصادي كبير يواجهون به متغيرات المرحلة الحاضرة فإن من أهم الأدوات التي يجدر بهم الحرص عليها تهيئة بيئة متجانسة لغوياً، ولا شك أن الفصحى - لا اللهجات - هي المرشحة لبلوغ هذا الهدف. فهذه اللغة التي جعلها الله لغة لكتابة الكريم، ووعاء للتراث المشترك، جديرة بتحقيق كل متطلبات هذه المرحلة.

أما في مجال المعلومات فإن المأزق لحضاري الحرج الذي تقع فيه الأمة العربية يفضي بنا - كما يرى الخبير العربي د. نبيل علي - إلى الفزع "فقد حلت بنا هذه الموجة العارمة ونحن في أقصى درجات التشتت والفرقة مهددين باضمحلال كياننا القومي تحت وقع ضغوط خارجية شديدة وقيود داخلية قاسية". وبعد أن يستعرض القيود الخارجية، وهي قيود سياسية واقتصادية وتكنولوجية وزمنية، ويحلل القيود الداخلية التي يرصد منها:

المناخ السائد (الذي أدى إلى تقلص طاقة الفعل لدينا إلى شعارات)، ومقيدات العنصر البشري (وعلى رأسها نقص أصحاب الرؤية المستقبلية وخبراء تقييم تكنولوجيا المعلومات)، والمقيدات التنظيمية، ومقيدات عدم التجانس السياسي والاقتصادي والثقافي، يستطرد بذكر التحديات، ويجعل التحدي اللغوي أحد هذه التحديات التي تواجه العربي لدخول هذا العصر واقتحام عرين المعلوماتية الحصين[١٢]، والكاتب لا يضع في ذهنه بالطبع إلا اللغة العربية الفصحى، وإلا كيف يدخل العرب هذا المجال بأشتات من اللغات؟.

ومن البديهي القول إن أي دعوة لاستخدام العامية بوصفها وسيلة اتصال على المستوى القومي مهما أوتيت من بهرج إعلامي هو حكم على الأمة العربية جميعها بالتخلف في مجال حيوي يجتاح العالم الآن، ويتسابق البشر للتعامل معه في أوساط من المنافسة محمومة وشرسة.

وهكذا فإن الإفادة الحقيقية من تقنية الحواسب الآلية، وما ينتج عنها ويحيط بها من علوم لن يؤتي أكله إلا بتعريب هذه التقنية وتوطينها، كما تفعل كثير من دول العالم، ولن يكون هنالك نقلة نوعية للعلوم والتقنية عند العرب إلا بالتعامل مع عصر المعلوماتية من منظور عربي يستجيب لاحتياجات كل فرد من أفراد

الأمة، ولا يكون ذلك إلا بلغة موحدة منضبطة، فاللغة "في مجتمع المعلومات لها موضع الصدارة، كيف لا واللغة أهم مقومات ذكاء الإنسان محور هذا المجتمع، ومصدر الذكاء الاصطناعي للكمبيوتر أداة هذا المجتمع "[١٣]، كما أن اللغة تلعب دوراً خطيراً" في تثوير معمارية الكومبيوتر إلى درجة اعتبار كومبيوتر الجيل الخامس حاسباً لغوياً في المقام الأول "[١٤].

في ظل هذه المعطيات نحن بحاجة إلى لغة واحدة موحدة، نجري عليها البحوث باهظة التكاليف، ونطوعها لهذه التقنية.

وليس غير الفصحى المهيأة بثرائها العلمي والبحثي، وغناها المعجمي، لغة يمكن أن تحمل هذه المهمة، وبغير ذلك سوف نعيش على الفتات كما عشنا في القرن الماضي، ولن يكتب لنا المشاركة في حقل المعلوماتية أو الانتفاع من ثمراته.

ويكفي أن تعلم، على سبيل المثال، كم من الفوائد سوف يجنيها الإنسان العربي لو تطورت برامج الترجمة الآلية لنقل العلوم والمعارف من اللغات الأخرى إلى العربية، وهي البرامج التي بدأت في لغتنا وليدة متعثرة بسبب عدم وجود البحوث العلمية المكثفة، والأموال الضخمة التي تسندها.

من أجل هذا ـ وإذا كنا نريد نهضة حقيقية نتجاوز بها عثرات الماضي ـ نقول إن إعلامنا يجب أن يتحمل المسؤولية لإعداد العربي إعداداً جيداً للمستقبل.

■ على إعلامنا أن يعزز في النفوس مكانة اللغة الفصحى لكونها لغة المستقبل، وأن يشعر الإنسان العربي بأهمية الوعي بها واحترامها.

■ على إعلامنا أن يفسح للفصحى مزيداً من الوقت، وأن يقدمها في ثوب قشيب يغري المتلقين بها، ويشجعهم على متابعة برامجها.

وليس صحيحاً أن اللغة الفصحى لغة خشبية تثقل على تطور الأنشطة الإعلامية كما وصفها بعض الكتاب (وقد مر بنا قوله)، وليس صحيحاً أن الناس لا يقبلون عليها أو يفهمون مفرداتها. فالقرآن الكريم تتلى آياته بين المسلمين آناء الليل وأطراف النهار ويتلذذ الناس بهذه الآيات الكريمة ويدركون معانيها. ويتحلق أطفالنا حول أشرطة الصور المتحركة المدبلجة بالفصحى السهلة ويستمتعون بها، ويفهمونها ويقومون بترديد عباراتها. ويواظب بعض الكبار على مشاهدة بعض المسلسلات الأجنبية والأفلام، وبعضها مدبلج أو مترجم إلى العربية الفصيحة ولا يجدون صعوبة في فهمها، ويستمع الجميع إلى خطب الجمعة ونشرات الأخبار وهي بالفصحى ويتجاوبون معها. فأين هي الخشبية التي يزعمونها في هذه اللغة؟.

إن اللغة الفصيحة إذا وضعت في الإطار الجذاب المناسب لها فإنها تؤدي عملها بطريقة تتفوق بها على العامية المحلية

المحدودة، إذ يكفي أنها تخاطب جمهوراً عريضاً على امتداد العالم، وهذا الأمر في حد ذاته مفيد للصناعة الإعلامية التي تستطيع عن هذا الطريق ترويج المنتجات الإعلامية في مساحات لا حدود لها من العالم، مما يزيد في ازدهار الإنتاج الإعلامي في جميع أنحاء البلاد العربية، ويؤمِّن مردوداً اقتصادياً لا يستهان به.

■ وعلى الجهات الرسمية المختصة أن ترصد الأموال للترويج إعلامياً للغة الفصحى من خلال الدعاية لها والإعلان عنها، وانتهاز الفرص للتعريف بأهميتها. والترويج للغة القومية عن طريق الحملات الدعائية ليس أمراً مستغرباً، فقد قامت به دول قبلنا من أجل إثارة الشعور القومي نحو الاعتزاز باللغة، وجعلها حاضرة في أذهان الناس. ومن أمثلة تلك الحملات الدعائية حملة وكالة اللغة الإيرلندية التي نفذت سنة ١٩٧٨م تحت شعار "لغتنا ـ جزء من كياننا" وشملت الدعاية الصحافة والإذاعة والتلفزة ولوحات الإعلانات، وكلفت أموالاً ضخمة، وكذلك الحملة التي تقوم بها الحكومة الأندونيسية في شهر أكتوبر من كل عام بوصفه شهر اللغة القومية، والحملة الدعائية التي قامت بها حكومة سنغافورة للترويج للغة الماندرين وهي اللغة الصينية لبكين وغير ذلك(١٥).

■ ولا تكتمل منظومة العناية بالفصحى وتثبيت وجودها في المجتمع دون إصدار التشريعات والأنظمة التي تحمي اللغة،

وتصونها من العبث أو مزاحمة اللغات الأجنبية لها، وهو أسلوب متحضر تمارسه كثير من دول العالم المتقدم، وليس خافياً ما تقوم به فرنسا في هذا الصدد بتطبيق قانون اللغة الفرنسية الصادر سنة ١٩٧٥م، وتضع بموجبه الغرامات على المخالفات اللغوية.

ومن المفارقات أن جميع دساتير البلدان العربية تنص على أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية للدولة، لكنها لا تضع لهذه المادة من الأنظمة والعقوبات ما يكفل احترامها أو عدم مخالفتها.

ولعل من المبهج أن نقرأ في وسائل الإعلام خبراً يقول: إن إمارة رأس الخيمة قد قررت وضع غرامة على الإعلانات التي تتضمن أخطاء لغوية، فيكون لهذه الإمارة الصغيرة فضل التنبه إلى خطورة العبث باللغة، كما يحدث في كثير من أقطار العرب.

لقد أردنا من خلال هذه الورقة أن نبين أن مستقبلنا ـ سواء أكان اقتصادياً أم عملياً تقنياً ـ لن يكتب له الازدهار ـ كما تدل على ذلك جميع المؤشرات ـ إلا إذا شاعت بيننا لغة واحدة تنتظم المجالات المختلفة، وأن اللغة الفصحى، بما لها من إرث تاريخي وقبول يتعدى حدود الدول الصغيرة إلى المحيط العام لبلاد العروبة، هي المرشحة لهذه المهمة، وأن اللهجات العامية التي

يُدْفع بهـا إلى الصـدارة في وسـائل الإعـلام هذه الأيام ليـست جديرة بالمهمة الكبرى. وصدق أبو الطيب حين قال:

"ومن قصد البحر استقل السواقيا".

الهوامش

* بحث ألقي في مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الدورة السابعة والستون في ٢٩/ ١٢/ ١٤٢١هـ، ٢٤ مارس ٢٠٠١م.

(١) بشر، كمال، اللغة العربية بين الوهم وسوء الفهم، ص٢٧، القاهرة، دار غريب، ١٩٩٩م، ص٢٧.

(٢) عمر، أحمد مختار، اللغة العربية بين الموضوع والأداة، فصول، مج ٤، ع٢، إبريل/ مايو/ يونيه ١٩٨٤، ص ١٤٢.

(٣) صاغية، حازم، وداع العروبة، لندن: دار الساقي ١٩٩٩م، ص ٦٦.

(٤) الدسوقي، عمر، في الأدب الحديث، ٢/ ٤٦/ ٤٧.

(٥) نفسه، ص ص ٤٢-٤٣.

(٦) صاغية، مرجع سابق، ص ٦٤.

(٧) الشرق الأوسط، ٨/ ١٢/ ٢٠٠٠م، ص ٢٣.

(٨) نقلاً عن فلوريا كولماس، اللغة والاقتصاد، ترجمة د. أحمد عوض، الكويت، عالم المعرفة، شعبان ١٤٢١هـ/ نوفمبر ٢٠٠٠م، ص ٤٨.

(٩) نفسه، ص ٣٨.

(١٠) نفسه، ص ٥٠.

(١١) علي، نبيل، العرب وعصر المعلومات، الكويت شوال ١٤١٤هـ/ إبريل ١٩٩٤م، ص ٣٤٨.

(١٢) نفسه، ص ص ٢٧-٤٤.

(١٣) نبيل علي، نفسه، ص ٣٤٨.

(١٤) نفسه، ص ٣٤٩.

(١٥) كولماس، اللغة والاقتصاد، مرجع سابق، ص١٤٤.

لقاء مع مجلة «المعرفة»*

ونحن نعد ملف اللغة العربية أردنا أن نضمنه حواراً مع أحد المهتمين باللغة العربية مشاكلها وقضاياها شؤونها وشجونها.

لم نكن نبحث عن رجل يجيد التنظير والتقعر والمنافحة عن العربية، بقدر ما كنا نبحث عن رجل متخصص يحمل أفكاراً قابلة للتطبيق من لدن الأفراد والمجتمعات، الهيئات الحكومية والمؤسسات الأهلية.

من أجل ذلك كله كان هذا الحوار مع معالي الأستاذ الدكتور أحمد بن محمد الضبيب مدير جامعة الملك سعود سابقاً، أستاذ الأدب العربي وعضو مجلس الشورى السعودي حالياً.

إنه حوار يحوي كثيراً من الأفكار التي تستحق التوقف عندها، لا ليس التوقف عندها، بل حملها والذهاب بها إلى أصحاب القرار، من المسؤول الحكومي في هيئته مع موظفيه .. إلى المسؤول الأبوي في منزله مع أبنائه.

السؤال الأول: اللغة والحضارة:

... يجادل البعض بأن اللغة لن تقوى ويصبح لها فعالية حضارية إلا بقوة أهلها، وبما أن (اللغة العربية محفوظة بحفظ الله لها بالقرآن الكريم) فإن الاهتمام بالتقنية والعلوم والصناعة (وهي الآن بغير اللغة

العربية) هو أولى وأجدى ــ مرحلياً ــ وكذلك فعلت كثير من الأمم لكي تنهض، فلابد من أن تتعلم لغة العلم وتجعل لها مكانة في المجتمع. وعندما تقوى الأمة سياسياً وحضارياً فإن لغتها تلقائياً ستكون قوية وسائدة وفاعلة .. فما رأيكم في هذا الطرح؟

ـ في هذا السؤال حُشدت كثير من القضايا المتشابكة، ويحسن بنا أن نفككه إلى عناصرَ نُجيب عن كل واحد منها على حدة:

أ ـ فيما يخص القول بأن اللغة العربية لن تقوى ويصبح لها فاعلية حضارية إلا بقوة أهلها. لست أظن أن هنالك تلازماً بين قوة اللغة وبين فعاليتها في التأثير الحضاري، اللغة يمكن أن تكون قوية في بيئتها، وليس لها ذلك التأثير الحضاري خارج حدودها.

اللغة العربية مثلاً كانت قوية في العصر الجاهلي في بيئتها لكنها لم تكن ذات تأثير حضاري على العالم، الفرعونية القديمة كانت قوية في بيئتها ولم يكن لها تأثير حضاري على غيرها، المشاهد في هذا العصر أن اللغة اليابانية قوية جداً في بيئتها وليس لها إشعاع حضاري خارج إقليمها، ولو بحثت عن كلمة يابانية في اللغة العربية لما وجدت ذلك (إذا استثنينا أسماء السيارات والأجهزة اليابانية وهي أسماء لعلامات تجارية، وليس لها دور في الاستعمال اللغوي خارج عما وضعت له) . .

نعم؛ إذا قويت الأمة وسيطرت عسكرياً أو ثقافياً على بيئات واسعة كانت أو ضيقة فإنها في هذه الحالة يكون لها تأثير حضاري. في عصر شكسبير كان المتحدثون باللغة الإنجليزية لا يتعدى عددهم خمسة ملايين نسمة، وكانت هذه اللغة محصورة في ما يسمى بإنجلاند وجنوب اسكوتلاندا فقط، ولم تكن دخلت إلى مقاطعة ويلز، ولا إلى جزيرة أيرلندا (فيما يسمى بريطانيا الآن)، أما في أوروبا فلم يكن لها وجود بالمرة. ومع ذلك فقد كتبت بها أروع أعمال الإنجليز، وهي أعمال شكسبير. فهل كانت اللغة ضعيفة في بيئتها؟ لا . . وإنما كانت محدودة الانتشار، ولقوتها في بيئتها استطاعت أن تستوعب العلوم والآداب وأن يبدع أهلها بها.

اللغة الفرنسية في القرن الثامن عشر كانت أقوى تأثيراً من الإنجليزية، فقد كانت لغة الثقافة والفنون ولم تستطع الإنجليزية منافستها في أوروبا على الرغم من بداية القوة البريطانية في هذا العصر واتساع نفوذ الإنجليز السياسي والعسكري.

اللغة القوية في مجتمعها (وهذا ما نريده للعربية) هي التي تنقل هذا المجتمع من التخلف إلى التقدم، وتساعد على اتساع نطاق العلوم والثقافة في المجتمع. أما اللغة الأجنبية فإن الاعتماد

عليها وإضعاف اللغة الأم يؤدي بهذا المجتمع إلى التبعية العلمية والفكرية، وليس وراء التبعية إلا القضاء على الهوية، ومسخ الشخصية، واستمرار الضعف والتخلف.

ب ـ جدوى الاهتمام بالتقنية والصناعة لا يختلف فيه اثنان، وكون معظم ما يكتب عنها هو باللغة الأجنبية صحيح وتعلم اللغة الأجنبية لا شك في فائدته؛ لكن لا بد لنا أن نعرف أن اللغة الأجنبية سلاح ذو حدين:

إما أن تتعامل معها بحذر بحيث لا تطغى على لغتك الأم، وبحيث تتخذها وسيلة لإغناء هذه اللغة من خلال الترجمة، وإشاعة العلوم والمعارف المستقاة من هذه اللغة باللغة العربية بين أبناء أمتك وحينئذ تكون قد خدمت نفسك وأمتك ووضعت هذه الأمة على عتبات التقدم.

وإما أن تفرض اللغة الأجنبية على الجميع في التدريس والحديث والكتابة، وحينئذ تعزل لغتك عن معترك العلوم والتقنية، وتعزل أمتك أيضاً، وتصبح تابعاً تتلقى ما يقذف به إليك الغرب من منتجات، دون أن تكون لك إسهامات تنسب إلى أمتك أو تفيدها في الحياة. أن تدرس وتكتب وتتحدث باللغة الأجنبية معناه أن تتحول إلى (خواجه) غير معترف به من الخواجات أنفسهم، كما أن إسهاماتك كلها

تنسب لهم وهذا ما حدث بالنسبة للنابغين العرب الذين نبغوا في الغرب فكل إسهاماتهم لم يستفد منها إلا المؤسسات والشركات الغربية، وبالتالي عدت هذه الإنجازات إنجازات غربية لم تنسب للعرب ولم تحسب لهم ولم يفيدوا منها في الخروج بأمتهم من وهدة التخلف.

إن تبني اللغة الإنجليزية أو غيرها من اللغات في كل مجالات الحياة هو بمثابة الانتحار الحضاري الذي تقدم عليه الشعوب المتخلفة دون أن تدري. ويكفي أن تعلم أن كثيراً من الشعوب في أفريقيا وغيرها سادت فيها اللغات الأجنبية وأصبحت لغاتها الرسمية، التي تتحدث بها، وتكتب بها، ظناً منها أنها ستكون جزءاً من هذه الأمة المتقدمة أو تلك، ولكنها لم تحصد سوى التخلف والبؤس والفرقة بين تابعين لتلك الأمم لا يستطيعون فكاكاً منها، وبين محافظين على الهوية والشخصية.

ج ـ ليس صحيحاً أن كل الأمم الناهضة قد اعتمدت اعتماداً كلياً في الحديث والكتابة والتعليم على اللغة الأجنبية ثم تخلصت منها فيما بعد. ما حدث في كل الحضارات القديمة والمعاصرة أن اللغة الأجنبية قد تصدى لمعرفتها بعض العلماء والتراجمة، الذين نقلوا ما فيها إلى اللغة الأم، ثم نشروا العلوم باللغة الأم بين قومهم المحتفظين بلغتهم والمعتزين بها.

ومن خلال هذه العملية انتشر العلم في مجتمعاتهم واتسعت آفاقه، واستطاعوا بعد ذلك الابتكار والنقص والإضافة إلى هذا العلم أو ذاك. وإذا أردت الدليل فانظر إلى تاريخ الحضارة الغربية المعاصرة، وإلى ما وصلت إليه اليابان الحديثة من تقدم تجد أن طريق الترجمة وتوطين العلوم باللغة الأم كان هو الطريق الوحيد نحو النهضة.

السؤال الثاني:

.. هل ترون أن ضعف اللغة العربية السائدة هو بفعل أبنائها، أم أن (التآمر) الخارجي والاستعمار هو الذي أدى إلى حالة الضعف الراهنة:

ـ ضعف اللغة العربية في الوقت الراهن يعود بالدرجة الأولى إلى أبنائها الذين تنكروا لها وضيقوا أمامها سبل الحياة.

كان الاستعمار الخارجي سبباً في ضعف اللغة ومحاولة إلغائها من حياة العرب في البلدان التي استولى عليها، وكانت المقاومة شديدة في ذلك الوقت لإدراك الجميع أن الاستعمار إنما يريد ربط هذه البلدان بقومه وثقافته لتثبيت أقدامه.

وفي استفتاء أجرته مجلة الهلال سنة ١٩٢٠م عن مستقبل اللغة العربية بين مجموعة من المثقفين كان كثير منهم يرى انقشاع الاستعمار سيساعد على ازدهار اللغة العربية، وكانوا يتطلعون إلى اليوم الذي تقوم فيه الحكومات الوطنية فتمكن للغة الأم.

لكن المؤسف أن ما حدث هو العكس فقد رحل الاستعمار ولكنه خلف من أبناء هذه البلدان من هم أشد عداء للغة العربية من المستعمرين، إما جهلاً بأهمية اللغة في النهضة، أو رغبة في الحصول على مكاسب وقتية في الشركات والمؤسسات الأجنبية التي انتشرت في البلاد العربية، وإما بسبب العمى الحضاري الذي يصيب التبعيين ويجعلهم لا يرون الدنيا إلا من خلال عيون سادتهم الأجانب.

السؤال الثالث: طرائق تدريس اللغة العربية:

.. يعترف العديد من (اللغويين) بفشلهم في الوصول إلى الطريقة الأفضل لتعليم اللغة العربية في العصر الحاضر و(تحبيب) الناشئة فيها.

كيف ترون واقع تدريس اللغة العربية في التعليم العام؟ وكيف ترون أهمية وإمكانية غرس (حب) هذه اللغة و(الغيرة) عليها لدى هؤلاء الناشئة من خلال المعقل الوحيد وربما الأخير (المدرسة)؟

ـ إن اعتراف كثير من التربويين اللغويين بالإخفاق في تعليم اللغة العربية علامة صحة، ودليل على التوجه الرشيد نحو حل هذه المشكلة.

الحقيقة أن تعليم اللغة العربية في مدارسنا ومعاهدنا يجري ضمن ظروف غير مواتية للنجاح. نحن أولاً أخفقنا في تحديد فلسفة تعليمنا للغة، لمن نعلمها وعلى أي الأسس؟ ليس لدينا دراسات

تبين القدر الذي نحتاجه من النحو بناء على مزاجنا اللغوي المعاصر، أو احتياجنا من القواعد النحوية في مجالات الحياة المختلفة.

ما زلنا نخلط بين حاجة المتخصص وحاجة المتعلم العادي الذي يريد أن يعصم لسانه ويده من الخطأ. ركزنا على حشد أكبر كمية من القواعد وحشو أدمغة التلاميذ بها دون النظر إلى مدى احتياجهم إليها.

كان الإمام ابن حزم ـ رحمه الله ـ يرى أن تعليم النحو يجب أن يكون كالملح في الطعام.

بناء على ذلك كان علينا أن نهتم بالطعام وهو مادة اللغة، ثم نضيف إليه ما نحتاجه من ملح، ما حدث هو أننا اهتممنا بالملح على حساب الطعام، فأفسدنا الطعام ونفرنا المتعلمين.

اللغة السليمة لا تكتسب بكثرة القواعد المحشوة في الأذهان والمحشورة في الكتب وإنما تكتسب بالممارسة وهي على مستويات مختلفة. هذه الممارسة هي التي تجمع ما يسمى بالمهارات اللغوية: الاستماع والحديث والاستيعاب، مع القراءة والكتابة وغيرها.

أهملنا نحن المهارات، فالطالب يلتقي باللغة مفرقة في كتب مختلفة، مقطعة الأوصال لا رابط بينها، ولا يكاد يلم بها

بوصفها وحدة متكاملة. ثم هو لا يعطى وقتًا كافياً لممارسة هذه اللغة قراءة وكتابة واستماعاً وتحدثاً، هدف المدرس أن ينهي الكتاب المقرر، وأن يحفظ الطالب القواعد، ويحل الأسئلة والتمرينات، أما مقدار استفادة الطالب من ذلك كله فليس في الحسبان.

كان أسلافنا القدماء يبعثون أبناءهم إلى البادية لا ليتعلموا القواعد، ويدركوا العلل النحوية، وإنما لكي يسمعوا اللغة، ويتحدثوا بها، وكان هذا يعصم ألسنتهم عن اللحن أكثر مما يفعل النحو. هل تصدق أن وضعنا الآن من حيث الوسائل المتاحة لإجادة اللغة أفضل من وضع أجدادنا.

بإمكاننا أن نأتي لطلابنا بالنصوص الفصيحة المستساغة ونسمعهم إياها ونختبرهم فيها ، ونجعلهم يحاكونها ونحاول أن نجعل اللغة سليقة لهم لا اكتسابا، لكن بشرط أن نعطيهم وقتاً كافياً لذلك.

منذ أربع سنوات زرت روضة للأطفال أنشأها الدكتور عبد الله دنان في سورية ودهشت، أطفال بين الرابعة والسادسة من العمر يتحدثون الفصحى بطلاقة دون أن يأخذوا حرفاً من النحو. يتحدثون العربية سليقة وهم لا يمضون في المدرسة أكثر من ست ساعات يومياً. الوصفة السحرية لهذه

الروضة أن لا يجري أي حديث في المدرسة إلا بالفصحى. كل العاملين في المدرسة يخاطبون التلاميذ بالفصحى ولا يسمحون لهم بالكلام إلا بها.

وحديث السليقة يجرنا إلى حديث آخر وهو البيئة اللغوية التي يعيش فيها طلابنا. لاشك أن بيئتنا السائدة بيئة عامية، لكن أليس بالإمكان أن نجعل من المدرسة بيئة لغوية نظيفة. لم نستطع حتى الآن أن نعد هذه البيئة وهي أمر مهم إذا كنا نهتم بلغة أبنائنا. كل لغات العالم تعلم ببيئات نظيفة لغوياً، غير متساهلة في اللغة المعيارية إلا اللغة العربية، فلا يعلمها إلا عوام وأشباه بالعوام، لابد لنا إذن أن نعمل على إعداد مدرسين في المدارس يعون هذا الهدف جيداً، ويحققون ما نصبوا إليه من خلق البيئة النظيفة لغوياً. التدريس رسالة سامية لتحقيق طموحات الأمة في التقدم، والمدرس الذي يواجه أبناءنا كل يوم يجب أن يكون على مستوى هذه الرسالة. أما المدرس الذي لا يستطيع ذلك أو يتخذ من التدريس مهنة لأكل العيش وحسب دون الشعور بعظمة هذه الرسالة فعليه أن يترك هذا الموقع لمن هو أجدر منه.

السؤال الرابع: تعليم اللغة الإنجليزية في المرحلة الابتدائية:

.. يرى البعض أهمية تعليم اللغة الإنجليزية في المرحلة الابتدائية، وذلك لاستغلال تلك الفترة المبكرة في التمكن من اللغة الإنجليزية

التي يحتاج إليها الطلاب في تعليمهم الجامعي أو في سوق العمل إن اتجهوا إليه بعد التخرج من المرحلة الثانوية، هل ترون أن لتدريس اللغة الإنجليزية في مرحلة مبكرة تأثيراً على اكتساب اللغة العربية ومكانتها لدى الناشئة؟

- لست أرى تعليم اللغة الإنجليزية في المرحلة الابتدائية لعدة أسباب:

* أن المرحلة الابتدائية هي مرحلة تأسيس بالنسبة للطفل في سنه المبكرة وهي المرحلة التي يبدأ فيها تشكل شخصيته وانتماءاته، ولذلك فإن التركيز في هذه المرحلة ينبغي أن يكون على الثوابت. وأهم الثوابت في هذه المرحلة: الدين واللغة العربية. اللغة الإنجليزية ليست ثابتاً من ثوابتنا وليس من الضروري، بل من المستهجن، أن ندخل في خلد طفلنا الصغير أهمية هذه اللغة منذ وقت مبكر، فنساوي بينها وبين اللغة الأم، ونجعله منذ الصغر مرتبطاً بلغة غير لغته تمثل ثقافة ليست ثقافته. "مما يربك الطلاب لغوياً وعاطفياً، ويزعزع ثقتهم بلغتهم، ويجعلهم يتشربون بعض المفاهيم الأجنبية منذ الصغر، وهذا قد يبقى أثره إلى مراحل لاحقة". (الاقتباس من بحث قيم للدكتور عيد الشمري عن تدريس اللغة الإنجليزية في المملكة، مجلة جامعة الملك سعود، العلوم التربوية، ١، ٢، (١٤٠٩/ ١٩٨٩م، ص ١٨١)، وستكون

جميع اقتباساتنا منه في هذه الموضوع ونشير إليه بـ "الشمري").

* مجتمعنا ليس مجتمعاً ثنائي اللغة، فنحن ـ ولله الحمد ـ جميعاً عرب مسلمون، وليس بيننا أي أقليات أو مجتمعات إثنية يمكن أن تراعي لغاتها. أما المتعاقدون من غير العرب فهم عمالة مؤقتة، طارئة سوف يستغنى عنها ـ بحول الله ـ عندما تكتمل السعودة.

* النظريات الجديدة في تدريس اللغات ترى تدريس اللغة الأجنبية عبر الربط بينها وبين ثقافة شعوب تلك اللغات وهذه النظريات تشجعها الدول الاستعمارية، مما يهز ثقافة الطفل بعقيدته وثقافته وولائه لهما (انظر: الشمري، ص١٨٢).

* تدريس الإنجليزية في المرحلة الابتدائية يتعارض مع التوجه الصائب للنهضة، وهو تشجيع التعريب في كل المجالات (الشمري: نفسه).

* تدريس اللغة الأجنبية في المرحلة الابتدائية جربته دول قبلنا كالولايات المتحدة وبريطانيا في الستينيات" وثبت فشله وكثرة تكاليفه، وخطورته على نمو الطلاب اللغوي والعاطفي، وولائهم للغتهم وثقافتهم، الأمر الذي جعل هذه الدول تقصر تعليم اللغة الأجنبية على المرحلة الثانوية" (الشمري، ص: ١٨٣).

* يضاف إلى ذلك كله التكاليف الباهظة لتوفير مدرسين لهذه المادة وتصميم مناهج مناسبة ومعامل، وإعداد وطباعة كتب ونحو ذلك، مما يشكل عبئاً على ميزانية الدولة، لا يوازي المردود الناتج عن كل هذه العملية، وقد استوعب الدكتور الشمري ذلك بالتفصيل في بحثه الآنف الذكر، ص: ١٨٢ وما بعدها.

السؤال الخامس: تعريب التعليم الجامعي:

.. هل تعتقدون أن الغالبية العظمى من مسؤولي وأساتذة الجامعات العربية يرون ضرورة التعريب وأهميته ولكنهم لم يجدوا الكيفية المناسبة للبدء بهذا المشروع، أم أن هذه الغالبية لا تمتلك تلك القناعة أصلاً وليس لديها الإرادة في الشروع بعملية التعريب للتعليم الجامعي؟

قبل الإجابة عن هذا السؤال يحسن بنا أن نبين الحقائق التالية:

١ـ أن التعريب في التعليم الجامعي يقصد به إلقاء الدروس الخاصة بالطب والعلوم البحتة والتطبيقية على الطلاب باللغة العربية، وإعداد أوترجمة الكتب الدراسية والأساسية بها ومطالبة الطلاب بكتابة بحوثهم وأوراقهم الفصلية باللغة العربية، وإجراء امتحاناتهم بهذه اللغة.

٢ـ أن التعريب يجعل الطلاب أكثر استيعاباً للمادة العلمية وتمكناً منها وفهماً لها ما دامت قد قدمت لهم بلغتهم الأم، وقد أثبتت الدراسات العلمية ذلك.

٣ـ أن الأمم الناهضة قد بدأت خطواتها نحو امتلاك العلم والتقنية من خلال تعليم هذه العلوم باللغة الأم، وأن دول العالم المعاصر المتقدمة والنامية التي بسبيلها للتقدم جميعها ـ إلا ما ندر ـ تدرس الطب والعلوم بلغاتها القومية.

٤ـ أمضى العرب ما يقارب ثمانين عاماً يدرسون هذه العلوم باللغة الأجنبية ومع ذلك فإنهم فشلوا في امتلاك العلم والتقنية وتوطينها عن هذا الطريق، مما يدل على إخفاق نظرية الاستمرار بالتمسك باللغة الأجنبية لغة للتدريس في الوصول بالأمة إلى أهدافها الكبرى في اتجاه التقدم.

٥ـ التعريب لا يعني الانقطاع عن تعليم اللغات الأجنبية بوصفها لغات مهمة يطل منها الطبيب والعالم والمفكر على الجديد في ميدانه. فلا بد من تكثيف تعليمها بهذا المفهوم لا بمفهوم كونها لغة التدريس.

من هذه المنطلقات يرى كثير من المسؤولين وأساتذة التعليم الجامعي ضرورة البدء بتعريب التعليم الجامعي بكل تخصصاته. أما الرافضون لذلك والمترددون فيه فلا يخرجون عن ثلاث فئات:

١ـ فئة حسنة النية تحب العربية وتؤمن بقدرتها على نقل العلوم وسائر معطيات التقنية، ولكنها تحجم وتتردد نظراً لتدفق المعلومات الهائل في هذا العصر، والخشية من صعوبة اللحاق بالركب العالمي إن نحن اقتصرنا على التعريب، وهم في تخوفهم ينظرون إلى حالة الوهن العربي، التي كان من نتائجها ضعف التنسيق بين المؤسسات العلمية، وندرة المصطلحات، وفوضى استعمالها في البلاد العربية. ولا شك أن المعوقات والتحديات في هذا المجال كبيرة، ولكن من قال إن التقدم والتحرر من التبعية وتوطين التقنية يكون بدون تحديات. إن علينا أن نواجه التحديات إن وجدت ولا شك أننا واجدون لها حلولاً ذاتية ننفذ من خلالها للوصول إلى أهدافنا.

٢ـ فئة تجهل اللغة العربية جهلاً يكاد يكون تاماً، وتجهل إمكاناتها الهائلة في التعبير، يشعر أفراد هذه الفئة بالعجز عن أداء هذه المهمة، وهم يتصرفون فيها بمزيج من الخجل المستتر والمكابرة المعلنة، ويرون أن بقاء الحال على ما هو عليه يريحهم من جهة، أو يحفظ كرامتهم من جهة أخرى.

٣ـ فئة مستغربة مستلبة، قد ربطت نفسها بكل ما هو أجنبي فهي لا ترى الدنيا إلا من خلال عيون غربية، وتعتقد أن استعمال اللغة الأجنبية هو الخيار الوحيد للنهضة، وأن الإقدام على استعمال العربية في مجال الطب والعلوم والتقنية ضرب من

الهوس الوطني. وهذه الفئة هي المستولية للأسف على معظم المنابر التعليمية في معظم البلاد العربية وخاصة في بعض البلاد المستعمرة من قبل الأجنبي الذي يبدو أنه لم يخرج من تلك البلاد إلا بعد أن ترك لثقافته ولغته وكلاء محليين ينفذون سياسته.

وقد ثبت فشل هذه السياسة التعليمية على مدى السنوات الثمانين السابقة (وهي عمر التعليم الجامعي الحديث في البلاد العربية) التي علمت بها العلوم والطب من خلال اللغة الأجنبية، فلم يجن الوطن العربي أي تقدم يذكر في هذا المجال، وتكرس اعتماده في جميع فنون التقنية على الأجنبي، ولم ينتج شيئاً ذا بال ينافس به على مستوى العالم، وسبقته بلدان بدأت معه في البدايات الأولى، وشعوب هي أقل منه عدداً وأحدث منه حضارة.

**** ماذا عن الإدارة الثقافية بجامعة الدول العربية، أو اتحاد جامعات الدول العربية، أو المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم .. هل من جهة عربية جامعة تملك القدرة على "الإلزام" أو "شبه الإلزام" في قضية "التعريب"؟**

ـ بالنسبة لدور الجامعة العربية والمنظمات المرتبطة بها فقد نُظِّمت كثيرٌ من المؤتمرات والندوات واللقاءات التي تعضد التعريب وتحض عليه وقد نوقش الموضوع مراراً في اجتماعات اتحاد

الجامعات العربية، واجتماعات الوزراء المسؤولين عن الثقافة في البلاد العربية، والندوات التي تناولت وضع اللغة العربية.

وينص ميثاق الوحدة الثقافية العربية الصادر سنة ١٩٦٤م على الآتي: "توافق الدول الأعضاء على أن تكون اللغة العربية لغة التعليم والدراسات والبحث في مراحل التعليم كلها وفي الوقت نفسه تعمل الدول العربية على توثيق صلة طلابها بالثقافة الأدبية والعلمية والفنية الحديثة، ومساعدتهم على إتقان الوسائل اللغوية التي تمكنهم من استيعاب هذه الثقافة".

وفي وثيقة السياسات الثقافية في البلاد العربية المقدمة للمؤتمر العالمي للسياسات الثقافية في المكسيك سنة ١٩٨٢م جاء ما يأتي: "إن الثقافة العربية تتألق بلغتها، هذه اللغة التي نزل بها القرآن الكريم، والتي تبرهن باستمرار على قدرة فائقة في التطور والنمو، واستيعاب المبدعات الإنسانية في مجالات العلم والتقنيات والفنون والآداب".

وجاء في الخطة الشاملة للثقافة العربية التي أعدتها الجامعة العربية سنة ١٩٨٥م ما يآتي: "إن امتلاك السيادة الثقافية داخلياً وخارجياً يتوقف في الأساس على سيادة اللغة العربية في وطنها وبين أبنائها أولاً"

وجاء في بيان الرباط الصادر عن الوزراء المسؤولين عن الشؤون الثقافية سنة ١٤١٠هـ/ ١٩٨٩م ما يأتي: "إن اعتماد اللغة العربية في التعليم بجميع مراحله واختصاصاته، وفي مختلف أجهزة العمل الإدارية والإعلام وفي التأليف والإبداع، هو السبيل الأمثل لاستعادة اللغة القومية وظائفها الطبيعية، وهو الشرط اللازم لإثراء الثقافة العربية ولممارسة حقنا المشروع في الإسهام الإيجابي في الحضارة الإنسانية".

القرارات كثيرة ومغرية، ولكنها في معظم الأحيان تستقر داخل الأدراج المظلمة، وتأخذ طريقها فور توقيعها وإعلانها إلى سراديب النسيان.

**** هل ترى أن قرار تعريب التعليم الجامعي هو قرار تعليمي/ ثقافي يتخذه وزراء التعليم العالي أو وزراء الثقافة .. أم هو قرار سياسي يحتاج إلى قوة ودعم القيادة السياسية باستمرار؟**

ـ القرار في التعريب ليس قراراً تعليمياً/ ثقافياً، فقد قال المختصون رأيهم بضرورة التعريب كما قال الوزراء والمسؤولون رأيهم في المسألة، ولم يبق إلا دعم هذا الرأي بالقرار السياسي الحاسم الذي يعيد للغة سيادتها في بلادها، ويقدر الأمة على المشاركة الجادة في الحضارة المعاصرة، ويخرجها من التبعية العلمية والثقافية الذليلة.

السؤال السادس: اللغة العربية وسوق العمل

..لكم رأي في أن اللغة الإنجليزية (تتمدد في سوق العمل لدينا بصورة سرطانية تنهش هويتنا وتهزأ بوجودنا، وتحاول أن تجعل منا أمساخاً وأشباحاً تدور في فلك غريب يبعد بنا في تكويننا الثقافي ..).

ألا ترون أن طبيعة سوق العمل في المملكة لكونها سوقاً مفتوحة وتضم مجموعة كبيرة من العمالة ــ إن لم تكن غالبة ــ لا تتحدث العربية، أن هذا يستدعي استخدام اللغة الإنجليزية بجانب اللغة العربية؟

ـ دعنا نتفق أولاً على بعض الأسس ثم ننطلق منها إلى الإجابة على هذا السؤال:

أولاً: أن أهل هذه البلاد عرب مسلمون وهم الغالبية العظمى الذين ينبغي أن تراعى أحوالهم في هذا المجال.

ثانياً: أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية للدولة، ومن هنا فإن لها السيادة في جميع المواقع، ولا يجب أن يزاحمها في هذه المواقع أي لغة.

الأمر الثالث: أن وجود هؤلاء الأجانب يفترض أن يكون مؤقتاً ولذلك فإننا لا يمكن أن نشكل حياتنا في المملكة على هوى هؤلاء الأجانب، بل الواجب أن يشكلوا هم حيواتهم بما يناسب وضعنا، وهذا هو الوضع الطبيعي في جميع أنحاء العالم،

فالألماني لا يحادث العامل التركي في بلاده باللغة التركية أو لغة وسيطة كالإنجليزية وإنما يحدثه بلغته الألمانية، وكذلك الفرنسي لا يتكلم مع العامل الأفريقي ببلاده باللغة الوسيطة وإنما يكلمه بلغة الدولة وهي الفرنسية؛ فلماذا نكون نحن بدعاً بين الأمم ونفرض على هؤلاء أن يتعلموا الإنجليزية ليتكلموا بها معنا كما نفرض على أنفسنا تعلم الإنجليزية كي نتفاهم معهم؟ ألست ترى معي أن هذا الوضع شاذ؟

لماذا لا تكون معرفة اللغة العربية ميزة تعطي الأفضلية للعامل الذي يلم بها كي يقدم إلى المملكة، شأننا في ذلك شأن الدول الأخرى التي تحرص على بث لغاتها وثقافاتها بين أرجاء العالم. إن في ذلك على المدى الطويل فائدة لنا حيث يتعرف هؤلاء على ثقافتنا ويعرفوننا على حقيقتنا ويتعاطفون مع قضايانا.

ثم إن اشتراط اللغة الإنجليزية للعمل في سوق بلادنا تسبب في قفل أبواب العمل أمام شبابنا المتخرج حديثاً من الثانوية أو الجامعة. وجعل الفرص مفتوحة أكثر أمام الأجانب، وهذا ما لا يحدث في أي بلد يحرص على تشجيع العنصر الوطني وإحلاله مكان الغريب.

اللغة الإنجليزية قد تكون مطلوبة في بعض المناصب والمهام القيادية والفنية الدقيقة ولكنها بكل تأكيد ليست ضرورية في معظم الأعمال التي تجري في السوق.

*** هل من الضروري استخدام "العقوبات" لتطبيق القرارات الحكومية الصادرة في شأن المحافظة على اللغة العربية في سوق الأعمال في المملكة؟**

ـ إن القرارات الحكومية الصادرة في شأن الحفاظ على اللغة العربية كثيرة، ولكن متابعة تنفيذها من قبل الجهات المعنية متراخية وغير كافية، ولا شك أن المخالفات للأنظمة والقواعد لابد لها من عقوبات رادعة.

*** ألا ترون وجاهة اشتراط إجادة اللغة الإنجليزية لخريجي الجامعات المقبلين على العمل في كثير من الأعمال التجارية والتي أصبحت (مع انفتاح الأسواق) تستدعي إجادة هذه اللغة والحضارة؟**

ـ اللغة الإنجليزية تدرس الآن في الجامعات والقدر الذي يأخذه الطلاب منها كاف، ومن أراد الازدياد منها فالبلاد مليئة بالمعاهد والمدارس التي تقدم ذلك، أنا لست ضد تعلم أي لغة أجنبية، ولا أشك في جدوى تعلم اللغات، ولكني أطالب بتنظيم العلاقة بيننا وبين هذه اللغات، بحيث لا تطغى على اللغة العربية، لغة ديننا وقوميتنا، وهي اللغة التي يجب أن تكون لها السيادة في الوطن.

السؤال السابع: اللغة العربية والعامية

.. ألم تكن «العامية» موجودة حتى في أزهى عصور «العربية»؟ فلماذا هذا التوجس الدائم من خطرها على اللغة الفصحى؟ كيف تقيِّمون مستوى خطر العامية وعلى الذائقة اللغوية والاتصال بالتراث؟

اللغة العامية كانت موجودة منذ العصور التاريخية القديمة في صورة لهجات يستعملها العامة في بيئات مختلفة، وهم يعرفون أنهم باستعمالهم إياها لا يبلغون المستوى الرفيع الذي يبلغونه بالفصحى. ولذلك كانت العامية محصورة في بيئات التخاطب الضيقة التي كانت بيئات منعزلة.

لم تكن العامية ترقى لتكون لغة الأدب أوالثقافة أو الدواوين الرسمية، ولم تكن الدروس تلقى بها في حلقات العلم، ولذلك لم يكن لها خطر على الفصحى في تلك الأيام.

لكن خطر العامية يظهر عندما تتجاوز مستواها الاجتماعي في التخاطب، لتحل مكان الفصحى في المدرسة والدواوين الرسمية ووسائل الإعلام، أو تكون أداة للكتابة في الشعر والنثر. عندئذ تصبح العامية طاردة للفصحى عن مواقعها الطبيعية، وفي ذلك خطر يهدد الأمة بالتمزق اللغوي طبقاً لكل لهجة، إذ أن كل لهجة سوف تتحول، مع مرور الزمن، إلى لغة كما حدث عند أمم أخرى. وفي هذه الحالة تصبح كل بيئة لهجية

كياناً مستقلاً عن البيئات الأخرى، له لغته التي لا تفهم في البيئات الأخرى، ولا يخفى ما في ذلك من خطر على وحدة الأمة. كما أن هذه اللهجات إذا ما استقلت فسوف يكون لها أدبها ولغتها الرسمية، التي تبتعد بها عن لغة التراث العربي الإسلامي المكتوب بالعربية الفصحى. وفي ذلك انقطاع عن الإرث الحضاري والتاريخي لهذه الأمة.

**** أيهما أشد خطراً على "العربية" في نظركم العامية أم اللغات الأجنبية؟**

ـ أما من حيث أيهما أشد خطراً في هذا الوقت فالواقع أن تشجيع العامية لا يقل خطراً عن تشجيع اللغة الأجنبية، فأي موقع تطرد منه الفصحى لتحله إحداهما بدلها يعد انهزاماً للفصحى، وبالتالي يشكل خطراً على الثقافة العربية، ويسهم في إضعاف الأمة وفقدان هويتها أو تمزيقها.

**** هل مقاومة "العامية" تسير في نفس مسار مقاومة (الأجنبية) أم أنها تتخذ وسائل وسبلا مغايرة ؟.**

ـ إنني أدعو إلى وضع كل واحدة منهما في إطارها الصحيح في حياتنا، وذلك عن طريق تنظيم العلاقة بهما بحيث لا تطغى أي واحدة منهما على الفصحى، أو تأخذ مكانها السيادي في حياتنا. وأقاوم تبعاً لذلك أي تجاوز لإحداهما عن حدها في هذا المجال.

السؤال الثامن: مستقبل اللغة العربية

.. أشرتم إلى دراسات حديثة ذكرت أن عدد اللغات في بداية القرن العشرين كان ١٥٠٠٠ لغة، وتقلصت بالتدريج حتى وصلت إلى ٥٠٠ لغة، ويقال إن ٣٠٠ لغة تعد في قائمة الخطر، ويتوقع أن تستخدم البشرية في القرن الحادي والعشرين ١٢ لغة فقط لن ينتشر منها سوى ٦ لغات، كيف ترى مستقبل لغتنا العربية في ظل هذه الأرقام؟

ـ الحديث عن مستقبل اللغة العربية حديث طويل، لا تتسع له صفحات قليلة ولكن في ضوء الأرقام التي ذكرت من أن المتوقع أن يتقلص عدد اللغات في القرن الحادي والعشرين إلى ٦ لغات، وفي ظل العولمة وصراع الحضارات فإن اللغة العربية ستواجه تحديات كبرى، ما لم يتنبه إلى ذلك السياسيون والمخططون والمنفذون وأصحاب القرار، إلى جانب العلماء والباحثين؛ من أجل اتخاذ الوسائل الفاعلة الكفيلة باستمرار اللغة العربية حية ومنتجة، ومن أهمها: القضاء على الهزيمة النفسية التي يشعر بها العربي نحو لغته، ونشر الوعي بأهمية اللغة في بناء الذات العربية، وتفعيل دور اللغة في صياغة المستقبل العربي.

* مجلة "المعرفة" الرياض: وزارة المعارف، العدد ٦٥، شعبان ١٤٢١هـ/ نوفمبر ٢٠٠٠م، ص ص ـ ٨٠ ـ ٨٨.

بل الواجب أن تكون بالعربية*

نشرت جريدة الجزيرة في عددها رقم ٩٨١٣ وتاريخ ٢٩/ ٤/ ١٤٢٠ ص ١٠ ملخصاً لبحث أعده الدكتور محمد بن حسين الحبوبي الأستاذ المشارك بقسم هندسة النظم في جامعة الملك فهد للبترول والمعادن بعنوان «تغيير لوحات المركبات بالمملكة خطوة عملية ولكن يجب استخدام الإنجليزية لهذه الأسباب" . . . أشار فيه إلى أهمية التغيير الذي حدث في لوحات السيارات في المملكة، ووصفه بأنه إنجاز ذو دلالة علمية وعملية رائعة . . ولكنه على الرغم من اعتزازه باللغة العربية ـ كما يقول ـ فإنه يرى أن استعمال الحروف العربية، والأرقام العربية الراهنة فيه الكثير من الصعوبة، وخلص البحث إلى أهمية أن تكون اللوحات بالحروف الإنجليزية (كذا) كما يرى الباحث استخدام الأرقام الإنجليزية (كذا)، لأن هذه الأرقام عربية الأصل.

ويمكن تلخيص تحفظه على استخدام الحروف العربية والأرقام العربية في النقاط الآتية:

١ـ التشابه الموجود بين بعض الحروف العربية، كما في الباء والتاء، والثاء والنون، والجيم والحاء والخاء، والراء والزاي،

والعين والغين، والفاء والقاف . . ويرى في استعمال الحروف اللاتينية ميزة في عدم التشابه. إذ أننا إذا أخذنا من الحروف العربية صورة واحدة فإننا بذلك نحصل على (١٥) صورة لحروف لا تتشابه، وهذا العدد لا يكفي كما ـ كما يقول ـ لعدد الرموز التي تتطلبها أعداد السيارات المتوقعة لعام ١٤٣٣ هـ، وهي حسب تقديره تتطلب (١٩) صورة.

٢ـ والأمر الثاني من النقد الموجه للحروف العربية أنها غنية بالمعاني (على غرار اللغات الأخرى) فيمكن من اجتماع ثلاثة حروف عربية التعبير عن بعض المعاني غير المناسبة.

٣ـ أن بعض المواطنين قد يسافر خارج المملكة لدول غير ناطقة بالعربية، ويواجه مشكلة عدم معرفة رجال الجمارك الأجانب اللغة العربية.

٤ـ وجود جالية كبيرة في المملكة لا تنطق اللغة العربية ولا تعرفها، مقيمة في المملكة، وفي استعمال الحروف اللاتينية تسهيل لهذه الجالية. كما أن كثيراً من الحجاج والمعتمرين لا يحسنون العربية.

ومع تقديري لاجتهاد أخي الدكتور الحبوبي. فإن القارئ لملخص بحثه يلحظ أنه حاول حلَّ المسألة حلاً عملياً ونفعياً (براجماتياً)، دون النظر إلى ما يرافق هذا البحث من ملابسات

اجتماعية ونفسية وثقافية، يكون أثرها بالغاً، وتأثيرها خطيراً. إذ أن هنالك مبادئ وأسساً تقوم عليها حضارات الأمم، وتستند إليها في مسيرتها في الحياة، ومن هذه المبادئ والأسس الحفاظ على اللغة الوطنية للبلاد التي تتحدث بها . . لأن اللغة تمثل ملمحاً مهماً من ملامح الشخصية . . وهي سياج حضارة الأمة وثقافتها من غزو الثقافات الأخرى. ولهذا فإن التخلي عن اللغة في أي موقع من مواقع الحياة، وترك هذا الموقع للغة الأجنبية، أو لرموز لغة من خارج الحدود، يؤدي إلى نقص في السيادة، و إزراء بالكرامة، وتدليل على القصور والعجز للأمة التي لم تستطع جعل لغتها تواكب مستجدات العصر.

إن نقص أربعة رموز في حروفنا العربية ـ جدلا ـ لا يجب أن يحجب عنا فوائد كبيرة ورائعة، تنتج من إبقاء رموز لغتنا على السيارات المستعملة في بلادنا.

فهذا المنطق الذي ذهب إليه الدكتور الحبوبي هو المنطق نفسه الذي ذهب إليه أعداء العربية منذ بداية هذا القرن، مشككين في قدرة هذه اللغة على استيعاب الجديد، ومشيرين إلى أهمية اللحاق بالأمم الأخرى بتبني أبجديتها وأرقامها.

ولكن الأمة العربية ثبتت على استعمال لغتها، على رغم المشككين من أعداء الحضارة الإسلامية، ودعاة تحطيم هذه الأمة

وتمزيقها. وها هي العربية تحقق انتصارات جيدة في حقول الحاسب الآلي بفضل جهود المخلصين من أبناء هذه الأمة، الذين أفرغوا الجهد والمال من أجل تطوير اللغة لتواكب مستجدات الحاسب الآلي.

القضية يا أخي ليست قضية (استفادة) أو قضية (سهولة وصعوبة)، القضية لها مساس بالهوية العربية، فإذا كنا سنأخذ كل يوم رمزاً أجنبياً لنضعه على لوحاتنا، أو مفردة أجنبية نستعملها في كلامنا، من أجل كونها أسهل في التعبير عن حاجاتنا اليومية، أو العلمية، فإننا بذلك نحفر قبراً للغتنا، بل إننا نحفر قبرا لهويتنا وشخصيتنا العربية. هذا الكلام ليس وعظياً إنشائياً، ولكنه كلام واقعي، فكم من اللغات اندثرت وأصبحت أثراً بعد عين بفعل تهاون أهلها بها، وتفريطهم في حقها وتركها نهباً للغات الأجنبية تعيث في رموزها ومفرداتها وتعبيراتها.

هذا من ناحية . . ومن ناحية أخرى فإن كثيراً من الحجج التي قيلت عن قصور الحرف العربي، أو الرقم العربي لا تنهض سبباً كافياً لتغيير أرقام لوحات السيارات والمركبات.

إن نقص أربعة رموز غير متشابهة يمكن أن يتدارك بشيء من البحث الجاد، والعمل العلمي الحثيث. هذا إلى جانب أن الرموز الأجنبية التي أوردها الدكتور، وتوهم فيها أنها لا تختلط أو

تتشابه ليست ـ في الواقع ـ بعيدة عن التشابه. فقد ذكر الدكتور في ملخص بحثه أن بعض النقط في الحرف العربي يمكن أن يزول عنها اللون الأسود فتفقد فائدتها، ولست أدري لماذا خُصّت اللغة العربية بهذا، فأصبحت الوحيدة التي تكون رموزها قابلة للمسح والزوال، وجعل اللغات الأخرى بمنجاة عن ذلك. إنّ الحروف الإفرنجية يمكن أيضاً أن تتشابه لو تآكلت أطرافها أو زال السواد عن بعض أجزائها، فتختلط بمثيلاتها كما في الرمز E وF إذ يمكن أن يزول السواد عن الركن الأسفل من E فتشبه الـ F. وكذلك في Q وO (إذا ما مسحت شرطة الـ Q) وI وJ وP وR (إذا ما مسح خط R الأيمن). إن حدود الممكن واسعة، ولا توضع القواعد على ما يمكن أن يحدث في الحالات الشاذة.

أما موضوع الرقم العربي فإنني استغرب كثيراً من (هرولة) كثير من الصحفيين والكتاب إلى الرقم الإفرنجي المعاصر، بحجة أن أصله عربي، وكأنهم لم يكتشفوا هذا النسب بينهم وبين هذا الرقم إلا أخيراً، فإذا هم يتعلقون به تعلق الغريق بالقشة، لا لكونه عربياً ولكن لكونه يلبس زي (الخواجه الأجنبي)، إن الحجة التي كثيراً ما يذكرونها هي أن الأجانب يسمونه «الرقم العربي» والواقع أنه رقم ذو أصل عربي، ولكن صورته الحاضرة ليست الصورة العربية، إنه رقم مغترب، حوره الإفرنج كي يناسب حروفهم، فأسبغوا عليه من روحهم، فبدا شبيهاً

بكتابتهم، معبراً عن ثقافتهم، مناسباً للكتابة من اليسار إلى اليمين. أما رقمنا العربي المستعمل بيننا فهو رقم يمتد تاريخه إلى بداية الاستعمال العربي للأرقام. وهو رقم يناسب كتابتنا وحروفنا العربية، وإذا فقدنا هذا الرقم فإننا سنقطع الصلة بيننا وبين ما كتب على مدى قرون التاريخ العربي الإسلامي. وليس من العقل أن نأخذ الرقم المغترب ونترك الرقم الأصيل.

أما موضوع الألفاظ التي تنتج عنها معان غير مستحبة فهي قضية فرعية، يمكن التغلب عليها من خلال حكمة القائمين على وضع الرموز، بل يمكن أن يتنبأ بها مسبقاً من خلال برنامج حاسوبي معد لهذا الغرض.

أما سفر المواطنين إلى الدول الأجنبية بسياراتهم، فعلاوة على أنه ليس كثيرا، ولا يُكَوِّن مشكلة كبيرة تجعلنا نتنازل عن أمر عظيم، مثل رموز لغتنا، فإن كثيراً من الدول تمنح السيارات الزائرة لوحات على الحدود للتجول بها مؤقتاً داخل البلاد، ولا أعتقد أن أحداً يطالب بلادنا بتغيير لوحاتها من أجل ذلك. ولا بد أن وزارة الداخلية على علم بالأعراف الدولية في هذا الشأن.

أما القول بأن في المملكة جالية أجنبية مقيمة، وأن الحجاج والمعتمرين يزورونا في مواسم معينة فهي حجة غريبة . . إذ أنني لم أر دولة من الدول تغير أنظمتها، أو طريقة تعاملها مع مواطنيها على أساس وجود أقلية طارئة في بلادها.

إن من مصلحة الأقلية الأجنبية أن تتعلم اللغة العربية، وأن تتعرف على الحرف العربي، والرقم العربي، بل إن من واجبنا أن نبث لغتنا بين أبناء هذه الجالية، لأن معرفتهم للغة ستجعلهم أقرب إلى ثقافتنا، مما سينعكس إيجابياً على مشاعرهم نحونا ويجعلهم متحمسين لقضايانا. ومن المعروف أن اللغة من أهم الوشائج التي تربط بين من يعرفها وبين البلاد التي تتحدثها. ولا أدل على ذلك من تكوين الروابط الدولية على أساس لغوي، مثل «الرابطة الفرانكفونية» التي تنتظم البلدان المتحدثة بالفرنسية، أو تلك التي تتصل بالثقافة الفرنسية بسبب في جميع أنحاء العالم. ولعل من النقد الشديد الموجه إلينا من قبل أفراد الأقليات الأجنبية في المملكة أنهم لا يكادون يشعرون بحاجة إلى تعلم العربية، بل إنهم يرغبون في معرفة العربية، ولكننا نصدهم عن ذلك بالحديث إليهم من خلال لغة أجنبية وسيطة. أو عبر لغة عربية مكسرة.

أما الحجاج والمعتمرون فهم مسلمون، يقرأون كتاب الله المنزل المكتوب بالعربية، ولا شك أنهم على معرفة بالحروف العربية والأرقام العربية . . وكثير منهم يكتبون بالخط العربي ويستعملون الرقم العربي، كما في إيران وباكستان.

فلست أرى صعوبة في تعرف مثل هؤلاء على رموز لوحات السيارات

إنني أحترم البحث العلمي . . وأعتقد أن الدكتور الحبوبي قد بذل جهداً طيباً، ولكني تمنيت لو أن الدكتور الفاضل وجه

بحثه لحل مشكلة الحرف العربي ـ إن كانت هناك مشكلة ـ وإيجاد بدائل من خلال اللغة العربية، يمكن بها التغلب على هذه المشكلات إن وجدت. لو فعل ذلك لكان قد أبدع، وأضاف وقدم فتحاً في عالم اللغة العربية، وإنجازاً تزهو به الحضارة العربية، أما أن يطبق ما قام به الأجانب في بلادهم، فلست أرى في ذلك جديداً. إذ أن الأسس التي استند إليها لا شك أنها قد طبقت لدى الآخرين (الذين يستعملون الحروف والأرقام الأفرنجية)، فلماذا يخترع العجلة من جديد؟ أما كان من الممكن أن يطلب النظم التي قامت بها إدارات المرور في أمريكا وأوربا (مثلاً) وأن يطبقها كما طبقوها، مع بعض التحوير المناسب لظروف المملكة ؟!.

وأخيراً . . إن ما قامت به وزارة الداخلية من تغيير لوحات السيارات لتكون عربية خالصة واضحة لا يشاركها فيه رمز أجنبي، لهو عمل وطني رائع يستحق الإشادة والشكر، وينم عن شعور حضاري راق. يؤكد على الهوية العربية الإسلامية لهذه البلاد، وينأى بها عن التبعية البغيضة، ويشعر الإنسان السعودي بالاعتزاز والفخر. وحبذا لو حذت جميع المؤسسات والمحلات التجارية حذو هذه الوزارة، فكتبت لوحاتها بلغة عربية سليمة لا يشاركها فيها لفظ أجنبي أو حرف أجنبي . . وهو ما جرت عليه العادة في البلاد المتقدمة، بل هو الجدير في بلد هو مهد العروبة والإسلام.

* الجزيرة، العدد ٩٧٧٥، الثلاثاء ٣ رجب ١٤٢٠هـ/ ١٢ أكتوبر ١٩٩٩م.

د. أحمد بن محمد الضبيب

يمثل هذا الكتاب شجوناً يحملها الكاتب حول واقع اللغة العربية في عصر العولمة الذي ينذر بالاختراق الكامل لثقافات الشعوب، فعلى العرب أن يفيدوا من التجارب التي مرت بهم في هذا القرن، وأن يغيروا ما استطاعوا تغييره مما ثبت إخفاقه من مناهج أو سياسات أو مواقف لكي يصلوا إلى نتائج تعمق الوعي بالفصحى، وتستشرف آفاقها في المستقبل.

عندما فقدت اليقظة العلمية لدى الدارسين وغاب التخطيط السليم عن أصحاب القرار؛ وجدت قناعات عند بعض العرب لمناهضة الفصحى وإقصائها عن الساحة.

في مثل هذا الوضع اللغوي الغريب جاء هذا الكتاب ليشير إلى مواضع الخلل، ويشخص الداء ويصف له الدواء؛ لتستعيد العربية عافيتها وتتبوأ مكانتها لكي تمتلك هذه الأمة أهم أداة من أدوات رقيها ونهضتها.

ومكتبة العبيكان إذ يسعدها نشر هذا الكتاب القيم لترجو أن تكون قد أسهمت في الذود عن لغة الدين والثقافة والتراث، وبعث الاهتمام بها لدى أبناء الأمة.

هذا والله من وراء القصد.

الناشر

ISBN:6-031-54-9960

موضوع الكتاب: اللغة العربية «مقالات ومحاضرات»
العولمة

موقعنا على الإنترنت:
http:/www.obeikanbookshop.com